جامعـــــــــــة امحمد بوقرة _ بومـــــــــــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر أكاديمي

تخصص:

محاسبة وتدقيق

الموضـــوع:

أثر التحليل المالي في الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة دوداح – بومرداس

من إعداد الطلبة:

توبرينات عبد الحق

قهلوز شاهين

تحت إشراف الأستاذ(ة):

دويدي خديجة هاجر

مذكرة رقم
159

السنة الجامعية: 2023/2022 م

جامعـــــــــــة امحمد بوقرة _ بومـــــــــــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر أكاديمي
تخصص:

محاسبة وتدقيق

الموضـــوع:

أثر التحليل المالي في الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة دوداح – بومرداس

من إعداد الطلبة:
توبرينات عبد الحق
قهلوز شاهين

تحت إشراف الأستاذ(ة):
دويدي خديجة هاجر

مذكرة رقم
159

السنة الجامعية: 2023/2022 م

الشكر والتقدير

قال الله تعالى: "وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَاْ يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ" سورة لقمان الآية 12

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل"

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه المذكرة، والذي أنعمنا بالصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة البروفيسورة المشرفة" دويدي خديجة هاجر "على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة "حبو زهرة" و"شارة فريال"، دون نسيان رئيسة قسم المحاسبة بشركة ذات المسؤولة المحدودة دوداح السيدة "دولاش نبيلة" التي قدمت لنا جل المعلومات القيمة والملاحق التي تم الاعتماد عليها.

كما نتقدم بالشكر إلى كل مدراء، اساتذة، وطلبة جامعة امحمد بوقرة بومرداس وكل من ساعدنا في اعداد هذه المذكرة من قريب او بعيد.

الاهداء

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي كان نجاحنا بيديه وأهدي ثمرة جهدي هذا إلى :

-إلى من خلد الله ذكرها في القرآن يتلى إلى يوم الدين، وجعل الجنة تحت قدميها، وحملتني على وهن إلى والدتي بارك الله فيها.

-إلى طيب القلب الذي علمني ما علم بتواضع وصفاته إلى والدي أطال الله في عمره.

-إلى شمعة البيت المنيرة أختي الغالية.

-إلى كل من ساعدني في انجاز هذا التقرير وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة السيدة: دويدي خديجة هاجر والسيدة دولاش نبيلة.

-إلى كل الأصدقاء الأعزاء الذين جمعني بهم القدر وتقاسمنا مقاعد الدراسة معي.

-إلى اعضاء اول نادي علمي على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بومرداس: نادي النخبة وفقهم الله.

-إلى كل من نساهم القلم ولم ينساهم القلب.

ش.قهلوز

الاهداء

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذه المذكرة ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله واتقدم بشكري وإمتناني لكل من ساندني :

- إلى من خلد الله ذكرها في القرآن يتلى إلى يوم الدين، وجعل الجنة تحت قدميها، وحملتني على وهن إلى والدتي بارك الله فيها.
- لابي وسندي رحمه الله بواسع مغفرته وأدخله فسيح جناته وأدعو لقائك في جنة الرحمان يامن علمني أن طلب العلم هو السبيل في إرضاء مولانا عز وجل.
- الى أختاي العزيزتان اشكرهما لكل المجهودات والدعم المقدم احبكما.
- إلى اخوتي وحماة ظهري اشكرهم وادعو السداد لهم و التوفيق.
- لأستاذتي العزيزة ذات الروح الطيبة خديجة هاجر دويدي على كل الدعم والمعلومات القيمة والمجهودات المقدمة اللهم ارزقها من كل الخير وإحفظها بحفظك.
- للسيدة دولاش نبيلة على كل الدعم و المعلومات القيمة في تأطيرها لنا ومساعدتنا.
- إلى كل الأصدقاء الأعزاء الذين جمعني بهم القدر وتقاسمنا مقاعد الدراسة معي.
- الى احبائي وأصدقائي المقربين عمر ؛ شاهين ؛ نصرالدين ؛ وليد ؛عبدالرحيم صديق وسمير ؛ فارس ؛ وائل حفظكم الله ورعاكم وسدد خطاكم .
- إلى اعضاء اول نادي علمي على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بومرداس: نادي النخبة وفقهم الله.
- إلى اعضاء الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين من الرئيس رفيق بن مخلوف الى اخر عضو تشاركنا الذكرات والايام وتعلمنا وطورنا أنفسنا مع بعض حفظكم الله.
- الى أصدقائي في الكشافة الاسلامية الجزائرية فوج صلاح الدين الأيوبي وإلى كل من نساهم القلم ولم ينساهم القلب.

ع.توبرينات

الملخص :

تخلل عالم المؤسسات والاقتصاد مظاهر من الفساد الاداري والمالي، وذلك بسبب تواطؤ اطراف محاسبية في ذلك، اين قاموا بالتضليل عن الافصاح المحاسبي عن هاته المؤسسات، ويعرف هذا الاخير بانه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، من جانب اخر يوفر التحليل المالي عددا من المعلومات، ويعرف بأنه مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها للإفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة في تقييم أداء المؤسسة. وقد كانت اشكالية دراستنا في بحث عن علاقة الافصاح المحاسبي بالتحليل المالي، وتبين انه من خلال دراسة شركة ذات المسؤولية المحدودة دوداح – بومرداس أن التحليل المالي يؤثر على الافصاح المحاسبي من خلال النسب والمؤشرات المالية وكذلك النمادج المالية.

الكلمات المفتاحية : الافصاح المحاسبي، القوائم المالية، التحليل المالي.

Summary :

The world of institutions and the economy permeated manifestations of administrative and financial corruption, due to the complicity of accounting parties in this, where they misled the accounting disclosure of these institutions, and the latter is defined as the process of showing financial information, whether quantitative or descriptive in the financial statements or margins, notes and supplementary tables in On the other hand, financial analysis provides a number of information, and it is defined as a set of operations concerned with studying and understanding the data and financial information available in the financial statements of the institution, analyzing and interpreting them in order to benefit from them in judging the financial position of the institution in evaluating the performance of the institution. The problematic of our study was in a search for the relationship of accounting disclosure to financial analysis, and it was found that through the study of the limited liability company Dodah – Boumerdes, that financial analysis affects accounting disclosure through ratios and financial indicators as well as financial models.

Keywords : accounting disclosure, financial statements, financial analysis.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والتقدير	I
الإهداء	II
الملخص	IV
فهرس المحتوى	V
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإفصاح المحاسبي	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول : عموميات حول الإفصاح المحاسبي	**3**
المطلب الأول : الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي	3
المطلب الثاني : مفهوم الإفصاح المحاسبي	5
المطلب الثالث : أنواع الإفصاح المحاسبي	6
المطلب الرابع : أساليب الإفصاح المحاسبي وتكاليفه	11
المطلب الخامس : العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	14
المطلب السادس : اهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي	19
المبحث الثاني : المعلومة المحاسبية في الإفصاح المحاسبي	**21**
المطلب الأول : مفهوم المعلومة المحاسبية	21
المطلب الثاني : المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية	22
المطلب الثالث : أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية	23
المطلب الرابع : مفهوم جودة المعلومة المحاسبية	26
المطلب الخامس : كيفية تقييم جودة المعلومة المحاسبية	26
المبحث الثالث : الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	**28**

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	28
المطلب الثاني : دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الشفافية للقوائم المالية	29
المطلب الثالث : اهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	30
المطلب الرابع : المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح بالقوائم المالية	31
المطلب الخامس : الجهات المستفيدة من عمليات الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	33
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثاني : القوائم المالية	**38**
تمهيد	**39**
المبحث الأول : مفهوم القوائم المالية	**40**
المطلب الأول : تعريف القوائم المالية	40
المطلب الثاني : معلومات يجب توفرها في القوائم المالية	41
المطلب الثالث : خصائص القوائم المالية	42
المطلب الرابع : عناصر القوائم المالية	44
المطلب الخامس : أهداف وأهمية القوائم المالية	57
المبحث الثاني : جودة ومصداقية القوائم المالية	**59**
المطلب الأول : مفهوم جودة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	59
المطلب الثاني : الخصائص النوعية للمعلومة المالية	60
المطلب الثالث : الابعاد الأساسية للحوكمة المؤثرة على مصداقية القوائم المالية	64
المبحث الثالث : القوائم المالية وبعض المتغيرات الأخرى	**67**
المطلب الأول : الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية	67
المطلب الثاني : العلاقة بين القرارات الاستثمارية والقوائم المالية	68
المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية	68
المطلب الرابع : اهداف وأساليب تحليل القوائم المالية	69
خلاصة الفصل	**72**

الفصل الثالث : التحليل المالي	**73**
تمهيد	**74**
المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي	**75**
المطلب الأول : نشأة وتطور التحليل المالي	75
المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي	76
المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي	77
المطلب الرابع : أهداف التحليل المالي	79
المطلب الخامس : أغراض استعمال التحليل المالي	81
المطلب السادس : وظائف التحليل	82
المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي	**84**
المطلب الأول : الأدوات النوعية للتحليل المالي	84
المطلب الثاني : معايير التحليل المالي	85
المطلب الثالث : مراحل التحليل المالي	86
المطلب الرابع : مؤشرات التوازن المالي	87
المطلب الخامس : النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي	91
المطلب السادس : التحليل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي	98
المطلب السابع : مقومات التحليل المالي ومصادره	102
المبحث الثالث : التحليل المالي والقوائم المالية	**105**
المطلب الأول : القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي	105
المطلب الثاني : البيانات الواجب توفرها للحصول على تحليل مالي جيد	106
المطلب الثالث : تقنيات تحليل القوائم المالية	106
المطلب الرابع : العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وأثرها على التحليل المالي	110
المطلب الخامس : أثر التحليل المالي على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	110
خلاصة الفصل	**112**

الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لتحليل القوائم المالية وأثرها في الإفصاح المحاسبي في الشركة ذات المسؤولية المحدودة دوداح – بومرداس	**113**
تمهيد	**114**
المبحث الأول : عموميات حول ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارية دوداح	**115**
المطلب الأول : التعريف بشركة آل دوداح	115
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة آل دوداح	119
المطلب الثالث : أهداف شركة آل دوداح	122
المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية لشركة آل دوداح	**124**
المطلب الأول : التحليل المالي لشركة آل دوداح باستعمال مؤشرات التوازن المالي	124
المطلب الثاني : التحليل المالي لشركة آل دوداح باستعمال النسب المالية	130
المطلب الثالث : التحليل المالي لشركة آل دوداح باستعمال نماذج التنبؤ بالفشل المالي	145
خلاصة الفصل	**149**
الخاتمة	**150**
قائمة المراجع	**155**
الملاحق	**162**

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الشكل النموذجي للميزانية	47
2	الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج	49
3	الشكل النموذجي لجدول تدفقات أموال الخزينة	53
4	الشكل النموذجي لجدول تغيرات الأموال الخاصة	56
5	مخطط عام لوظائف التحليل المالي	82
6	تقنيات تحليل قوائم مالية	107
7	الهيكل التنظيمي لشركة آل دوداح	119

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الميزانية الختامية لشركة آل دوداح لسنة 2019	162
2	جدول حساب النتائج لشركة آل دوداح لسنة 2019	164
3	الميزانية الختامية لشركة آل دوداح لسنة 2020	166
4	جدول حساب النتائج لشركة آل دوداح لسنة 2020	168
5	الميزانية الختامية لشركة آل دوداح لسنة 2021	170
6	جدول حساب النتائج لشركة آل دوداح لسنة 2021	172
7	فاتورة رقم 23/0056	174
8	فاتورة رقم 00073/23	175
9	فاتورة رقم F23/00147	176
10	تقرير محافظة الحسابات لشركة آل دوداح 31-12-2020	177

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	المعنى
SEC	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IAS	المعيار المحاسبي الدولي
IFRS	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
IASB	مجلس معايير المحاسبة المالية
IBS	الضريبة على أرباح الشركات
FR	رأس المال العامل
BFR	احتياجات رأس المال العامل
BFREx	رأس المال العامل للاستغلال
TR	الخزينة
Z	مؤشر التنبؤ بالفشل المالي
SCF	النظام المحاسبي المالي

المقدمة

مقدمة

تعيش المؤسسات حالة من عدم الاستقرار خاصة في ظل الفضائح القضائية للمحاسبة، وعدم وجود معلومات محاسبية ذات موثوقية تعكس الصورة الصادقة للقوائم المالية للمؤسسات التي سوف تنشئ فجوة بين المؤسسات ومحيطها الاقتصادي، وكلما تدهور الوضع كلما انخفضت درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية للمؤسسات، فمهمة القوائم المالية هي اظهار الصورة الصادقة حول المركز المالي للمؤسسة، في ظل هذه الظروف الغير المستقرة وعدم موثوقية المعلومة المحاسبية، تتعرض المؤسسات لتحديات كبيرة في تحقيق اهدافها.

تركز المؤسسات اليوم على إيجاد حلول لهذه المشكلة، فالشفافية والمصداقية المالية أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويؤثر ذلك على الاداء الاقتصادي للمؤسسة التي تسعى لتحقيق توازنها المالي.

ان اساس الافصاح المحاسبي شمولها على جميع المعلومات الازمة لاعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية.

يوفر التحليل المالي عددا من المعلومات، ويعرف بأنه مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة.

ذلك يعرضنا لطرح الإشكالية التالية :

- **كيف يؤثر التحليل المالي على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية ؟**

انطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح أسئِلة فرعية اخرى وهي :

- مذا نقصد بالتحليل المالي وماهي اهم نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي؟
- ما هي القوائم المالية ومن ماذا تتكون ؟
- ما هو الافصاح المحاسبي، ومن هم اهم مستخدميه ؟

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية :

– يؤثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي ونسب التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي لمساعدة الاطراف الداخلية والاطراف الخارجية.

الفرضيات الفرعية :

يتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية عدد من الفرضيات الفرعية وهي كالتالي :

الفرضية الفرعية الاولى :

– يؤثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي لمساعدة الاطراف الداخلية والخارجية.

الفرضية الفرعية الثانية :

– يؤثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال نسب التحليل المالي لمساعدة الاطراف الداخلية والخارجية.

الفرضية الفرعية الثالثة :

– يؤثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي لمساعدة الاطراف الداخلية والخارجية.

سبب اختيار الموضوع :

– اسباب شخصية، حيث قمنا باختيار هذا الموضوع لاننا نهتم بالافصاح المحاسبي والتحليل المالي بصفتنا طلبة في قسم المالية والمحاسبة.

– رغبة الباحثين في توسيع نطاقهم المعرفي حول التحليل المالي والافصاح المحاسبي للقوائم المالية.

– التعرف أكثر على التحليل المالي والافصاح المحاسبي واعطاء الاضافة التي لابد من الاستفادة منها.

اهداف البحث :

– التعرف على التحليل المالي بالتفصيل مع اهم النسب والمؤشرات.

– التعرف على الافصاح المحاسبي واهدافه ومستخدميه.

– التعرف على دور التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية.

– التعرف على الوضعية المالية للشركة ذات المسؤولة المحدودة دوداح.

اهمية البحث :

اهمية الافصاح المحاسبي للاطراف الخارجية وعلى رأسهم المستثمرون والمساهمون خاصة مع جائحة كورونا 2020.

اهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة للميدان الاقتصادي.

حدود الدراسة :

لقد تمت هذه الدراسة في الشركة ذات المسؤولة المحدودة دوداح ببومرداس، وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة امحمد بوقرة ببومرداس.

صعوبات الدراسة :

واثناء قيامنا بهذه المذكرة تلقينا صعوبات عديدة منها :

- صعوبة الحصول على مراجع رسمية لبعض العناصر لذلك استعملنا في بعض الأحيان نفس المراجع.
- صعوبة تقسيم الجانب النظري وتلخيصه حيث اننا لدينا ثلاثة متغيرات.
- صعوبة الحصول على القوائم المالية لسنة 2022.

المنهج المستخدم :

لتحديد وقياس العوامل المؤثرة على سلوك المتغيرات (التحليل المالي، الافصاح المحاسبي، القوائم المالية) المدروسة للاجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي خلال دراسة الحالة.

الدراسات السابقة :

تتمثل الدراسات سابقة فيما يلي :

الافصاح المحاسبي :

- بن حمادي سمية، **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017.
- صديق مسعود، وصديقي فؤاد، **محددات النظام المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 1، العدد 2.
- عبد المنعم عطا العلول، **دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة**، رسالة قدمت استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة.

– احمد خضر، **الافصاح والشفافية كأحد مبادء الحكومة في قانون الشركات**، الطبعة 12، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012.

القوائم المالية :

– اليهم فؤاد، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نايل شهادة ماستر LMD، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014–2015.

– طالب عبد العزيز، وبالمداني محمد، **مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.

– لطفي امين السيد احمد، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، دار الجامعة ، الاسكندرية ، 2008.

– نمر محمد الخطيب، وصديقي فؤاد، **مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النضام المحاسبي المالي SCF)**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، 2 ديسمبر 2019، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

التحليل المالي :

– طرية يميرة واخرون، **ادوات التحليل المالي الحديثة ودورها في تقييم الاداء المالي المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2020–2021.

– شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

– حليمة خليل الحرجاوي، **دور التحليل المالي المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم**، رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2007–2008.

– تانيا قادر عبد الرحمن، **اثر الافصاح المحاسبي على التحليل المالي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الانسانية، العدد 1، المجلد 2 كلية القانون، كركوك، 2007.

هيكلة المذكرة :

كما قلنا في الصعوبات، كان من الصعب تقليص وتلخيص المذكرة، لذلك قسمناه الى أربعة فصول، حيت كان الفصل الاول يخص الافصاح المحاسبي، وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، حيث خصصنا المبحث الاول للعموميات حول الافصاح المحاسبي كالتعريف والانواع، والاساليب...، والمبحث الثاني كان حول المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي حيث تكلمنا على كل ما وجدناه يتعلق بالمعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي، اما في المبحث الثالث فكان على شكل تمهيد للفصل الثاني، حيث خصصنا المبحث الثالث على الافصاح المحاسبي والقوائم المالية.

اما الفصل الثاني فكان حول القوائم المالية حيث اننا قسمناه الى ثلاث مباحث، حيث كان المبحث الاول يخص العموميات حول القوائم المالية كالتعريف، والمعلومات الواجب توفرها، وعناصر القوائم المالية... ؛ اما المبحث الثاني فكان حول جودة ومصداقية القوائم المالية اين تكلمنا على المعلومة المالية وكل ما يتعلق بجودة القوائم المالية، ولاحظنا ان للقوائم المالية علاقة مع متغيرات اخرى فتكلمنا على البعض منها في المبحث الثالث.

الفصل الثالث كان خاص بالتحليل المالي، فكالعادة قسمناه الى ثلاث مباحث فالمبحث الاول كان حول مفهوم التحليل المالي بالتفصيل فتكلمنا على التعريف، الأنواع، الأهمية...، المبحث الثاني كان حول ادوات التحليل المالي اي الجانب التطبيقي التحليل المالي، حيث تكلمنا على معايير التحليل المالي، مراحل التحليل المالي، النسب والمؤشرات...، واما المبحث الثالث فكان خاص بالتحليل المالي والقوائم المالية.

الفصل الرابع كان حول الجانب التطبيقي فقسمناه الى مبحثين، المبحث الاول كان خاص بالشركة ذات المسؤولة المحدودة دوداح، اين تكلمنا عليها بالتفصيل، المبحث الثاني كان خاص بحساب النسب والمؤشرات وادوات التحليل المالي مع التعليق عليها وبيان الاطراف المستفيدة منها.

الفصل الأول :

الإفصاح المحاسبي

تمهيد :

يعتبر الإفصاح المحاسبي عملية يتم من خلاله اتصال المؤسسة مع العالم الخارجي لإظهار المعلومات المالية الضرورية والمتعلقة بالقوائم المالية التي بحوزة الإدارة المالية والتي تستعمل عموما من طرف المستثمرين والمساهمين، وذلك لاعتبار ان الإفصاح المحاسبي يستخدم في المحاسبة لإظهار هذه القوائم المالية والمعلومات والايضاحات المتممة لها، ذلك بهدف توفير هذه المعلومات المفيدة للأطراف الخارجية وبصورة عامة من طرف المستثمرين والمساهمين لكي يستثمرون في هذه المؤسسة ومعرفة اذا كانت استثماراتهم مربحة من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر المؤسسة بذاتها مستفيدة من هذه العملية من خلال لفت نظر المساهمين، ومقارنة معلوماتها المالية مع المعلومات المالية للمؤسسات الأخرى.

وفي هذا الفصل، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : عموميات حول الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني : المعلومة المحاسبية في الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثالث : الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

المبحث الأول : مدخل إلى الإفصاح المحاسبي

سنتكلم في هذا المبحث على الجانب النظري للإفصاح المحاسبي وذلك بهدف إعطاء فكرة عامة عليه.

المطلب الأول : الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية الحديثة لمفهوم الإفصاح إلى بدايات تأسيس شركات المساهمة، وكان ذلك في القرن 20م كما يلي : [1]

ما نتج عنها من انفصال الملكية عن الإدارة، والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، مما تطلب حين ذاك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات، وإلزامها بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحايد، ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية ؛

لقد كان قانون الشركات الإنجليزية الذي صدر عام 1844، الأسبق من حيث فرض التدقيق الخارجي، فلقد أورد نصا ألزم بمقتضاه مديري الشركات بإعداد ميزانية والتوقيع عليها، بحيث تكون عادلة وشاملة على أن يتم التحقق من صحتها وصدقها من قبل مراجع خارجي، وبالرغم من إلزام الشركات الانجليزية بهذا القانون إلا أنه لم يكن فعالا، وذلك لعدم وجود رقابة مهنية، وعدم وجود مبادئ محاسبية تحدد شكل ومضمون الميزانية، هذا ما جعل الإفصاح خاضعا لرغبات الإدارة التي كانت تفصح عن المعلومات التي تنتقيها، والتي قد تتجاهل نشر معلومات هامة بسبب اعتقادها أن النشر يضر بمصالحها، بالإضافة إلى عدم اعتماد هذه الشركات على التمويل الخارجي من جمهور المستثمرين، ونتيجة لذلك كان الإفصاح في هذه الفترة اختياريا، يهدف إلى تقنين العلاقة بين الملاك والمديرين، ومن جانب آخر كانت المراجعة تسعى إلى التحقق من صحة الأرقام المحاسبية دون البحث في مضمونها، أما في سنة 1907، أصبح الإفصاح إجباريا نتيجة تزايد اعتماد شركات المساهمة على التمويل الخارجي، وجاء ذلك لحماية جمهور المستثمرين، وتحقيق المصلحة العامة، كما أصبح المراجع يهدف إلى البحث فيما وراء الأرقام للكشف عن الحقائق الجوهرية غير الواضحة في الميزانية ؛

على العكس من إنجلترا لم تكن لقوانين الشركات الأمريكية دورا ملحوظا في التأثير على الممارسات المحاسبية بل يرجع الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جهود مهنة المراجعة ممثلة في معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، ففي سنة 1933، أكد على ضرورة التقيد بمبدأي الإفصاح الكامل والثبات في إتباع النسق عند إعداد ونشر القوائم المالية، وهذا ما فرضته هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على جميع الشركات المقيدة في البورصة سنة 1934 ؛

---

[1] بن حمادي سمية، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص - ص6-8.

نتيجة مطالبة المجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها لحماية المحاسبين والمدققين من ضغوط الإدارة، بسبب ترك الحريات لها في اختيار بدائل محاسبية تراها مناسبة، مما أدى ذلك إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة، فكانت النتيجة حدوث أزمة اقتصادية عالمية (1929-1933) ؛

إن المتتبع لتاريخ الإفصاح يشير إلى أن المدخل المهني هو الذي عمل على صياغته، كما هو في الوقت الحاضر، هذا المدخل الذي تمثل في إصرار المنظمات المهنية على إلزام الشركات على إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ، ولقد كانت أول محاولة للتنظير المحاسبي تناول مصطلح الإفصاح المحاسبي صراحة هي دراسة أعدها (Moonitiz) في عام 1961 ، تحت رعاية (AICPA)، قد أشار في هذه الدراسة على أن تفصح التقارير المحاسبية عن كل ما هو ضروري حتى لا تكون مضللة ؛

من زاوية أخرى يرتبط تزايد أهمية الإفصاح بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، وذلك عندما تحولت من مدخل الملكية إلى ما يعرف مدخل المستخدمين، أي تحولت وظيفتها من نظام لمسك الدفاتر غايتها حماية مصالح الملاك إلى نظام للمعلومات غايتها توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار، كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على نظريات حديثة كالنظرية الحديثة للمعلومات، هذه الأخيرة قدمت للمحاسبين الكثير من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية ودور مبدأ الإفصاح مثل مفهوم المحتوى المعلوماتي للتقرير المالي، والدالة اللوغاريتمية التي تعرف باسم واضعها (Shannon) وقد استخدمت في قياس المحتوى المعلوماتي، وفي قياس تكلفة المعلومات، ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة، وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفؤ، وهذا ما أكد مرة أخرى على أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية، هذه الأخيرة أصبحت مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية.

من خلال ما سبق نستنتج :

- إن الإفصاح المحاسبي كان وليد الانفصال بين الملكية والإدارة (الوكالة) ؛
- اعتماد الشركات على التمويل الخارجي كان دافعا في ظهور الإفصاح المحاسبي ؛
- الأزمة الاقتصادية العالمية ساهمت في ظهور مبدأ الإفصاح لضرورة توفير معلومات ملائمة لمستخدميها لاتخاذ القرار المناسب.

المطلب الثاني : مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد تعددت مفاهيم الإفصاح المحاسبي بتعدد النتائج والتي تقوم على مقاربة الهدف من الإفصاح المحاسبي، وفي إطار ذلك نقدم أهم التعاريف التي تحتوي مختلف الأهداف كالآتي :[1]

التعريف 1 : هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة ؛

التعريف 2 : عملية إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية ؛

التعريف 3 : هو عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق رأس المال الفعالة ؛

التعريف 4 : من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر القوائم والتقارير المحاسبية والقوائم المالية التي تستخدم لغرض اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في الشركة، وأيضا القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة للشركة ؛

التعريف 5 : هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل ؛

التعريف 6 : هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية ؛

التعريف 7 : هو عرض للمعلومات الهامة للفئات المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشاة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزامات، والإفصاح المحاسبي له

---

[1] عد الى :

– عمامرة ياسمينة، وبلحياني خديجة، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، ص5.

– سلطاني وفاء، وبن عيشي عمار، **مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الافصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، ص 156.

منفعة نسبية لدى المستثمرين الدائنين وله أيضا منفعة للفئات الأخرى المستفيدة من التقارير المالية مثل العاملين والعملاء والجمهور العام.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الإفصاح المحاسبي هو عملية تقوم به إدارة المؤسسة لإعلام كافة مستخدمي القوائم المالية التي يمكن أن تكون لهم مصالح حالية أو مستقبلية في المؤسسة المعنية، بمعلومات مرتبطة بأداء المؤسسة بشكل عام وتتم العملية من خلال التقارير المالية والدورية.

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي

للافصاح المحاسبي انواع متعددة وهي كما يلي :

- **الإفصاح المحاسبي الإجباري :**

ينشأ الإفصاح المحاسبي الإجباري من خلال اصدار القوانين والقواعد المهنية التي تلزم المنشآت الاقتصادية بتنظيم محتوى وعرض وتوقيت التقارير المالية المنشورة، فالسلطة الحكومية أو المنظمة المهنية تقوم بإصدار معايير محاسبية يلتزم بها في مرحلة القياس أو تقوم بتحديد المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح المحاسبي عنها في مرحلة التقرير، ويرى مؤيدوا الإفصاح الإجباري مدى أهميته لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد في توزيع العائد بين الأطراف المختلفة، ويرون كذلك أن الإفصاح المحاسبي الإجباري يحقق الثقة في سوق رأس المال مما يشجع المستثمرين على توجيه مدخراتهم لفرص الاستثمار المختلفة، كما أنهم يؤكدون أن سوق رأس المال ليس كفيلا بتحقيق الإفصاح الاختياري الكافي، يعتبر الإفصاح المحاسبي الإجباري أحد الوسائل الفعالة للمراقبة على تكاليف الوكالة، فيستخدمه كل من المالك والدائنين لوضع حدود معينة تقلل من تكاليف الوكالة ومن ثم يمكن القول بأن هدف الإفصاح الإجباري هو توفير معلومات محاسبية لمستخدمي التقارير المالية وذلك من أجل التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة وعدم تحقيق عوائد غير عادية من عدم التماثل في المعلومات وبالتالي تنشيط سوق رأس المال وهو الهدف المنشود من الإفصاح المحاسبي الإجباري في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية. [1]

[1] عبد الرحيم مروة، **واقع الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر**، مجلة المدبر، المجلد 62، العدد 2، ص98.

- **الإفصاح المحاسبي الإختياري :**

يتوفر إلى المديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسة،عرف الإفصاح الاختياري انه ذلك الإفصاح الذي لا تحكمه معايير معينة او قواعد قانونية قابلة للتطبيق من قبل اطار مفاهيمي وتقديم معلومات اضافية اكثر من المتطلبات القانونية. [1]

- **الإفصاح المحاسبي الشامل او الكامل :** وهو كالاتي : [2]

يطلق عليه بالإفصاح المحاسبي التام وهو المصطلح الشائع والعام في المحاسبة ويعني اعداد البيانات المالية الذي تجسد الأحداث الاقتصادية التي اثرت على الوحدة الاقتصادية في الفترة المالية وبشكل دقيق حيث ان المعلومات المعروضة تشمل كل ما يريده الشخص المراد تبليغه بالمعلومات لكي يتوصل الى الاستنتاجات المناسبة ؛

يعتمد الإفصاح المحاسبي الشامل على قاعدة مهمة وهي إذا كان حذف معلومة معينة سيجعل من القوائم مضللة فينبغي الإفصاح عن هذه المعلومة ويتطلب هذا النوع اجراء مفاضلة بين امرين متعارضين لتحديد كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها ولها عدة مميزات منها :

- الإفصاح على قدر كافي من التفاصيل التي من شانها ارشاد مستخدمي القوائم المالية ؛
- اختصار وتكثيف المعلومات لتيسير فهمها لان التفصيل الشديد في القوائم قد يترتب علية صعوبة استيعابها مع الأخذ في الاعتبار تكلفة اعداد واستخدام هذه المعلومات ؛
- هناك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها بمعلومات ملائمة عن الدخل ؛
- يمكن الإيفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجيين عن طريق مجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام ؛
- ان اثر المحاسبة في عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية تحديدا في القوائم الأساسية الأربعة (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تغيير حقوق المالية، قائمة التدفق

---

[1] معمري خيرة، وقورين حاج قويدر، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 2، العدد 21، ص251.

[2] فضل الله احمد عابد، وشهلاء نعمة عنون، **دور الإفصاح المحاسبي الالزامي في كفاءة القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة بابل للبحوث العلمية والتطبيقية، المجلد 29، العدد 1، جامعة بابل، بابل، ص، ص 44، 45.

النقدي) ،وان هذا الأسلوب لا يعد الأفضل لمبدا الإفصاح المحاسبي من وجهة النظر الاقتصادية وذلك بمقارنة الكلفة مع المنفعة.

الإفصاح المحاسبي الكافي او الملائم :

أن تقدم المعلومات بالشكل الذي يراعي الحد الأدنى للمعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية بحيث تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.[1]
يتمثل في تحديد الحد الأدنى الملزم توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم بحيث يتوافق مع اهداف القوائم المالية والى اعداد البيانات لتصور الأحداث الاقتصادية لفترة ماضية ويجب ان تحتوي على معلومات كافية نافعة ليست مضللة ومن الناحية العملية لا يمكن توفير المستوى المثالي للبيانات لأسباب عدة منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعد المعلومات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك عدم الإلمام الكافي بمدى حساسية القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات والتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي.[2]

الإفصاح المحاسبي العادل :

يعتبر الإفصاح العادي هو مطلب أخلاقي، ويعني هذا النوع من الإفصاح بأنه يتم تزويد كافة مستخدمي التقارير المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد، فالإفصاح العادل يهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع المستفيدين من التقارير المالية وخاصة الأطراف المستفيدة من اتباع الوحدة الاقتصادية النضج الاجتماعي في ممارستها فيما يتعلق في مجال المحافظة على البيئة ومراعاه ظروف العاملين والمجتمع إذا ما توفرت الإفصاح العادل اصبحت الفرص الاقتصادية محل الاحترام.[3]

الإفصاح المحاسبي الوقائي :

هو أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل، بحيث تسمح بحماية الأطراف ذوى القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية ؛

---

[1] صديق مسعود، وصديقي فؤاد، **محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 1، العدد 2، ص77.

[2] فضل الله احمد عابد، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] صدام كاطع هاشم، وإيهاب هاشم عبد الله، **انعكاس الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد 1، ص4.

يهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المستثمر العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، وهذا عن طريق القضاء على أية أضرار قد تصيبه من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، ويعتمد الإفصاح الوقائي على تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، اذن يكون الإفصاح وقائيا بجعل المعلومات على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء فهمها أو استخدامها. [1]

وهذا يتطلب الإيضاحات التالية : [2]

- التغيرات في السياسات المالية الخاصة بالإحلال، تقييم الأصول... الخ ؛
- التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية من الناحية القانونية أو الإداري ؛
- المكاسب والخسائر المحتملة والتي لها تأثير على طبيعة النشاط في المستقبل ؛
- الارتباطات المالية وخاصة طويلة الأجل ؛
- الأحداث التي وقعت خلال السنة المالية المستمرة أو اللاحقة على انتهاء السنة المالية المعروض قوائمها.

الإفصاح المحاسبي المعرفي او التثقيفي او الإعلامي :

وجد هذا النوع من الافصاح المحاسبي لغرض الافصاح الكاف والمناسب عن المعلومات المالية من اجل اتخاذ قرارات افصاح مناسبة وهادفة، تشمل الأمثلة على هذه المعلومات الافصاح عن مكونات الأصول الثابتة والنفقات الرأسمالية ، والإفصاح المحاسبي عن التطور التاريخي للامور المالية ، والتقارير القطاعية والتقارير المرحلية ، والافصاح عن التغييرات على مستوى السعر، والإفصاح عن التوقعات المالية ، والإفصاح عن الأمور العادية وغير العادية للعناصر والفصل بينها عند إعداد البيانات المالية ، والإفصاح عن التغيرات في اسعار الصرف ، وارباح وخسائر التغير العملات الأجنبية ، والافصاح عن السياسات المتبعة وطرق حساب الفروق في العملات والمعاملات الأجنبية.[3]

---

[1] صديق مسعود، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] مروة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص، ص96،97.

[3] وسام بخيت كاظم عبود، ومصطفى وليد كاظم شرقي، **الإفصاح ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد 34، ص534.

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث يقوم على الاعتبارات التالية : [1]

– عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية (إخلاء مسؤولية الإدارة) وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل ؛

– امكانية استعانة المستثمر الفردي ذو القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستشارية للمحللين الماليين المهنيين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلومات المالية واستخداماتها ؛

– من الأهمية بمكان توجيه المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير المتغيرات التي تعتمد على قياس درجة المخاطر النسبية ؛

يرتبط الإفصاح التثقيفي بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعدالة لأغراض تحديد أسعار الاستثمارات ذات الكفاءة، ومن هنا يتوجه هذا الإفصاح نحو توفير المعلومات التي تمكن السوق من التوصل لأسعار متوازنة تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطر، مما يمكن من الحد من مساوئ استخدام المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لبعض المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي قد لا تتوفر لديها تلك المعلومات، إذن يتجه الإفصاح التثقيفي أيضا نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة والخبرة بالإضافة إلى المعلومات الملائمة.

أمثلة التنبؤات المالية والمعلومات المرحلية أو المعلومات القطاعية، وهذا يتطلب ما يلي : [2]

– معلومات عن أثر تغير الأسعار ؛

– معلومات عن التنبؤات المالية ؛

– التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج أو المناطق الجغرافية ؛

– مكونات الأصول الثابتة وعناصر المخزون ؛

–الإنفاق الرأسمالي الحالي والمقدر ومصادر التمويل ؛

– طرق تقييم العملات الأجنبية المملوكة لمشركة ؛

– سياسة الإدارة في تكوين الاحتياطات والمخصصات وتوزيع الأرباح.

[1] مروة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] مروة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

المطلب الرابع : اساليب الإفصاح المحاسبي وتكاليفه

أولا : أساليب الافصاح المحاسبي :

إن أهمية عرض معلومات ملائمة من جهة، وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى، جعل المؤسسات تتنافس في استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك، ويمكن إبراز أهم الطرق والأساليب للإفصاح وهي :[1]

- **الإفصاح في صلب القوائم المالية :**

يعتبر من أوائل الأساليب استخداما، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى أهمية شكل العرض في القوائم المالية، وأغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة ؛

- **استخدام المصطلحات والعرض المفصل :**

إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم و تقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعني بدقة وتجنب التضليل، وتبقى ضرورة الاختصار أو التفصيل في البنود تعود إلى الإختيار الأنسب للعرض ؛

- **الإفصاح عن الملاحظات والهوامش (الإيضاحات) :**

لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية ، نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح البنود الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، و يجب تجنب التكرار في الشروحات وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات والهوامش، وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض المعلومات غير كمية بأكثر تفاصيل، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها، كما أن الإفراط في استخدامها يجعل تلك الملاحظات مهملة من طرف المستخدمين ؛

---

[1] صديق مسعود، وصديقي فؤاد، **محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 1، العدد 2، ص، ص79، 80.

- استخدام الجداول والملاحق الإضافية :

إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات ؛

- أساليب مختلفة أخرى :

هناك أساليب أخرى إضافية ومهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي، حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة هي كذالك من أهم أساليب الإفصاح.

ثانيا : تكاليف الافصاح المحاسبي :

يرى ان قرارات الإفصاح تتأثر بالتكاليف المرتبطة بالإفصاح وهي كالتالي [1]:

- تكاليف التجميع والتشغيل :

وهي التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية، وغالبا ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من شركة إلى أخرى ومن مستخدم إلى أخر وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم الشركة ونوع الإفصاح ؛

- التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية :

إذا ما قامت شركة بالإفصاح المحاسبي اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع، وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل، فان المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة، ولا شك أن هذا النوع من التهديدات قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح ؛

---

[1] عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة**، رسالة قدمت استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة–، ص، ص28، 29.

- سياسة التكاليف :

تلعب الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التقليدية للشركات دوراً هاماً في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه الشركات أو غير صالحها، فالشركات التي تظهر قوائمها المالية أرباحاً خيالية غالبا ما تكون محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين والجمهور العام، وتتعرض للنقد من هذه الجهات وغالبا ما ينتهي الأمر إلى تعرض هذه الشركات لإجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية، وتسمى تلك الإجراءات وما يترتب عليها من التزامات وأعباء بالتكاليف السياسية ؛

- التكاليف المترتبة على التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للشركة :

يعتقد الكثير من المدراء أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للشركة ويحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت الشركات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها، ومن الأمور الحساسة في مجال الإفصاح تلك المعلومات المتعلقة بالبحوث والتطوير وكذا المنتجات الجديدة ؛

لاشك أن الشركة التي تتفوق على منافسيها في هذين المجالين تواجه أصعب القرارات عندما ترغب في زيادة رأسمالها، فمن ناحية لا يقبل المستثمرين على المساهمة في الإصدار الجديد إلا إذا قامت الشركة بتقديم المعلومات التفصيلية الخاصة بالبحث والتطور أو بالمنتجات الجديدة، ومن ناحية أخرى فإن توفير تلك المعلومات قد يخدم المنافسين حيث يساعدهم على مراجعة وتوجيه خطط التطوير الخاصة بهم مما يضعهم في موقف تنافسي أفضل ؛

إلا أنه من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن التقدم العلمي في مجال الحاسبات ونظم المعلومات، بالإضافة إلى تعدد مصادر المعلومات قد ساعد الشركات على الاحتفاظ بقاعدة غنية لمصادر المعلومات عن كل ما يفعله المنافسين وفي ظل هذه الظروف فإن التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة التوسع في الإفصاح تكون أقل أهمية.

المطلب الخامس : العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

عدد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح بالتقارير المالية ويمكن تقسيمها إلى عدة عوامل تتعلق ببيئة المجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها وعوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية وكما يلي :[1]

اولا: عوامل بيئية :

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب تتعلق بالتغيرات البيئية وأثرها في المشروع لغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها ؛

ثانيا: عوامل تتعلق بالمعلومات :

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توفر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها اغلب المستفيدين منها، اذ تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات خاصة من ناحية مدى توافر الملاءمة والثقة في هذه المعلومات فضلا عن القابلية للتحقق والمقارنة.

ومن العوامل التي تتعلق بالمعلومة ما يلي : [2]

– مقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات)، أي ان تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها وأعدادها وعرضها في التقارير المالية ؛

– الاهمية النسبية لكي يتم الافصاح عن المعلومة يجب ان تتمتع بالأهمية النسبية للتأثير في قرار المستخدمين ؛

– التحيز: الافصاح عن معلومات تفيد جهة او مستخدم معين تؤثر في كمية المعلومات المفصح عنها بالتركيز على مستخدم معين وهذا يتعارض مع مبدأ الافصاح الذي يتضمن المعاملة المتوازنة لكافة أصحاب المصالح.

---

[1] قاسم محمد دهش، **أثر الإفصاح المحاسبي في مخاطر انهيار أسعار الأسهم وانعكاساته على القيمة السوقية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 4، ص، ص400، 401.

[2] مؤيد الحسين الفضل، **القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية وأثره في اعداد القوائم المالية**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 66، الجزء 1، ص339.

ثالثا : عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

وهذه العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية وكما يلي :[1]

– حجم المشروع : يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وتوقيت مناسب إلى تكاليف مباشرة ناتجة من إعداد القوائم المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة ؛

– عدد المساهمين : إن زيادة عدد المساهمين تؤدي الى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ؛

– تسجيل الشركة في سوق الأوراق المالية : قد يكون لهذا العامل اثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بها في الأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها ؛

– المدقق الخارجي : يؤثر المدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها ؛

– النظام السياسي : إن هذا العامل له أثره البارز على المحاسبة إذ إن طبيعة النظام المحاسبي يعد أحد انعكاسات الفكر السياسي والأهداف، ومما لاشك فيه إن الاستقرار السياسي يؤثر وبشكل كبير على الحركة التجارية، وبالتالي على إعداد البيانات المالية فضلا عن نوع النظام السياسي أي ما نعنيه بنوع النظام اشتراكي أو رأسمالي، ولابد وان يختلف الأمر بين البلدان النامية والمتقدمة إذ يتطلب في البلدان النامية أن تطالب الوحدات المحاسبية بمدى تأثيرها على ميزان المدفوعات من خلال خططها المرسومة لتتم المصادقة على استثماراتها وإنشاء الأنشطة التجارية والصناعية الكبيرة في حين قد تطالب الوحدات في الدول الاشتراكية ببيان الآثار الاجتماعية لمنتجاتها أو خدماتها ويرى بعض من الباحثين في مجال المحاسبة إن البعد السياسي في المحاسبة يشير إلى الجهات ذات الضغط في المحاسبة مثل مجالس المعايير وتعليمات الوزارات والهيئات المهنية ؛

– الثقافة : وما يقصد بهذا العامل الموروثات الشعبية لمجتمع ما أو إنها العرف السائد في مجتمع وهذه الأمور تؤثر على السياسة التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية الخاصة بوحدتها الاقتصادية ففي

[1] قاسم محمد دهش، مرجع سابق، ص 401.

مجتمع يسوده التحفظ فأن العديد من الإجراءات المحاسبية التي تعكس التحفظ سيتم إتباعها، ومن الأمثلة مخصصات واحتياطيات كبيرة نوعا ما مما سيؤدي بالنتيجة إلى تخفيض أرباح الوحدة الاقتصادية، وهذا يقودنا إلى تقييم الوحدة بأقل من واقعها وهذا يعكس التحفظ وسيؤدي ذلك بالنتيجة إلى التأثير في مستوى الإفصاح بشكل مباشر فلن يتم الإفصاح عن أسباب الاحتفاظ بهذه المخصصات والاحتياطيات الكبيرة، لأن العامل النفسي الموروث سيلعب دورا في هذا الموضوع ؛

– المناخ الاجتماعي : ويقصد بهذا العامل المجتمع وموقفه تجاه الوحدة الاقتصادية أي مدى التأثير للمعتقدات الفكرية للأفراد بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وبالتالي مواقفهم من الوحدة الاقتصادية، وينعكس موقف مستخدمي القوائم المالية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية زيادة أو نقصانا، إذ إن دعم أفراد المجتمع للوحدة الاقتصادية ورغبتهم بالاستثمار فيها أو الإقبال على منتجاتها أو خدماتها، يدفعهم إلى عدم مطالبة الوحدة الاقتصادية بالتفاصيل التي تتبعها، ولكن إذا كان هناك استثمار وانخفض مستوى الثقة بالوحدة الاقتصادية لسبب ما، فإن الأفراد سيطالبون الوحدة بإفصاح أكبر وبتفاصيل أكثر، ومن جانب آخر فان مستخدمي القوائم المالية يطالبون بتقارير حول وضع الوحدة الاقتصادية وسياساتها المالية والسبب في ذلك هو زيادة ثقتهم بالوحدة المحاسبية بهدف اطمئنانهم على أموالهم.

اضافة الى بعض العوامل الاخرى والمتمثلة في :[1]

رابعا : حجم المصرف :

أن دراسة ارمان أثبتت وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن المخاطر وحجم المصرف مقاسا بإجمالي رقم الأعمال بالنسبة للمصارف الماليزية حيث شملت العينة (100) مصرف، حيث ترتبط المصارف كبيرة الحجم بزيادة مستوى التعقيد والتنوع في العمليات مما قد يجعلها تواجه مستوى عالي من المخاطر ومع زيادة الضغوط على هذه المصارف من جانب أصحاب المصالح فإنها تميل لتلبية توقعاته من معلومات المخاطر للحد من تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات ؛

[1] حنان محمد جاسم، ولقمان محمد أيوب الدباغ، **تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية في مخاطرة الائتمان**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 57، الجزء الثاني، ص، ص6، 7.

خامسا : الوضعية المالية :

ان المصارف ذات الربحية العالية يتوافر لديها إمكانية الاستثمار في أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لتأثيرها الإيجابي على أسعار أسهمها حيث تقلل من درجة عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية وتساه في تحسين سمعة المصرف، وإن كان ذلك يتعارض مع دراسة سكينر التي ترى أن الأداء السيئ قد يوفر حافز للمديرين للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر لتجنب مخاطر التقاضي ، ومن منظور نظرية الوكالة فإن المصارف ذات الرافعة المالية العالية تميل للإفصاح عن المخاطر لتخفيض تكاليف الوكالة، وكذلك إرسال إشارة إلى المستثمرين وأصحاب الديون لبيان مدى قدرة المصرف على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وهو ما يتفق مع نظرية الإشارة ؛

سادسا : النظام القانوني (التشريعي) :

إن المشرع له القدرة في التأثير وبشكل كبير على تصرفات ومحتوى الإفصاح الذي تقدمه المصارف من خلال القوانين والتشريعات والأوامر التنظيمية للمهنة، كما يمكن للنظام التشريعي أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مستوى الإفصاح، كما تؤثر البيئة التشريعية والتنظيمية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث يغلب على بعض بيئات الأعمال السرية في المعلومات في ظل وجود انظمة قانونية غير فعالة وعلاوة على ذلك، فإن بيئات الأعمال التي تواجه درجة عالية من عدم التأكد والغموض المتعلق بالمستقبل قد تكون أقل ميلا للإفصاح عن المخاطر لتجنب حدوث تضارب محتمل ؛

سابعا : نوع الصناعة :

الكثير من الابحاث ركزت في دراستها للإفصاح على نوع القطاع معتبرة بان القطاعات الحساسة مثل (البترول، والتعدين، والطاقة) تكون أكثر ميلا للإفصاح عن قضاياه البينية مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل (المصارف، وشركات الاتصال)، كما ترتبط أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف ارتباطا وثيقا ببيئة الأعمال وقد تختلف باختلاف طبيعة الصناعة، لذلك فإن المصارف قد تتجه إلى الإفصاح عن المزيد من المخاطر في تقاريرها السنوية لتجنب التكاليف السياسية ولإضفاء الشرعية على أنشطتها وتأكيدا على امتثالها للقيم المجتمعية ؛

ثامنا : البيئة الثقافية :

إن البيئة الثقافية التي ينشط فيها المصرف وكذا مستوى الثقافة داخل المصرف عوامل تؤثر في الإفصاح بشكل عام وفي الإفصاح الاختياري بشكل خاص، فالقيم والتوجهات الثقافية للمدير تلعب دور مهم في اتخاذ قرار الإفصاح، لذا نجد البعض يعتبر ان الافصاح بالمصارف بانها انعكاسات لمزيج من ثقافات مدراء المصارف والمحاسبين والمدققين واصحاب المصالح والمجتمع بوجه عام، اما فيحققان العلاقة بين الثقافة التنظيمية والإفصاح عن المخاطر لـ 41 مصرف المدرجة في الأسواق المالية الإماراتية لعام 2005. النتائج التجريبية تشير إلى أن للثقافة التنظيمية للتسلسل الهرمي (استنادا إلى الرقابة الداخلية وإجراءات العمل الرسمية) لها تأثير إيجابي كبير على الإفصاح عن مخاطر المصارف؛ في ضوء ما سبق يرى الباحثان ان البيئة الثقافية لها اهمية خاصة في المصارف الإسلامية لارتباط هذه البيئة بمعتقدات دينية يتطلب مراعاتها في كافة اوجه انشطة المصرف لضمان استمراريته وتحقيق أهدافه ؛

تاسعا : نوع الملكية :

إن تركيز الملكية بين المساهمين الداخليين والمدراء يسمح بتوافق المصالح، فكلا الطرفان يعمل على تعظيم قيمة المصرف، أما عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة ترتفع تكاليف الوكالة نتيجة الرقابة وتضارب المصالح، فالمصارف التي تتميز بهيكل ملكية متنوع ستعمل على الإفصاح من اجل تخفيض هذه التكاليف ؛

ويرى انه من المتوقع أن يؤدي الإفصاح عن المخاطر إلى تضييق نطاق فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة حول أوجه عدم اليقين والقرص التجارية، وهذا قد يقلل من المخاطر المتصورة للمصرف بسبب تعزيز المعلومات عن المصرف اذ يجب أن يؤدي الافصاح عن المخاطر إلى تقييم أفضل لأداء المصرف المستقبلي.

المطلب السادس : اهداف واهمية الإفصاح المحاسبي

أولا : اهداف الافصاح المحاسبي :

يوفر الإفصاح المحاسبي البيانات والمعلومات المالية لمستخدميه من أجل تحقيق الأهداف التالية:[1]

– العمل على توفير معايير للعناصر المتعارف عليها، على عكس الموازين المستعملة في البيانات المالية، مثل تقدير القيمة العادلة لجميع بنود الميزانية ؛

– العمل على تصوير العناصر غير المعترف بها ووضع معايير لهذه العناصر مثل الضرائب المؤجلة ووصف الضمانات التي يجب على المنظمة تحديدها مواجه الديون ؛

– توفير البيانات والمعلومات المالية التي تساعد المستخدمين على تقييم المخاطر والشكوك للعناصر المعروفة وغير المعترف بها ؛

– العمل على توفير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الهامة للمساعدة في إجراء المقارنات بين القوائم المالية ؛

– تقديم البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالتدفقات الداخلية والخارجية والمساعدة في تقييم الاستثمارات ؛

– إعطاء معلومات عن نتيجة النشاط وتحليلها لتساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء ؛

– إعطاء معلومات عن الفائض او العجز الناجم عن المعاملات وسبل استثمار هذا الفائض ومصادر تغطية ذلك العجز ان وجد ؛

– إعطاء معلومات عن النفقات الرأسمالية والتشغيلية ؛

– إعطاء معلومات عن المركز المالي للوحدة ، الموجودات والالتزامات لتقويم قدرتها على الاستمرار في الاداء على افضل وجه ؛

– إعطاء معلومات من خلال التقارير والإيضاحات المرفقة عن تطوير الاداء ومدى التزام منظمات الاعمال بالأسس والنظم والسياسات والخطط المحددة لتحقيق أهدافها.

---

[1] عد الى :

- فضل الله احمد عابد، مرجع سبق ذكره، ص44.

- وسام بخيت كاظم عبود، مرجع سبق ذكره، ص533.

ثانيا : أهمية الافصاح المحاسبي :

يلعب الافصاح دور مهم وجوهري في نظرية المحاسبة وكذلك الممارسات المحاسبية الا ان هناك مشكلة تكمن اختلاف وجهات النظر حول موضوع الافصاح عن المعلومات التي يجب ان تتوفر في التقارير المالية المنشورة ويرجع ذلك الاختلاف الى اختلاف مصالح الاطراف ذات العالقة، فالإدارة لها نظرة تختلف عن نظرة مراقبي الحسابات ونظرة مستخدمي المعلومات وتتلخص اهمية الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية بالأتي :[1]

– تعتبر القوائم المالية هي المصدر الهام ويمكن ان يكون المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه مستخدمي هذه القوائم للحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاجونها حول الوحدة الاقتصادية وبالتالي لكي تكون هذه القوائم محل ثقة لدى هؤلاء المستخدمين يجب ان يتم اعدادها وعرضها بطريقة منظمة وان تحظى بقبول جميع المستخدمين التي لها مصالح مع الوحدة الاقتصادية ؛

– تخفيض المخاطر المالية والتعرف عن الأخطاء الحاصلة والالتزام بالقوانين والقواعد الموضوعة ؛

– جعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة ألنه يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على معلومات كافية وملائمة عن الوحدات الاقتصادية ؛

– صعوبة حصر الأحداث في تقارير ملخصة بسبب التعقيد في أنشطة الأعمال ونتيجة لذلك تستعمل الملاحظات بصورة مكثفة في شرح الأحداث وآثارها المستقبلية ؛

– الحاجة للمعلومات مالية ولتنبؤيه الفورية ؛

– تجنب حدوث أزمات مالية والحاجة لضبط حركة النشاط ؛

– التوسع في مفهومه التقليدي وجعله إفصاحا تثقيفيا لتقليل المشاكل التي تخلقها نظرية العدالة.

---

[1] عد الى :

- صدام كاطع هاشم، وايهاب هاشم عبدل، **انعكاس الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد 1، ص4.

– معمري خيرة، مرجع سبق ذكره، ص251.

المبحث الثاني : المعلومة المحاسبية في الإفصاح المحاسبي

للمعلومة المحاسبية اهمية كبيرة في الإفصاح المحاسبي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم المعلومة المحاسبية

لدراسة مفهوم المعلومة المحاسبية ودورها في زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرارات، يجب التطرق إلى التفريق بين كل من البيانات والمعلومات، وذلك لتحديد مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية حيث تعريف البيانات على انها مجموعة حقائق منظمة قد تكون في شكل كلمات أو أرقام أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك مستقبلها ؛ أما المعلومات في البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لتقديم معنى للمستخدم، ويحتاج المستخدمون إلى معلومات لاتخاذ القرارات أو لتطوير عملية اتخاذ القرارات، وكقاعدة عامة يمكن للمستخدمين اتخاذ قرارات أفضل كلما زادت كمية ونوعية المعلومات.[1]

هناك عدة تعريفات للمعلومة المحاسبية نذكر منها : [2]

تعريف 1 : المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار.

التعريف 2 : في كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية ، وفي خطط التشغيل والتقارير المقدمة داخليا.

تعريف 3 : المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز

---

[1] حسناء مشري، وآخرون، **دور نظام تخطيط الموارد ERP في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 7، المجلد 1، ص70.

[2] عد الى :

- حسناء مشري، وآخرون، مرجع سابق، ص71.
- سلامي منير، وآخرون، **السير المالي وعلاقته بجودة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 9، ص954.
- بوخروبة الغالي، ودواح بلقاسم، **مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 6، المجلد 2، ص335.

بخصائص تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية.

تعريف 4 : هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية والتيتخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطوط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.

تعريف 5 : هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات، من خلال تسجيلاتها، معالجتها واخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية الية ، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في ادارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الادارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة، حيث اصبحت المعلومات موردا جوهريا في العصر الحالي، فاذا سعت المؤسسة الى البقاء، فعليها ان تجمع، تخزن وتعالج كما معتبرة من المعلومات، اما اذا ارادت التفوق فعليها ان تكون السباقة في الحصول على المعلومات.

المطلب الثاني : المقومات الأساسية للافصاح عن المعلومة المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية وهي : [1]

أولا : تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية :

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها لها، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم ؛

ثانيا : تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية :

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملاءمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها .إذن من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من استخدامها أولا ؛

[1] صديق مسعود، مرجع سابق، ص78-79.

ثالثا : تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها، و يتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية، إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع للمبادئ وأعراف وفرضيات مقبولة قبولا عاما، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتوات في القوائم ومن بين أهم القيود هي الأهمية النسبية والحيطة والحذر ؛

رابعا : تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع رغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم ؛

خامسا : تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات :

وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.

المطلب الثالث : أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة ببين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام ومن بين هذه الاساليب :[1]

[1] احمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة المدبر، المجلد 7، العدد 2، ص-ص56-58.

أولا : الإفصاح من خلال القوائم المالية :

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب ؛

ثانيا : استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها :

مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك ؛

ثالثا : المعلومات بين الأقواس :

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين على الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر والى غير ذلك من الملاحظات ؛

رابعا : الملاحظات والهوامش :

تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية وبشكل عام يمكن أن تشتمل الملاحظات والهوامش على ما يلي :

- شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المست في أعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها ؛
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة ؛

– أو بصفة عامة أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها القوائم المالية وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة المؤسسة.

خامسا : التقارير والجداول الملحقة :

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك ؛

سادسا : تقرير رئيس مجلس الإدارة :

هذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ما يلي :

–الأحداث الغير مالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المؤسسة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية... الخ ؛

–التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المؤسسة فيها ؛

–خطط النمو والتوسع والتغييرات في العمليات خلال الفترات المقبلة ؛

–النفقات الرأسمالية المتوقعة وآثارها ؛

–الجهود المبذولة في البحوث التجارية ؛

سابعا : تقرير المراجع الخارجي :

يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

– عدم إتباع المؤسسة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها واعداد القوائم المالية وأثره على إفصاح المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا؛

– الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنه في الوسائل الأخرى للإفصاح.

المطلب الرابع : مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

إن المعلومات هي تلك البيانات التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح ذات نفع لمتخذ القرار، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لا بد أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات نجد مفهومين لمصطلح الجودة وهما :[1]

المفهوم 1 : مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله ؛

المفهوم 2 : بأن مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنه محدود الفائدة، وقد نظر إليها البعض الأخر على أنها شيئ غير ملموس ومعنوي، يعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي ، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملاءمة للاستخدام.

المطلب الخامس : كيفية تقييم جودة المعلومة المحاسبية

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه يتم التركيز على القيمة التفضيلية للمعلومات، ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة، يمكن تقدير تكلفة المعلومات بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا تتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات.[2]

---

[1] ناجي بن يحي ، **جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012-2013 ، ص56.

[2] شادلي اكرام ، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013/2012، ص، ص 58، 59 .

تستمد المعلومات المحاسبية قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودتها للمستخدم أو لمتخذ القرار، وهي منفعة المعلومات، درجة الرضى على المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات، وللحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة، وعندما تزيد تكلفة الحصول عليها عن قيمتها فان مستخدمها أو متخذ القرار أمام بديلين، البديل الأول يتمثل في زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات؛

أما البديل الثاني فهو تدني التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع تمثل قيمة المعلومات قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختيار البدائل، ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار، وبالتالي فانه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فان قيمة هذه المعلومة تساوي الصفر.[1]

[1] حورية بوقندورة ، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2016-2017 ، ص14.

المبحث الثالث : الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية.

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

الإفصاح في القوائم المالية (IAS1) يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية تقديم القوائم المالية معلومات حول المركز المالي للمنشاة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، من خلال تقديم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الخاصة بها، وقد أوضح المعيار الدولي رقم (1) البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بنشرها والمتمثلة المتعارف عنها والموصي بها في معايير المحاسبة الدولية وهناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية وهي :[1]

– تحديدها بوضوح وتمييزها عن المعلومات الأخرى التي يتم عرضها في نفس التقرير ؛

– يتم تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فقط على ما يتم عرضه من معلومات في القوائم المالية أما المعلومات الأخرى فلا يشترط إعدادها وفق المعايير الدولية إذا كانت تمتاز بالدقة والموثوقية ؛

– يجب بيان الأمور التالية عن القوائم المالية بوضوح وهي :

– اسم المنشاة التي تعود لها القوائم المالية ؛

– اسم القائمة وتاريخها ؛

– فيما إذا كانت القوائم المالية منفردة بالنسبة للمنشاة أو موحدة لمجموعة من المنشآت

– العملة التي يتم إعداد القوائم المالية بها ؛

– تحديد الفترة الإبلاغية وتعني التوقيت في كل فترة مالية لإعداد القوائم المالية للمنشاة وترتبط بمفهوم الدورية وتكون هذه الفترة سنة، يتم تحديد بدايتها ونهايتها على انه إذا تغيرت الفترة المالية يجب على المنشاة الإفصاح عن سبب هذا التغير وتنويهها للمشاكل المتعلقة بالمقارنة.

---

[1] الحيزاين أسامة، ومحمود سعيد جلول، **دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية**، مجلة الإدارة العامة، العدد 3، المجلد 47، ص56.

المطلب الثاني : دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الشفافية للقوائم المالية

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الى مدى واسع من المستخدمين، فالشفافية هي توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطاتها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا التي يكون من شأنها الأضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة؛ فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي الى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى عكس من ذلك فان إخفاء المعلومات يؤدي الى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض الى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفادة المسيرين أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء ؛

فالإفصاح بشفافية يوفر إطار حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.[1]

[1] طحاح فضيلة، وقمان عمر، **دور النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، المجلد 13، ص، ص576، 577.

المطلب الثالث : اهداف واهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

أولا : اهداف الافصاح المحاسبي في القوائم المالية :

يهدف الإفصاح المحاسبي في المحاسبة بصورة عامة إلى [1]:

– إزالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متخذي القرارات على صنع قر ار ات سليمة، وذلك يتطلب بأن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها يتناسب مع أهمية القر ار ات المزمع اتخاذها، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط بتحليل نتائج الماضي واستيعاب الحاضر ؛

– المساهمة في توفير الأساس القانوني لسالمة العقود، فالإفصاح عن خفايا البيانات يجعل الأطراف على بينة بخصوص الشيء الذي يتعاقد عليه ؛

– إشباع حاجات المستخدمين الخارجيين، والذين ستتأثر درجة رشادة قراراتهم المتعلقة بمنح الائتمان والتسهيلات والقروض بالإفصاح للمؤسسات الطالبة، أما بالنسبة للمستخدمين الداخليين فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ستؤثر على قراراتهم بخصوص الأداء التشغيلي والمالي والإستثماري ؛

– توفير المعلومات عن صافي الموارد القائمة والمتاحة لدى المؤسسة، وعن الالتزامات القائمة عليها، بجانب بيان التغييرات التي تطرأ على الأصول كنتيجة للأحداث التي حدثت خلال فترة معينة ؛

– بيان المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل، وذلك في مجال ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد بين المؤسسات، وتقويم الخدمات التي تقدمها المؤسسة، وتحديد مدى قدرتها على الاستمرار في تقديمها.

ثانيا : أهمية الافصاح المحاسبي في القوائم المالية

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملحق، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، إذ هناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يتطلب الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية ؛

---

[1] ثائر صبري محمود كاظم الغبان، **تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، الطبعة الأولى، العدد 27، ص 178.

حيث تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها إلى مختلف المستخدمين من أهم الأمور في العصر الحالي، إذ يعتبر مبدأ الشفافية في الإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، من خلال قيام الشركة أو الهيئة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين، وأصحاب الحصص، والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها، وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأن الإضرار بصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة.[1]

المطلب الرابع : المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح بالقوائم المالية:

يتأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية وهي :[2]

اولا: نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم :

إن تحديد الادارة للمستخدمين الأساسين للمعلومة المالية يساعدها في تحديد طبيعة احتياجاتهم لتلك لمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما أن تصنيف المستخدمين إلى رئيسيين وثانويين يختلف من بلد إلى أخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسة يرى فوستر أن مجموعة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتضمن حملة الأسهم (الحالين 11والمتوقعين)، المديرين، العمال ،المقرضين، الزبائن، الحكومة، الوكالات التنظيمية؛ أما عن (FASB) فيرون أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين ؛

حاليا تزايد الضغط على المؤسسات من أجل تنويع و رفع حجم الإفصاح، و الاهتمام بالاحتياجات المتعلقة بالمستخدمين غير رئيسيي ن مثل المستهلكين والعمال.

ثانيا : الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح :

إن اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف، جعل المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية للدول، تضع معايير تتكيف أكثر مع تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبة، فنجد التي تسعى إلى أهداف الضريبة تكيف إفصاحها بما يضمن ممارسة رقابة ضريبية على الشركات، أما الدول

---

[1] زغدار احمد، وسفير محمد، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS)**، مجلة الباحث، عدد 7، المجلد 1، ص84.

[2] صديق مسعود، مرجع سابق، ص، ص80، 81.

التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الاقتصادية لها فتعمل على تكيف إفصاحها بما يساعد المساهمين والمستثمرين على التداول في السوق المالي ؛

إن شدة التنافس على الموارد المحدودة للتمويل في السوق المالي جعل المؤسسات تسعى إلى جذب إقبال المساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توفير مستوى راقي من الإفصاح لزرع الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتداخلين في السوق المالي ؛

ثالثا : المنظمات والمؤسسات الدولية :

على المستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير على عمليات الإفصاح وهي [1]:

- الجمعية الاقتصادية الأروبية :

هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الأوربي تعمل على إصدار مجموعة من التوجهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي ؛

- منظمة الأمم المتحدة :

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبية الدولية، هذه اللجنة هي (corporation transactional on commissions) ؛

- منظمة التعاون التنمية الاقتصادي :

وتظم هذه المنظمة الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزلندا، ويكمن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح ؛

- مجلس معايير المحاسبة الدولية :

هذه اللجنة مشكلة من ممثلين للعديد من دول العالم، وتضم أكثر من 100 دولة، قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

[1] صديق مسعود، مرجع سابق، ص82.

المطلب الخامس : الجهات المستفيدة من عملية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

وهي مقسمة على الجهات الداخلية والخارجية، وسنتطرق اليها بالتفصيل فيما يلي :[1]

أولا : الجهات الداخلية المستفيدة من القوائم المالية :

تتمثل الجهات الداخلية المستخدمة للقوائم المالية في إدارة المؤسسة والعاملون بالمؤسسة وفيما يلي نتطرق إلى هذه الفئة المستفيدة من القوائم المالية المعدة من قبل محاسب المؤسسة في نهاية الدورة المالية :

– **إدارة المؤسسة :** يتم استخدام القوائم المالية من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة بهدف تشخيص المشكلات الإدارية والمالية الحالية ووضع حلول مناسبة في الوقت المناسب، والعمل على التخطيط للمستقبل من خلال إعداد القوائم المالية التقديرية والرقابة على هذه القوائم، كما تهم إدارة المؤسسة في تقييم مدى كفاءتها في إدارة أصولها الثابتة والمتداولة ؛

– **العاملون بالمؤسسة :** يعتبر العاملون بالمؤسسة من بين الجهات الداخلية ذات المصلحة في المؤسسة، وكما هو معلوم أن إدارة المؤسسة تسعى إلى تعزيز إرضاء العمال بكل مستوياتهم ومسؤولياتهم، حيث يمكنهم معرفة الوضع المالي للمؤسسة الحقيقي ووضعية الخزينة النقدية ودرجة الربحية المحققة ومدى كفاءة الأنشطة الرئيسية والثانوية والسياسات المالية المتبعة وكذا القرارات المالية المتخذة، وكل نقاط القوة التي تكتسبها المؤسسة تعتبر سندا قويا لاستمرارية المؤسسة وبقائها ونموها، مما يدعم ثقة العاملين في المؤسسة، وكذلك يهتم العاملون في المؤسسة بالنتائج المالية المحققة وذلك يعود إلى إحساس العاملون بنجاح المهام المسندة إليهم، وهذا ما يجعل إنتاجية المؤسسة مرضية، ومعرفة العاملون لصافي الدخل المحقق يجعلهم يمتلكون وعي في المطالبة بحقوقهم في حدود المعقول وفي ظل

---

[1] عد الى :

– تقرارت يزيد، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ضل الإصلاح المحاسبي**، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني، جامعة الجزائر، 2014، ص–ص123–125.

– لطفي امين اسيد احمد، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص–ص43–47.

– تانيا قادر عبد الرحمن، **أثر الإفصاح المحاسبي على التحليل المالي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد 2، كلية القانون، كركوك، 2007، ص5.

– صادق الحسيني، **التحليل المالي والمحاسبي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص124.

الوضعية الاقتصادية والمالية التي تعيشها المؤسسة فمثلا مطالبة العاملون والنقابات العمالية الممثلة لهم يطالبون بزيادة الأجور في حدود نتائج الأعمال المحققة والوضع المالي الفعلي ؛

– **إدارة المشروع** : اذ يزود التحليل المالي المدير في الوحدة الاقتصادية بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأخطاء ؛

– **مراقب الحسابات** : بعد أن ينجز مراقب الحسابات أغلب مراحل عمله أو كلها، يتجه إلى المراجعة الانتقادية، ووسيلته في التحليل المالي، حيث يحصل على الاطمئنان الكافي واللازم قبل أن يعتمد تقريره المرفق بالقوائم المالية ؛

– **الهيئات الرقابية** : وخاصة في الدول التي تأخذ أسلوب التخطيط الموجه، حيث تقوم هذه الأجهزة بالتحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة. باعتبار ذلك خطوة نحو إعداد الخطة الجديدة، والتحليل المالي هنا أداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء، وللمساعدة في التعرف على نقاط الضعف والفشل ؛

ثانيا : الجهات الخارجية المستفيدة من القوائم المالية:

تتمثل الجهات الخارجية المستخدمة للقوائم المالية في المستثمرون والمساهمون والجهات الحكومية والزبائن والدائنين، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الفئة المستفيدة من القوائم المالية المعدة من قبل محاسب المؤسسة في نهاية الدورة المالية :

– **المستثمرون** : يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم ؛

– **المساهمون** : ويهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة اساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالي والمستقبلي وسلامة الاستثمارات في المشروع ؛

– **الجهات الحكومية** : إن الجهات الحكومية التي تهمها القوائم المالية تتمثل في إدارة الضرائب بالخصوص، حيث تهتم بجدول حساب النتيجة الذي يوضح بدوره نتيجة أعمال المؤسسة التي تعد عادة وعاء ضريبي، على أساسها يتم الضريبة على أرباح الشركات (IBS) المحددة وفقا لقانون المالية لسنة 2015 بمعدلين (19%) للمؤسسات الإنتاجية ومعدل (25%) لباقي القطاعات الاقتصادية الخاضعة

لهذا النوع من الضرائب، وفي ظل قانون المالية الجديد فإن معدل (IBS) يصبح موحد لكل القطاعات والمحدد بمعدل (23%) من الربح الجبائي ؛

– **الدائنين** : يقوم الموردون بقراءة القوائم المالية قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية والسلع والخدمات وبيعها على الحساب، وكلما قصر أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية ، كما تتولى البنوك التجارية الاستعلام على المركز الائتماني للمؤسسة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستندا إلى عرض وتقديم القوائم المالية، فكل بنك تجاري يرغب التأكد من أن قروضه المقدمة للمؤسسة طالبة القرض تسهم في خلق القدرة الذاتية لها على تسديد تلك القروض الممنوحة ؛

– **المقرضون (البنوك بصفة عامة)** : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق ؛

– **الموردون** : يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي لعملائه واستقرار الأوضاع المالية وعلى ضوء نتائج التحليل المالي يقرر المورد ما إذا كان سيستمر بالتعامل مع العميل ام لا ؛

– **الزبائن** : يستخدم الزبائن القوائم المالية التي يتم عرضها من المؤسسات الاقتصادية وكذلك المؤسسات المنافسة ومن هنا يمكن تتوفر للزبون معلومات حول فترة الائتمان التي تعرضها المؤسسة على زبائنها الآخرين ملائمة للزبون الذي يطلع على القوائم المالية للمؤسسة لكي يتبين له فترة تحصيل ديون الزبائن أي معرفة الفترة التي يسدد فيها ديونه تجاه الموردين لاتخاذ قراراته في شراء منتجات المؤسسات وكذلك معرفة درجة الطلب على منتجات الموردين والمنافسين ومدى تطور مبيعات المؤسسة ومنافسيها ومن ثم تتضح للزبائن سمعة المؤسسات التي يتعاملون معها ؛

– **الجمهور** : تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها؛ بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطى كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية .ولذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلى توفير

المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة. وتستند تلك الأهداف على أن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتعد تلك النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين افتراض وجود مستوى من الأهلية لدى المست مين حيث أن لذلك أثر هام على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات، وعادة ما يقع على عائق الإدارة المسئولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة، وتهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتوات في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسئوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها، إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

خلاصة الفصل :

ختاما لهذا الفصل الذي كان خاص بالإفصاح المحاسبي واكتشفنا مفهومه وأهميته في اتصال المؤسسة بالعالم الخارجي من خلال الجهر بالمعلومات المالية توصلنا لاستنتاج ان للإفصاح المحاسبي دور مهم وفعال لكل من الأطراف الداخلية للمؤسسة وكذا الخارجية.

ففي المبحث الأول تكلمنا على كل ما يتعلق بالافصاح المحاسبي في الجانب النظري من تعاريف وأنواع، إضافة الى اساليبه والعوامل المؤثرة فيه لننطلق في المبحث الثاني الى أهمية المعلومة المحاسبية في عملية الإفصاح المحاسبي وعلاقتها به فهاذان المتغيران مكملان لبعضهما البعض، اما في المبحث الثالث فكنا قد تكلمنا على علاقة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية مع تحديد الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من عملية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

واستنتجنا أنه في صالح المؤسسة القيام بالإفصاح المحاسبي لقوائمها المالية، وذلك لإتخاذ قرارات هامة سواءا من داخل أو خارج المؤسسة.

الفصل الثاني :

القوائم المالية

تمهيد :

تعتبر القوائم المالية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها المؤسسات والشركات لتقديم معلومات مالية عن حالتها المالية ونشاطاتها التجارية خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة، حيث تشمل القوائم المالية الميزانية، جدول التدفقات النقدية، جدول حساب النتائج، وجدول تغيرات الأموال الخاصة، ويتم إعداد القوائم المالية بشكل دوري، وتقدم بموجبها معلومات مالية تفصيلية تمكن المستثمرين والدائنين والمساهمين من تقييم أداء الشركة وحالتها المالية.

عند إعداد القوائم المالية، يجب أن تتم بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمحلية (النظام المحاسبي المالي بالنسبة للجزائر) للتأكد من صحة ودقة المعلومات المقدمة، ويتطلب إعدادها خبرة ومعرفة متخصصة في المحاسبة، ولذلك فإن الشركات والمؤسسات يجب أن تعتمد على خبراء محاسبين لإعداد القوائم المالية.

وهذا الفصل مقسم الى ثلاث مباحث :

- المبحث الاول : مفهوم القوائم المالية.
- المبحث الثاني : جودة و مصداقية القوائم المالية.
- المبحث الثالث : القوائم المالية و بعض المتغيرات الأخرى.

المبحث الأول : مفهوم القوائم المالية

للقوائم المالية دور بارز في القيام بالافصاح المحاسبي، وفي هذا المبحث سنتطرق الى مختلف المفاهيم.

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعا في العناصر الاساسية لها وتختلف فقط من حيث الالفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر :[1]

تعريف 1 : تعرف القوائم المالية على أنها ليست أداة تقتصر على إظهار الربح والخسارة بل أصبحت وسيله لإيصال المعلومات بين المنشأة والمهتمين بها داخل المنشأة أو خارجها، فقائمة الدخل ملخص لإيرادات ومصروفات الفترة وتحديد نتيجة أعمال المشروع سواءا تضمنت قيم الأصول والخصوم وحقوق الملكية، كما أن التقارير المحاسبية هي التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة فهي تستخدم كوسيلة رقابية على المشروع ؛

تعريف 2: القوائم المالية بأنها تلك التقارير التي تعرض الأصول والخصوم وحسابات المساهمين والإيرادات والمصروفات للشركة القابضة أو الشركة التابعة لها ؛

تعريف 3: القوائم المالية هي عبارة عن وثائق مالية تبين الأصول والخصوم والحسابات الأخرى من أجل بيان سير المنشأة الاقتصادية من ربح أو خسارة لتوفير معلومات للمستخدمين الداخليين أو الخارجيين ؛

تعريف 4: هي مجموعة من البيانات المالية التي تصدر من المؤسسات على مختلف أنشطتها تعكس الصورة الواضحة للمنشاة من زاوية المركز المالي ومجدولة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ؛

تعريف 5: وتعرف بأنها مجموعة من المعلومات والبيانات مبوبة بكشوفات مجدولة الفائدة منها كشف وضع المنشاة من حيث الأداء المالي ؛

---

[1] عد الى :

– محمد فضل المولى، **أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في مراجعة القوائم المالية المعدة وفق المعايير الإسلامية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 1، العدد 5، جامعة الجزيرة، السودان، 2020، ص74.

– احمد مهدي صالحي، ووليد عاشور خالد، **تقييم فعالية حكومة تقنيات المعلومات في لتحقيق سلامة وموثوقية القوائم المالية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، جامعة واسط، العراق، 2018، ص14.

– بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014–2013، ص47.

تعريف 6: القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لمختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية ؛

تعريف 7: التقارير المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية، التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

المطلب الثاني : معلومات يجب توفرها في القوائم المالية

يجب ان تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم ما يأتي :[1]

أولا : بيان المركز المالي :

يتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها الشركة، مقابل ما عليها من التزامات تجاه الآخرين والملاك وعليه فإن الفرق بين الأصول والالتزامات يمثل صافي المركز المالي، ويعبر عن أصحاب حقوق الملكية، واختلاف في مصادر الأموال التي يعتمد عليها المشروع في تمويل عملياته، ومدى الاعتماد على الأموال المقترضة، والأرباح المحتجزة والمعاد استثمارها في المشروع ؛

ثانيا : بيان الدخل :

ويهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح أو الخسارة خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، ويبين نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة زمنية معينة، وينتج عنها إما صافي ربح أو خسارة ويشمل على حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، ويمكن إعداده من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة ؛

[1] الحاج احمد فوزي، واخرون، **المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 6، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص46.

ثالثا : بيان حقوق المساهمين :

يوفر معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية، وبالتالي تفسر أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيدها في نهاية الفترة ؛

رابعا : بيان التدفقات النقدية :

وهو يعرض التدفقات النقدية الواردة والصادرة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من نشاطات العمليات من الاستثمارات والتمويل، ويتم تصنيفها إلى تدفقات نقدية من العمليات والتي تكون ناتجة من العمليات والصفقات التي لا علاقة لها بالبندين السابقين أي ليست استثمارية أو تمويلية، وتدفقات نقدية من الاستثمار وهي ناتجة من حيازة أو ممتلكات، مكائن، ومعدات من الفروع أو من الشركات التابعة أو شراء أو بيع استثمارات من شركات أخرى، وتدفقات نقدية من التمويل وهي ناتجة من الأسهم والسندات والقروض قصيرة الأجل، ويتم سداد السندات وغيرها من الديون طويلة الأجل مما يخلق تدفقات نقديا لدى الشركة ؛

خامسا : الإيضاحات والملاحظات :

تحتوي على ملاحظات وإيضاحات تساعد على تفسير المعلومات الموجودة في القوائم المالية وهي من متطلبات المعايير المتبعة في إعداد البيانات المالية، والتي تسمح لمستخدمي البيانات المالية بتوفير الوقت في فهم القوائم المالية، ومن أهم فوائدها أنها مدققة، وتزود بالمعلومات الإضافية لعناصر معينة كالأصول الثابتة والمخزون والضرائب والديون والمبيعات إلى الفروع والمبيعات المصدرة.

المطلب الثالث : خصائص القوائم المالية

هي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية فيما يلي :[1]

[1] إليهم فؤاد، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر نظام LMD، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014-2015، ص، ص14، 15.

أولا : القابلية للفهم :

يقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية ؛

ثانيا : الملائمة :

تكون المعلومات ملائمة عندما مساهمتها في اتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة في المنشأة سواء كانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية ؛

ثالثا : القابلية للمقارنة :

يقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس واعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات واظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة ؛

رابعا : الموثوقية :

تعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية :

– **التمثيل الصادق** : بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية ؛

– **الجوهر فوق الشكل** : فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا توجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة ؛

– **الحياد** : وتعني البعد عن التحيز الشخصي وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين ؛

– **الحذر والحيطة** : تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن تكون بقدر معقول ودون

مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم خاصية الموثوقية ؛

– **الاكتمال** : وتعني أن المعلومات المعروضة للقوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

ولكن حتى تكون المعلومة المحاسبية الموجودة في القوائم المالية ذات مصداقية لابد من توفير بعض الخصائص الاخرى وهي :[1]

– **الصدق في التقويم** : بمعنى صدق القيم المالية في التعبير لما تعكسه من حقائق اقتصادية تتعلق بالمنشاة ؛

– **الصدق في التسجيل** : متضمنا دفاتر أولية أو ترحيل للإقرار في التقارير المالية والتي تمثل مرفقات أساسية للإقرار الضريبي ؛

– **الصدق في التفسير** : حيث يجب أن تكون القيم المالية قيما اقتصادية و هي ما تتفق معه الإدارة الضريبية.

المطلب الرابع : عناصر القوائم المالية

تتضمن عناصر القوائم المالية كل من الميزانية، جدول حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وسنتناولها بالتفصيل كما يلي :[2]

---

[1] عيشور ذهبية، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد السادس، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2017، ص354.

[2] عد الى:

– طالب عبد العزيز، وبلمداني محمد، **مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة زيان عشور، الجلفة، 2020، ص، ص102، 103.

– بعداش عبد الكريم، **المحاسبة العامة 1**، دار الصفحات الزرقاء الدولي، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص– ص79–112.

أولا: الميزانية:

هي جدول له طرفين متساويين، أحدهما يتضمن ممتلكات المؤسسة (الأصول) والآخر يبين التزاماتها (الخصوم) في تاريخ محدد، وتسمى ميزانية انطلاق المؤسسة لأول مرة أو في بداية كل دورة محاسبية (بداية كل سنة مالية) بالميزانية الافتتاحية أما الميزانية التي تعد في نهاية الدورة المحاسبية فتسمى بالميزانية الختامية، وتتكون الميزانية من جانبين هما: الأصول والخصوم ؛

- عناصر الأصول:

تسمى الاستعمالات أو الموجودات، فهي عبارة عن استخدام للموارد المالية للحصول على وسائل النشاط، وكذا الحقوق المكتسبة من خلال مزاولة المؤسسة لنشاطها. وحسب النظام المحاسبي المالي تحتوي الأصول على الأصناف التالية :

-الصنف الثاني حسابات التثبيتات؛

-الصنف الثالث حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ؛

-الحسابات ذات الأرصدة المدينة من الصنف الرابع حسابات الغير؛

-الحسابات ذات الأرصدة المدينة من الصنف الخامس الحسابات المالية ؛

وقد تم ترتيب هذه الأصناف، حسب النظام المحاسبي المالي، ضمن الأصول في فئتين هما :

أ- الأصول غير الجارية :

هي تلك العناصر التي تعتزم المؤسسة الاحتفاظ بها لأكثر من سنة أو بمعنى آخر لا تعتزم التنازل عنها خلال السنة المالية الموالية للسنة المعنية بإقفال الحسابات، وتتمثل عموما في حسابات التثبيتات ؛

ب- الأصول الجارية :

تتضمن المخزونات من السلع الموجهة للبيع والمواد المخصصة للاستهلاك الداخلي من اجل إنتاج سلع جديدة التي تسمى بالمنتجات، وكدا حسابات الغير ذات الأرصدة المدينة التي تمثل حقوق المؤسسة على الغير بالإضافة إلى الحسابات المالية ؛

- عناصر الخصوم:

وتسمى أيضا بالمطاليب أو الإلتزامات أو مصادر التمويل. وتتكون من رؤوس الأموال الخاصة والديون اتجاه الغير، وحسب النظام المحاسبي المالي تحتوي الخصوم على الأصناف التالية :

- الصنف الأول حسابات رؤوس الأموال ؛

- الحسابات ذات الأرصدة الدائنة من الصنف الرابع "حسابات الغير" باستثناء حسابات خسائر القيمة عن حسابات الغير (الحساب 49).

- الحسابات ذات الأرصدة الدائنة من الصنف الخامس "الحسابات المالية" باستثناء حسابات خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية (الحساب 59).

تم ترتيب هذه الأصناف، حسب النظام المحاسبي المالي، في ثلاث فئات هي :

أ-رؤوس الأموال الخاصة:

تنطوي على حسابات رأس المال والاحتياطات وما يماثلها، ونتائج السنوات السابقة غير الموزعة، ونتيجة السنة المالية المعنية بإقفال الحسابات.

ب-الخصوم غير الجارية:

تتضمن مختلف الديون المتوسطة والطويلة الأجل اتجاه الغير، أي تلك الديون التي يقع استحقاقها بعد السنة المالية الموالية لتاريخ إعداد القوائم المالية، أي كل الديون التي ستسدد ابتداء من السنة (ن+2) بالنسبة للميزانية المعدة بعنوان السنة (ن).

ج-الخصوم الجارية:

هي مختلف الديون القصيرة الأجل اتجاه الغير، أي الديون التي ستسدد خلال السنة المالية اللاحقة (ن+1) للسنة المعنية بقفل الحسابات (ن).

وفيما يلي الشكل النموذجي للميزانية :

الشكل (1) : الميزانية

ميزانية الأصول	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات وخسائر القيمة	المبالغ الصافية
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المعنوية			
التثبيتات العينية			
التثبيتات الجاري إنجازها			
الاثبيتات المالية			
مجموع الأصول غير الجارية			
الأصول الجارية			
البضائع والمواد			
المنتجات والخدمات قيد التنفيذ			
المنتجات التامة الصنع			
الزبائن			
المدينون الآخرون			
البنوك والمؤسسات المالية			
الصندوق			
مجموع الأصول الجارية			
مجموع الأصول			

ميزانية الخصوم	المبالغ الصافية
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الإحتياطات الترحيل من جديد نتيجة السنة المالية	
مجموع الأموال الخاصة	
الخصوم عير الجارية القروض والديون المالية الديون الأخرى غير الجارية	
مجموع الخصوم غير الجارية	
الخصوم الجارية الموردون المستخدمون ديون أخرى جارية	
مجموع الخصوم الجارية	
مجموع الخصوم	

ثانيا : جدول حسابات النتائج :

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات، ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة، ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) ؛

يتضمن هذا الجدول بصفة حصرية حسابات الصنف السادس الأعباء وحسابات الصنف السابع النواتج أو الإيرادات فقط، أما باقي الأصناف من الصنف الأول إلى الخامس فلا تظهر في هذا الجدول ؛

تتمثل وظيفة جدول حساب النتائج في استخراج بعض النتائج الجزئية مثل القيمة المضافة للاستغلال، والفائض الإجمالي للاستغلال، والنتيجة العملياتية، والنتيجة المالية، ثم في النهاية النتيجة العادية قبل الضرائب، والنتيجة غير العادية، والنتيجة الصافية للسنة المالية (ربحا أو خسارة)، وهذه الأخيرة (النتيجة الصافية رقم حسابها 12) هي التي تسجل في الميزانية جهة الخصوم ضمن عناصر الأموال الخاصة بإشارة موجبة إن كانت ربحا وإشارة سالبة إن كانت خسارة، والشكل الموالي يمثل جدول حساب النتائج :

الشكل (2) : جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	البيان	المبالغ
70	رقم الأعمال	
72	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتوجات قيد التصنيع	
73	الإنتاج المثبت	
74	إعانات الاستغلال	

-	**1-انتاج السنة المالية**	
60	المشتريات المستهلكة	
61	الخدمات الخارجية	
62	خدمات خارجية اخرى	
-	**2-استهلاك السنة المالية**	
-	**3-القيمة المضافة للاستغلال**	
63	أعباء المستخدمين	
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
-	**4-الفائض الإجمالي من الاستغلال**	
75	المنتجات العملياتية الأخرى	
65	الأعباء العملياتية الأخرى	
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	
78	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	
-	**5-النتيجة العملياتية**	
76	المنتوجات المالية	
66	الأعباء المالية	
-	**6-النتيجة المالية**	
-	**7-النتيجة العادية قبل الضرائب**	
695+698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
692+693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	
-	**مجموع منتوجات الأنشطة العادية**	

-	**مجموع أعباء الأنشطة العادية**	
-	**8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	
77 67	عناصر غير عادية -منتوجات- عناصر غير عادية -اعباء-	
-	**9-النتيجة الغير عادية**	
12	**10-النتيجة الصافية للسنة المالية**	

ثالثا: جدول التدفقات النقدية:

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية، والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن التحصيلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية ؛

يهتم هذا الجدول بالتدفقات النقدية فقط دون التدفقات الحقيقية، أي حركة الأموال دخولا وخروجا (المقبوضات والمدفوعات) خلال السنة المالية المعنية بإعداد القوائم المالية، بغض النظر عن القناة التي تتم من خلالها هذه الحركات (التدفقات)، سواء عن طريق الحسابات البنكية أو البريدية أو الصندوق أو غيرها، مع بيان مصدرها بالنسبة للمقبوضات، واستعمالاتها بالنسبة للمدفوعات، فهذا الجدول يبرز العناصر التي ساهمت في إحداث التغيرات في خزينة المؤسسة بالزيادة والنقصان خلال فترة زمنية محددة وهي عادة سنة واحدة (12 شهرا)، أي بين بداية ونهاية الفترة التي تشملها القوائم المالية ؛

يقصد بالتدفقات النقدية حركة النقود الموجودة في الصندوق وكدا الودائع الجارية (تحت الطلب) بالإضافة إلى ما في حكم النقود، مثل الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة بشرط أن يكون تحويلها إلى مبالغ نقدية سهل، وقيمتها تتعرض لمخاطر التغير الضئيل وليس الكبير ؛

إن الهدف الأساسي لهذا الجدول هو تبيان قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذا المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، ذلك أن تحقيق الأرباح كهدف أساسي لا يكفي لوحده لأن الوفاء بالالتزامات (تسديد الديون) يستوجب توفر الأموال في الوقت المناسب وبالقدر الكافي، لهذا يستوجب على المسير العمل على تحقيق الأرباح دون إهمال الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المحافظة على مستوى من السيولة لمواجهة الالتزامات المالية (الديون) في حينها دون تأخر ؛

يتضمن جدول تدفقات الخزينة ثلاثة أجزاء متجانسة هي :

أ- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية :

وهي التدفقات النقدية (المقبوضات والمدفوعات) المرتبطة بالنواتج والأعباء الواردة في جدول حساب النتائج، أهمها مقبوضات من الزبائن، ومدفوعات لموردي المخزونات والخدمات وكذا مدفوعات أجور ومرتبات العمال والموظفين والضرائب والرسوم والعمولات والفوائد المدفوعة على القروض (وليس أصل القرض، لأن أصل القرض يسجل ضمن التدفقات المتأتية من أنشطة التمويل) ... الخ ؛

ب- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:

وهي تلك التدفقات التي مصدرها أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول غير الجارية (التثبيتات بمختلف أنواعها) والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية ومنها : المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن بيع وشراء المعدات والتجهيزات والممتلكات الموجهة للاستعمال الدائم في نشاط المؤسسة كالآلات وورش الإنتاج والمباني ...الخ، بالإضافة إلى التدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات باستثناء تلك المحتفظ بها لغرض المتاجرة أي باستثناء التوظيفات المالية القصيرة الأجل ؛

ج- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل :

وتشمل التدفقات النقدية التي تؤثر على حقوق الملكية والاقتراض الطويل الأجل، ومنها :

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو أدوات الملكية الأخرى ؛

- المدفوعات النقدية للمساهمين (الشركاء أو ملاك المؤسسة) لشراء أو استرداد أسهم الشركة ؛

- المقبوضات النقدية من إصدار أدوات المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلف الأخرى قصيرة الأجل ؛

– تسديدات القروض السابقة، ويؤخذ في الاعتبار أصل القرض المسدد دون الفوائد على القرض، لأن هذه الأخيرة (الفوائد) تسجل ضمن التدفقات المتأتية من الأنشطة العملياتية (الجزء الأول) من جدول تدفقات الخزينة ؛

– المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر سدادا للالتزام المتعلق بعقد التأجير التمويلي ؛

ملاحظة : ينبغي التمييز بين نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) التي تستخرج من جدول حساب النتائج من خلال الفرق بين أرصدة حسابات الصنف السادس الأعباء وأرصدة حسابات الصنف السابع النواتج، وبين وضعية الخزينة (وجود فائض أو عجز (نقص) في الأموال) التي تستخرج من جدول تدفقات الخزينة من خلال الفرق بين مقبوضات الأموال ومدفوعات الأموال المحتواة في حسابات الصنف الخامس الحسابات المالية وليس في حسابات الصنفين السادس والسابع ؛

والشكل الموالي يمثل جدول التدفقات النقدية :

الشكل (3) : جدول تدفقات أموال الخزينة

البيان	المبالغ
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	
+ التحصيلات المقبوضة من الزبائن	
– المبالغ المدفوعة للموردين	
– الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	
– الضرائب عن النتائج المدفوعة	
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية	
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار – المحسوبات عن اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية + تحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات العينية والمعنوية – المحسوبات عن اقتناء تثبيتات مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية + الفوائد المحصّلة عن التوظيفات المالية + الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل + التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم – الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض – تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	

رابعا : جدول التغيرات في الأموال الخاصة :

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي :

- النتيجة الصافية للدورة ؛

- أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة ؛

- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال المسجلة ؛

-العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض) ؛

- توزيعات النتيجة الصافية.

اعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال، لأنها تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول المؤسسة ؛

يهدف جدول تغير الأموال الخاصة إبراز التغيرات، بالزيادة والنقصان، التي حدثت في الأموال الخاصة (حقوق الملكية في المعايير الدولية للمحاسبة) بين بداية ونهاية المدة التي تشملها القوائم المالية، ويشترط تقديم على الأقل المعلومات التالية :

- النتيجة الصافية للسنة المالية ؛

- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال ؛

- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة ؛

-عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ...) ؛

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية ؛

وقدم النظام المحاسبي المالي الجزائري نموذجا واحدا لجدول تغير الأموال الخاصة هو التالي :

الشكل (4) : جدول تغيرات الأموال الخاصة

البيان	الملاحظة	رأس مال الشركة	علاوات وأرباح	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر (ن-2)						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر (ن-1)						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر (ن)						

المطلب الخامس : اهداف وأهمية القوائم المالية

أولا : أهداف القوائم المالية

للقوائم المالية عدة اهداف بالغة الأهمية واهمها :[1]

– تقديم معلومات تفيد في تقييم الأداء وتحديد مسؤولية أدارة الشركة ؛

– الهدف من التقارير والقوائم المالية هو توفير المعلومات حول الشركة ليتمكن المستثمرين والآخرين من صنع القرارات ؛

– تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية ؛

– توفير معلومات مالية عادلة وموثوق بها عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الشركة من جهة والالتزامات المترتبة عليها اتجاه المالكين والمقرضين من جهة أخرى ؛

– توفير معلومات مالية نافعة لتقدير الأرباح المحتملة ؛

– توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة والحالية ؛

– تهتم القوائم المالية بفئة الدائنين، والمستثمرين لأنهم يمثلون محور القوائم المالية التي تستخدم في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية ؛

– تهتم القوائم المالية بدور المعلومات الفعال في بيان حجم المخاطرة بقائمة التدفقات النقدية التي تصدر من المنشاة ولهذا الدور أثر في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية ؛

– تركز القوائم المالية على المقرضين والمستثمرين وأطراف أخرى وتزودهم بمعلومات تسمح لهم بتقييم التدفقات النقدية المستقبلية ؛

---

[1] عد الى :

– طلال محمد علي الججاوي، وهدى امين علوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، العراق، 2016، ص، ص110، 111.

– احمد مهدي صالحي، ووليد عاشور خالد، **تقييم فعالية حكومة تقنية المعلومات في تحقيق سلامة وموثوقية القوائم المالية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2018، ص، ص15، 16.

– توفر بيانات صادقة عن المتغيرات الناتجة من صافي موارد المنشاة منها استخراج أرباح المنشاة على المدى الطويل، تزويد المنشاة بمعلومات مالية للأرباح المتوقعة للمنشاة، تزويد المنشاة بمعلومات للوفاء بديونها وتسديد الضرائب ؛

– تهتم القوائم المالية في تقدير مجال الضعف والقوة ومجال الاستثمار والتمويل في المنشاة وكذلك تقدير درجة السيولة وتقيم التزامات المنشاة مع الآخرين ؛

– تعمل القوائم المالية على تزويد معلومات عن نشاط المنشاة لفئات لا يمتلكون صلاحية الوصول لتلك المعلومات بصورة مباشرة ؛

– تعطي القوائم المالية أدرة المنشاة أو المنظمة بيانات تساهم في تقدير مدى استغلال مواردها لتحقيق أهدافها ؛

– تعتبر القوائم المالية انعكاس للعمليات المالية التي جرت خلال فترة معينة وهذا الانعكاس له مردود في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل.[1]

ثانيا : أهمية القوائم المالية :

في كثير من الأحيان تكون القوائم المالية هي الفرصة الوحيدة التي تعطى للمستثمرين بناء استراتيجية الاستثمار ومدى قدرتها وقابليتها لتقييم الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرارية، أما ما يتعلق بالدائنين فهي توضح قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الديون، وكذلك تهتم الجهات الحكومية بالقوائم المالية لتحديد الضرائب المفروضة على الوحدة الاقتصادية وأهمية استمرارية النشاط الاقتصادي ومنع انهياره وتأثيرات ذلك على الاقتصاد القومي، أما أهمية القوائم المالية للمساهمين فأنهم يبنون قراراتهم في مواصلة حيازة أسهم الوحدة الاقتصادية أو بيعها، وكذلك إدارة الوحدة الاقتصادية فهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات المستقبلية وبالنتيجة فهي تحتاج دائما لتقييم أدائها وفاعلية عملها لتحقيق الاهداف التي وضعت في الفترة الماضية.[2]

[1] احمد مهدي صالحي، وليد عاشور خالد، تقييم فعالية حكومة تقنية المعلومات في تحقيق سلامة وموثوقية القوائم المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2018، ص، ص15،16

[2] علي خلف قاطع الجبوري، **موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 12، العدد 3، جامعة التقنية الجنوبية، المعهد التقني، الناصرية، 2017، ص، ص 82، 83.

المبحث الثاني : جودة ومصداقية القوائم المالية

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم جودة ومصداقية القوائم المالية من خلال المعلومة المالية.

المطلب الأول : مفهوم جودة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي ومن خلال إطاره التصوري قد حدد أربعة خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات جودة عالية وتلبي احتياجات مستخدميها وهي: الملاءمة أو الدلالة، الدقة أو المصداقية، القابلية للمقارنة، الوضوح أو القابلية للفهم، وهو ما يبين أن الهدف من تبني النظام المحاسبي المالي الموافق لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) هو خدمة مستعملي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. وقد تم اقتباس الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، و تم إدراجه ضمن النظام المحاسبي المالي بموجب المادة 6 من القانون 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي الماليSCF القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتم إعدادها وفق مبادئ وقواعد محاسبية جديدة، مما يسمح بتوفير معلومات متنوعة تظهر الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة، كما يعتبر تصنيف أصول وخصوم الميزانية إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية مفيدا بالنسبة للمؤسسة، حيث يسمح بتوفير معلومات جديدة وغنية يتم استخدامها في اتخاذ القرارات. كما يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات مهمة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة، حيث يبرز الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية ؛ وللاستفادة من القوائم المالية لابد من تحليل المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم بمختلف أساليب التحليل وذلك بغرض الحصول على معلومات مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات، حيث أن الأرقام والبيانات المتضمنة في القوائم المالية لا يمكن الاعتماد عليها لوحدها، بل يجب تحويل هذه الأرقام إلى معلومات يتم الاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية. [1]

[1] صحراوي ايمان، يبالة فريد، جودة القوائم المالية في ضل النظام المحاسبي المالي، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4، العدد 01، الجزائر، 2020، ص166.

المطلب الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المالية

تمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من اجل رفع أهمية استخدامها، هذه الخصائص موضحة كالتالي :[1]

أولا : الملاءمة :

هناك عدة تعاريف لملاءمة المعلومة، حيث تشير اغلبها إلى أن المعلومات ذات الملاءمة هي تلك المعلومة التي في حالة الحصول عليها يكون تأثيرها على اتخاذ القرار، أي وجود ترابط منطقي بين المعلومة واتخاذ القرار، إن التعريف السليم للملاءمة هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، لضمان تجسيد صفة الملاءمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية وهي :

– **التوقيت المناسب :** لكي تكون المعلومة ملائمة من الضروري توفرها في الوقت المناسب، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة)، وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكو ن محددة بمدة زمنية وتوفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة اتخاذ القرار؛ إن إعداد ونشر القوائم المالية يكون في فترات متباينة التأخير، مما يؤثر على مدى ملاءمة المعلومة المحتوات فيها، من هنا ظهر المعيار المحاسبي الذي ينص على ضرورة إعلان تقارير مرحلية، كما أن نشر المعلومات بأكثر سرعة لا يكون على حساب إهمال دقتها ودرجة عدم التأكد منها ؛

– **خاصية التنبؤ:** هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي، كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون

---

[1] عد الى:

– نمر محمد الخطيب، وصديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية، 2 ديسمبر 2019، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص–ص4–8.

– جرد نور الدين، وايت محمد مراد، **قراءة في الخصائص النوعية المعلومات المالية المفيدة بين منضور النضام المحاسبي المالي ومنضور المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة البديل الإقتصادي، المجلد 5، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2018، ص–ص141–143.

توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية ؛

– **القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ (التغذية العكسية)** : هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة ؛

ثانيا: الموثوقية :

ان توفر المعلومات على خاصية الموثوقية يسمح بتوجيه القرارات، ولتكون المعلومة ذات موثوقة يجب توفر ثلاث خصائص ضرورية، وهي أن تتوفر على نسبة ضئيلة من الأخطاء وأكثر حيادية في النقل وكذا الأمانة في التعبير، في حالة القوائم المالية تقاس درجة الموثوقية بحجم الأخطاء ودرجة التحيز في نشر المعلومات وعدم التصوير الصادق للأحداث والمعاملات الاقتصادية؛ تعتبر المعلومة ذات موثوقية حسب FASB "انها خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء، والتحييز بدرجة معقولة وانها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"؛ ولضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية :

– **الصدق في التعبير** : الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم، أي ان تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون المهدف اليه، وهناك سبب رئيسي يحد من الصدق في التعبير و هو التحيز وينقسم إلى : تحيز في عملية القياس : مثل استعمال التكلفة التاريخية، والتحيز من القائم بعملية القياس ؛

– **الحياد** : هو عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف)، أي لا تكون المعلومات صالح مستخدم على حساب أخر، كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد ؛

– **إمكانية التحقق** : وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، و هناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المال، إن أهمية دور المدقق الخارجي (المستقل) تتمثل في التأكد من توفر هذه الخاصية الجوهرية لموثوقية هذه المعلومات ؛

ثالثا: الخصائص الثانوية:

– **القابلية للمقارنة :** يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشاة المختلفة، وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى ؛

– **قابلية التحقق :** وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي ؛

– **قابلية الفهم :** تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطات الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن ؛

– **الثبات :** هذه الخاصية تكمن في التماثل والاستمرار في استخدام وسائل وأساليب وطرق المحاسبية للقياس في المؤسسة، مثل طرق الاهتلاك أو تقييم المخزونات...الخ ؛

رابعا: خصائص أخرى :

– **الشمولية :** تكمن في درجة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفر التفاصيل اللازمة وعدم إهمال التسجيل للبيانات الأساسية، وأهمية هذه الخاصية تبقى نسبية التجسيد النها تكون من خلال تقليل الأخطاء وفعالية المراجعة ؛

– **الدقة** : وهي أن تكون المعلومة خالية من الأخطاء و أكثر دقة أي (محددة وصادقة وغير غامضة)، بحيث تمثل الوضع بصورة حقيقية وتكون الأخطاء نتيجة ل :

* عملية القياس غير الدقيقة للبيانات أو استخدام طريقة غير دقيقة في جمعها ؛

* الفشل في استخدام طريقة سليمة للأعداد ومعالجة البيانات لتكون في شكل معلومات ؛

* فقدان أجزاء من البيانات أو ترك بعضها دون تشغيل أو خطأ في التسجيل ؛

* استخدام ملف خاطئ لحفظ المعلومات أو التحريف في البيانات ؛

كما أن هناك عدة طرق للتقليل من الأخطاء وهي :

* ضبط مسار إنتاج المعلومات بإجراءات رقابة داخلية فعالة ؛

* المراجعة الداخلية والخارجية للمعلومات ؛

* إضافة درجة محددة من الثقة حول صحة المعلومات (أراء محافظي الحسابات على المعلومات) ؛

* وضع قواعد خاصة بعملية القياس، التجميع وإعداد البيانات ؛

– **الموضوعية** : وهي عبارة عن نقل للبيانات دون تحيز شخصي وبدون تحريف للحقائق، تعتبر خاصية نسبية التطبيق، حيث أن توفرها على درجة عالية أفضل، ويمكن التميز بين ثلاثة أنواع للمعلومات حسب درجة الموضوعية :

* موضوعية بطريقة مقنعة : هي تلك المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ؛

* موضوعية مشكوك فيها : هي تلك المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها مع الحيطة والحذر؛

* غير موضوعية تماماً : هي تلك المعلومات التي لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ؛

وتكمن أهمية ضمان الموضوعية في المعلومات بإهمال الجانب الذاتي في نقل المعلومة ؛

– **النفعية** : تقاس بدرجة الفائدة من وراء استخدام المعلومة، وترتكز أساسا هذه الخاصية على عنصرين هما صحتها وسهولة استخدامها وهناك ثلاثة أشكال للمنفعة :

* منفعة شكلية : هي أن تكون درجة تجانس شكل المعلومة مع احتياجات متخذ القرار ؛

* منفعة زمنية : هي أن تكون متوفرة وقت الحاجة إلى استخدامها أي غير متأخرة ؛

* منفعة مكانية : سهولة الحصول عليها (تكلفتها، وقيمتها)، و درجة الصحة والثقة فيها ؛

– **الحيطة** : تكون من خلال استخدام الحيطة في حالة عدم التأكد من المستقبل (معلومات احتمالية ومتوقعة).

المطلب الثالث : الابعاد الأساسية للحوكمة المؤثرة على مصداقية القوائم المالية

الأبعاد الأساسية للحوكمة المؤثرة على في مصداقية القوائم المالية هي :[1]

أولا: نظام الرقابة الداخلية :

إن هدف الرقابة الداخلية هو تحديد المسؤوليات عن الممتلكات التي تخضع لمراقبتهم من خلال :

– توزيع العمل والمهام بحيث لا يكون هناك شخص واحد يتحكم بمفرده بالمعاملات والأصول والحسابات وغيرها من سجلات المراقبة ؛

– تنظيم سير العمل بحيث يستطيع أي موظف أثناء أداء عمله بصورة منفردة أن يقوم بتدقيق عمل موظف أخر بصورة آلية ؛

ثانيا: الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة و التدقيق :

تؤدي المعايير المحاسبة و معايير التدقيق دورا هاما في تفعيل آلية تطبيق وحوكمة الشركات من خلال التطبيق الصحيح لهذه المعايير، و تطوير معايير تتلاءم مع الأدوار الحديثة التي تضطلع لها الشركات لقد جاءت المعايير المحاسبية المحلية و الدولية، بقواعد و أسس تضبط الأعمال و التصرفات والإجراءات المحاسبية و تضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية ؛

ثالثا: دور لجنة التدقيق :

يبرز دور لجان التدقيق في إضفاء الثقة على التقارير المالية و تعزيز مصداقية مجلس الإدارة و نظام الرقابة الداخلية من خلال مهام و مسؤوليات اللجنة و هي كالآتي :

– مناقشة الإدارة والمدقق الخارجي حول :

[1] عيشور ذهبية، مرجع سابق، ص، ص355، 356.

* سياسة الإفصاح و المتطلبات التي تفرضها اللوائح و القوانين التي تفرضها الدولة بالإضافة إلى قيام اللجنة بمناقشة مدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها الشركة ؛

* كيفية إعداد التقارير السنوية للشركة و الملاحظات و التفسيرات المرفقة لها؛

* مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية ؛

– مناقشة المدقق الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها وفي التقرير الخاص به ؛

– مناقشة التغييرات التي تحدث في خطة التدقيق الخارجي ؛

– التوصية باختيار المدققين الخارجيين الأكفاء و المتخصصين و تغييرهم دوريا و تحديد أتعابهم ؛

– حماية استقلال المرفق الخارجي عن طريق توفير المناخ المناسب له لأداء واجبه على أكمل وجه، وحمايته من أي ضغوط من إدارة الشركة ؛

– مراجعة الخدمات غير التدقيقية التي يقوم المدقق الخارجي بتقديمها إلى الشركة ؛

رابعا : دور الإدارة التنفيذية :

تتولى الإدارة التنفيذية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية وفق الصلاحيات المخولة إليها من مجلس الإدارة من خلال :

– تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة و الاستماع إلى النصح و المشورة منها القضايا المصيرية للشركة ؛

– تحديد متطلبات البيئة الخارجية ومقابلتها بمعطيات البيئة الداخلية و ذلك لمعرفة الفرص و التهديدات ونقاط القوة والضعف في بيئة الشركة ؛

– توجيه المستويات الإداريات في الشركة بخطوات وأساليب تنفيذ الخطط لتحقيق الأهداف ؛

– تحديد الأهداف المطلوبة في ضوء توجيهات مجلس الإدارة ؛

خامسا: دور التدقيق الداخلي :

يحظى التدقيق بأهمية بالغة باعتباره اداة رقابية معالة تحفظ حقوق المساهمين و كافة المتفاعلين مع الشركة و يمكن القول بأن وضيفته الأساسية هي تحقيق صحة البيانات المحاسبية و الإحصائية ؛

سادسا : دور التدقيق الخارجي :

لقد أكدت قواعد الحوكمة أهمية و دور مراقب الحسابات في تحقيق مبدا الافصاح و الشفافية من خلال استقلاليته في الشركة التي يقوم بإبداء رايه في حساباتها و يمكن تلخيص واجبات مراقبة الحسابات بالاتي :

– مراقبة اعمال الشركة وان يمارس الاعمال الموكلة اليه باستقلال وحيادية ؛

–حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة والتبليغ عن أي مخالفة للقانون او أي امور مالية او ادارية ذات أثر سلبي ؛

– تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابي و كذا تقييم ا الخطط و الإجراءات ؛

– مراعاة التزام الموظفين بالسياسات و الإجراءات المرسومة ؛

– حماية أموال الشركة على اوضاع الشركة ؛

– تدقيق حسابات الشركة وفقا للمعايير الدولية و القواعد المهنية المتعارف عليها ؛

– ابداء الرأي في صحة البيانات المالية للشركة وطلب تعديلها اذا كان هناك ما يؤثر على صحتها ؛

– فحص الانظمة الادارية و المالية للشركة و انظمة الرقابة الداخلية ؛

سابعا : المساءلة و الرقابة المحاسبية :

تعد التقارير البرلمانية مصدرا مهما و أساسيا للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة المساءلة، فهناك علاقة وثيقة بين التراهة و الشفافية في التقارير، إذ أن فقدان التراهة و الشفافية في العملية الإدارية نتيجة عدم مساءلة الإدارة يؤدي إلى الإفصاح عن بيانات مالية مظللة و غير متطابقة مع الواقع ؛

ثامنا : تحقيق الإفصاح والشفافية :

يعتبر الإفصاح أداة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي ويعتبر من القضايا الهامة وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال ونظرا لما اكتسبه من أهمية، فقد أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيد من الشفافية بهدف أن تكون التقارير المالية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية ولضمان الجودة في تلك التقارير.

المبحث الثالث : القوائم المالية وبعض المتغيرات الأخرى

سنتطرق في هذا المبحث الى القوائم المالية وبعض المتغيرات الاخرى.

المطلب الأول : الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية

يجب ان نتطرق اولا الى تعريف التقارير المالية :[1]

يمكن تعريف التقارير المالية بأنها وسيلة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي، تعرض معلومات مالية وغير مالية، هدفها توصيل معلومات مفيدة حول نتائج الشركة وأعمالها لتساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتشتمل التقارير المالية على :

– تقارير مالية أساسية : تتمثل في القوائم المالية الأساسية التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية والمتمثلة في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي ؛

– تقارير مالية ملحقة : والمتمثلة في تقرير مراجع الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية، التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالشركة، وصف للخطط والتوقعات والتأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الشركة وأي إفصاح إضافي آخر.

أوجه الاختلاف بين القوائم المالية والتقارير المالية :

إن التقارير والقوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم، من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات

[1] حرفوش انيسة، **البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية**، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، الترقيم الدولي الموحد 7641-2661، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، ص182.

نقدية، وتمدهم بمعلومات عن المكاسب ومكوناتها وكذلك الوضع المالي وأداء المؤسسة، حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الاخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي.[1]

المطلب الثاني : العلاقة بين القرارات الاستثمارية و القوائم المالية

أن القوائم هي تقرير يلخص الوضع المالي للوحدة الاقتصادية لفترة معينة من الزمن والتي تتضمن توضيح لتدفق الموارد والأرباح والخسائر المتحققة، أن الافصاح عن تلك القوائم يعد وسيلة للوحدة الاقتصادية من أجل أيصال نتائج أعمالها إلى المساهمين والدائنين والمستثمرين المحتملين لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية وأن الحاجة للتنبؤ والتحليل والتخطيط المالي واتخاذ القرارات ومقارنة وتقييم الوحدة الاقتصادية تتطلب أتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على معلومات مالية توضح قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الهدف من الاستثمار في أصولها وهو ما يسعى أليه المستثمرون بصورة عامة، أن الهدف من تحليل كيفية استعمال أصحاب المصالح للمعلومات المقدمة في القوائم المالية بالصورة التي تتيح لهم تحقيق أكبر قدر من المنافع التي يمكن أن تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في نظرتهم إلى طرق قياس النشاط الاقتصادي كما أن القوائم المالية تزود متخذي القرار بخيارات إضافية من أجل التأكد من دقة وموثوقية اتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رأس المال أو غيرهم من أصحاب المصالح.[2]

المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية

تحليل القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية المعروف في العديد من البلدان الناشئة استخدام الميزانية في شكلها الشائع الذي يشبه حرف T حيث كانت تمثل ميزانا بين الأصول في الجانب الأيمن والخصوم وحقوق الملكية في الجانب الأيسر، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية تطلبت عرض عناصر محددة كحد أدنى بالميزانية، وقد بدأت بلدان عديدة منها الجزائر بالالتزام بتلك المعايير فقد تضمن قرار وزارة المالية من خلال النظام المحاسبي المالي الصادر حسب قانون 07-11 نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبة الدولية، وهذا ما رأيناه من

[1] طالب عبد العزيز، مرجع سابق، ص103.

[2] علي خلف قاطع الجبوري، مرجع سابق، ص، ص85، 86.

خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول، والمعيار المحاسبي السابع؛ ويعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير المتداولة من المصادر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة، ويطلق على الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة اصطلاح صافي الأصول المتداولة أو رأس المال العامل ويتم تبويب وتصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة، بتحديد أصول والتزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية، ويستند هذا التبويب إلى ما إذا كانت عناصر الأصول تستنفذ وعناصر الالتزامات تسوى خلال عملية تولد الإيرادات أثناء دورة التشغيل العادية للمؤسسة، وهي عادة تمثل متوسط الفترة التي تنقضي فيما بين حيازة المواد الخام التي تدخل في التشغيل وتحقق التدفق النقدي النهائي بالمؤسسة.[1]

المطلب الرابع : اهداف و اساليب تحليل القوائم المالية

أولا : أهداف تحليل التقارير المالية :

تختلف أهداف تحليل القوائم والتقارير المالية باختلاف احتياجات المستخدم أو القائم بعملية التحليل، فالمستخدمين للمعلومات المالية من داخل المشروع لهم أهدافهم المميزة عن أهداف المستخدمين لتلك المعلومات من خارج المشروع، وبطبيعة الحال فإن تلك الأهداف ستؤثر على تحديد مدلول المعلومات المالية موضوع التحليل، ولإيضاح هذا التباين بين أهداف مستخدمي المعلومات المالية، سوف نستعرض بعض الفئات من مستخدمي المعلومات المالية وبيان أهدافهم وكيفية تأثير تلك الأهداف على تفسير مدلول المعلومات المالية موضوع التحليل ؛

إدارة المشروع :

تعتبر إدارة المشروع من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية، وتهتم الإدارة في هذا الصدد بربحية المشروع خلال فترة زمنية معينة، وقدرته على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال، وذلك على أساس أن هذه المعدلات هي المحدد الرئيسي لجذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية، وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخري بما يعني استمرارها في أداء واجباتها داخل المشروع ؛

[1] شنوف شعيب، مرجع سابق، ص، ص44، 45

الملاك (حملة الأسهم) :

ينصب اهتمام حملة الأسهم على معدل توزيع الأرباح للعام الحالي والأعوام السابقة، والاعتماد على تلك المعلومات المقارنة في تحديد معدل التوزيع في المستقبل، وقد يهتم بعض المساهمين بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات الأرباح للأسهم في المستقبل، وعلى ذلك فإن فئة الملاك يتركز اهتمامها في تحليل القوائم المالية الذي يفيد في تقدير العائد على الاستثمار والمخاطر المرتبطة به ؛

المقرضون :

يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على السداد والحصول على عائد مناسب، ولذلك فإن هذه الفئة تركز على البيانات التي تقدم لهم معلومات تمكنهم من تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع، ومقدرته في المستقبل على سداد أصل الدين (القرض) والفوائد في مواعيدها المقررة، كما تمكنهم من تحديد معدل العائد الذي يتلاءم مع مستوي المخاطرة المرتبطة بالقرض؛

ومما سبق يتضح أن نوعية المستخدم تؤثر بلا شك على أهدافه من استخدام المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وطبيعة المعلومات التي يركز اهتمامه عليها، ومن ناحية أخري، يمكن القول بأن مدلول نفس المعلومات لأحد الأطراف المستخدمة قد تختلف عن مدلولها بالنسبة لمستخدم آخر، فدرجة السيولة النقدية المرتفعة قد تعني ظروفا ملائمة لأحد الأطراف الدائنة للمشروع، في حين أنها قد لا تعني ذلك بالنسبة للإدارة التي تهتم بالربحية على حساب السيولة النقدية للمشروع.[1]

ثانيا : أساليب تحليل القوائم المالية :

تتعدد أساليب تحليل القوائم المالية ارتباطا بمدي ملاءمتها مع أهداف القائم بعملية التحليل، فقد يكون الهدف من التحليل مقارنة مفردات القوائم المالية لعدد من السنوات السابقة للتعرف على مدي استقرارها واتجاهاتها خلال فترة زمنية معينة، أو قد يكون الهدف دراسة العلاقة القائمة بين مفردات القوائم المالية لسنة مالية معنية للتعرف على المركز المالي وربحية المشروع، ومن ثم فإن تحليل القوائم المالية يتم باستخدام أحد الأسلوبين أو كلاهما، ويعرف الأسلوب الأول بأسلوب القوائم المالية المقارنة، أما الأسلوب الثاني فيعرف بأسلوب النسب المالية، ويتم تناول كل من الأسلوبين على نحو ما سير فيما يلي :

[1] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، المكتب الجامعي الحديث، 2009، الاسكندرسة، ص-ص341-343.

– **أسلوب القوائم المالية المقارنة :** يعتمد إعداد هذه القوائم على دراسة ومقارنة مفردات القوائم والتقارير المالية لعدد من السنوات، ومن خلال هذه المقارنة يتم التعرف على الاتجاه العام للعناصر الضرورية والمؤثرة وفقا لهدف القائم بالتحليل، ويستخدم لإعداد هذه القوائم أحد مدخلين هما : مدخل التحليل الأفقي، ومدخل التحليل الرأسي ؛

– **مدخل التحليل الأفقي للقوائم المالية :** يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدد من السنوات المتتالية، ويفيد اتباع هذا المدخل في تتبع التغيرات في العناصر المختلفة للقوائم المالية من فترة لأخري، مما يمكن من الوصول إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو والاتجاه العام لبعض عناصر القوائم المالية المؤثرة وفقا للهدف من التحليل، وعلى ذلك، فإنه يمكن القول بأن الهدف من التحليل الأفقي للقوائم المالية هو تتبع التغير في بند معين، أو في جميع بنود القوائم المالية خلال عدد من السنوات، وذلك من أجل التعرف علي الاستقرار أو الزيادة أو النقص في هذه البنود.[1]

[1] محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص، ص343، 344.

خلاصة الفصل :

يمكن القول إن القوائم المالية تعد أداة مهمة لتقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة حول حالة الشركة وأدائها المالي، مما يساعد على اتخاذ القرارات الهامة من طرف المؤسسة والمتعاملين معها، ومع ذلك فإن إعداد القوائم المالية يتطلب الامتثال لمعايير المحاسبة المتعارف عليها، وقد يتطلب تقديم العديد من المعلومات والبيانات المالية.

بصفتها أداة محاسبية، تساعد القوائم المالية الشركات والمؤسسات على الإدارة المالية الفعالة، وتساعد على التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي والتخطيط المالي الطويل الأجل، وهذا ما تطرقنا اليه في هذا الفصل حيث اننا تكلمنا على العموميات في المبحث الأول، المصداقية في المبحث الثاني، وأخيرا العلاقة بينها وبين بعض المتغيرات الأخرى في الفصل الثالث.

اخيرا، نقول أن القوائم المالية تلعب دورًا حاسمًا في الإدارة المالية واتخاذ القرارات المالية ، وتعد أداة أساسية للشركات والمؤسسات والمستثمرين والدائنين والمساهمين في اعطاء صورة حول الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث :

التحليل المالي

مقدمة الفصل:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة التي تهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة اضافة الى الحكم على نشاطها وذلك باستعمال مختلف النسب المالية ومؤشرات التواجن المالي ومؤشرات التنبؤ بالفشل المالي، وكدا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات المالية، و من ثم اقتراح حلول على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب اذا لم تكن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت جيدة، كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة ومحيطها وهذه العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج والتسويق، والميدان الصناعي والتجاري مثلا.

وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي.
- المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي.
- المبحث الثالث : التحليل المالي والقوائم المالية.

المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي

سنتطرق الى مختلف المفاهيم حول التحليل المالي.

المطلب الأول : نشاة وتطور التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطمع الثلاثينيات من القرن الماضي، وفي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات، حيث تطور التحليل المالي بتطور مفهوم الإدارة المالية والتي مرت عبر ثلاث مراحل واختلفت فيها مفاهيم الإدارة المالية، وهي :[1]

– **المرحلة الأولى** : في أوائل القرن العشرين كان الاهتمام يدور حول طرق التمويل من الأسهم ودراسة المؤسسات المالية وأسواق رأس المال.

– **المرحلة الثانية** : من الخمسينيات وحتى الستينيات حيث زاد الاهتمام على اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة المدى والمتعمقة بالموازنة الرأسمالية.

– **المرحلة الثالثة** : من الستينيات وحتى وقتنا الحاضر تم تطوير مفهوم التحميل المالي ذلك سبب زيادة الاهتمام بالربحية.

وترجع نشأة التحليل المالي إلى عدة أسباب :[2]

– **الثورة الصناعية** : لقد تطور حجم المشروعات الاقتصادية من منشأة فردية إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين مما أدى إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل. فكانت القوائم المالية وسيلة المساهمين الأساسية في متابعة وضبط أحوال المنشأة، فظهرت الحاجة لتحميل هذه القوائم وتفسير نتائجها؛

– **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات المالية** : لقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراجع خارجي لضمان حماية حقوق

---

[1] مهند جعفر حسن حبيب، **أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الاعمال، جامعة شندي، شندي، 2020، ص57.

[2] مهند جعفر حسن الحبيب، نفس المرجع، نفس الصفحة.

المساهمين، كما حددت كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية الأمر الذي اظهر الحاجة لتحميل هذه القوائم ؛

– **الأسواق المالية :** لإرضاء المستثمرين الحاليين والمتوقعين والذين يحتاجون لمعلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية، فإن الأسواق المالية تهتم بتحميل حسابات منشآت الأعمال ؛

–**الائتمان :** تلجأ المصارف التجارية إلى تقييم سلامة المراكز المالية والنقدية للمنشآت التي تطلب التمويل قصير الأجل من خلال التحميل المالي للقوائم المالية يتم منح الائتمان حتى أن بعض المصارف أنشأت قسم خاص بالتحميل المالي بداخلها.

المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي بحاجة الأطراف المختلفة ذات العالقة بمشروع معين إلى معرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعمالهم خلال فترة معينة والتنبؤ بالفشل، ويستعمل من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لمساعدة ذوي الصلة على التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع. واختلف المفكرون في إعطاء مفهوم موحد للتحليل المالي حيث اعطى كل منهم تعريفا خاصا ومن بين التعريفات[1]:

التعريف 1 : هو مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها للإفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة في تقييم أداء المؤسسة، وكشف وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساعد أيضا انحرافاتها والتنبؤ

[1] عد الى :

–عبد الفتاح سعيد السرطاوي، وعادل عيسى حسان، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء املالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019، ص152.

– فراونة حازم احمد، **أثر اعتماد المصاريف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 3، جامعة ابي بكر الصديق، تلمسان، 2018، ص482.

– عالية غالمي، **التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي**، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص168.

بالمستقبل، كما يعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها استنباط نسب ومؤشرات مئوية من البيانات المالية والمحاسبية مما يؤدي إلى زيادة الفعالية الاقتصادية للمؤسسة.

التعريف 2 : هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات لاحقاً في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.

التعريف 3 : هو أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات النسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند ام الأموال، أو اتخاذ القرارات.

التعريف 4 : التحليل المالي هو عملية التشخيص للوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية.

التعريف 5 : هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

التعريف 6 : هو الدراسة النموذجية وباستعمال أدوات تقنية ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية والحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأداءها.

التعريف 7 : يعرف التحليل المالي على انه مجموعة من الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية والحالية على اتخاذ قرارات التسيير المسجلة وتقديم المؤسسة.

المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع للتحليل المالي ويمكن تقسيمها على النحو التالي :

أولا : التحليل المالي من حيث شكله :

– **التحليل الراسي** : يعبر عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.[1]

[1] مصطفى كاضمي نجف ابادي، وحمزة حسنين عبد المنعم حكيم، **دور التحليل المالي في الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية**، مجلة كلية الكوت الجامعة، الطبعة 5، العدد 1، العراق، 2020، ص9.

– **التحليل الافقي :** يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، حيث أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار سنتين ماليتين متتاليتين أو أكثر، وكلما زادت عدد سنوات المقارنة كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة ويطلق على هذا التحليل بتحليل الاتجاهات.[1]

يشمل التحليل الأفقي لعدة سنوات وصباغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحاولها أفقيا بشكل نسب مئوية من قيمة الخصر نفسه في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى التمر والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع على اكتشاف سلوك المؤسسة، تقييم إنجازات ونشاط الشركة في شراء هذا السلوك.[2]

التحليل بالنسب المالية :

إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا، فهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية، وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية.[3]

ثانيا : من حيث الزمن

هي مقسمة الى :[4]

التحليل المالي قصير الأجل :

يختص هذا النوع من التحليل المالي بمعالجة وقياس الأداء المالي فيما يخص العمليات والقرارات قريبة المدى، كتحديد نسبة السيولة على المدى القريب، وقدرة الشركة على سداد التزاماتها القريبة زمنيا ؛

---

[1] تقرارت يزيد، مرجع سابق، ص126.

[2] مصطفى كاضمي نجف ابادي، وحمزة حسنين عبد المنعم حكيم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[3] أوراغ وناسة، **أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2015–2016، ص23.

[4] خالد علي الدباس سميرة، **التحليل المالي وأنواعه وأهميته في المؤسسات**، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الخامس، العدد خمسون، ص1434.

التحليل المالي طويل الأجل :

على العكس من التحليل قريب المدى، يختص التحليل المالي بعيد المدى بتحليل الأداء والبيانات ذات العلاقة بالعمليات والقرارات بعيدة المدى، كقدرة الشركة على تحقيق الأرباح وتحمل قيمة فوائد قرض أو تمويل خارجي.

ثالثا : من حيث للجهة المنفذة

نجد : [1]

التحليل المالي الداخلي :

ويتميز هذا النوع بإمكانية الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي تقوم بإجرائه الشركة من خلال أشخاص تابعين لها؛ بهدف دعم اتخذا القرار وتقييم الأداء وبحث فرص التحسين المتاحة ؛

التحليل المالي الخارجي :

وعلى العكس من التحليل الداخلي يفتقر هذا النوع إلى الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي يتم إجراؤه من قبل أشخاص أو جهات غير تابعة للشركة، وغالبا ما يكون بسبب بحث فرص الاستثمار المتاحة في الشركة.

رابعا : من حيث المدى الذي يغطيه التحليل :

نجد : [2]

التحليل الشامل :يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

التحليل الجزئي :يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الرابع : اهداف التحليل المالي

ان للتحليل المالي اهداف عديدة يمكن ايجازها وتحديدها ومنها ما يلي :[3]

[1] خالد علي الدباس سميرة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] أوراغ وناسة، مرجع سابق، ص25.

[3] عالية غالمي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

أولا : أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة :

إن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي والذي يعتبر أساسي وضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الإستثمارات وهذا من طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة وأهداف هذا التحليل هي :

- إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل (فترة التحليل) ؛
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية والتوزيعية ؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية ؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

ثانيا : أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة :

إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:

- ملاحظات حول الأعمال التي يقوم بها المؤسسة في الميدان المالي ؛
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب ؛
- تقييم الوضعية المالية.

ويمكن ان نذكر اهداف التحليل المالي بصفة عامة على شكل رؤوس أقلام كما يلي :[1]

- بيان الوضع المالي للشركة، وقدرتها على الاقتراض، وتقييم جدوى الاستثمار ؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة، والاستفادة من المعلومات المتاحة ؛
- تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة ؛
- تقييم السياسات المالية، والتشغيلية، ومعرفة وضع الشركة في قطاعها ؛
- تحليل مسببات الأرباح، والخسائر، وتقييم هيكل الأموال ؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة، وتحديد الانحرافات في الأداء، وتشخيص أسبابها ؛

[1] محمود عزت، ايمن هشام، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، بغداد، 2016، ص304.

– يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية، والنوعية لمتخذي القرار ؛

– تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة، والجديدة على حد سواء ؛

– بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة، وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة، وتحقيق فوائض مالية مستمرة ؛

– اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، والتخطيط، وتقييم الربحية، والسيولة.

المطلب الخامس : أغراض استعمال التحليل المالي

التحليل المالي يستعمل لدراسة أداء المؤسسة محل التحليل والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة ذات الصلة بعمل المؤسسة، هذا ويستخدم التحليل المالي لخدمة العديد من الأغراض أهمها :[1]

– الغرض الائتماني :

يخدم هذا التحليل المقرض من خلال معرفة الاخطار المتوقع ان يواجها بعلاقته المقترض وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً على نتيجة هذا التقييم. وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمقرض الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب.

– الغرض الاستثماري :

يخدم هذا التحليل المستثمر في مجال تقييم استثماراته في أسهم الشركات والسندات، بحيث ينصب اهتمام المستثمرين على سلامة استثماراتهم وكفاءة العوائد المتوقعة منها.

– غرض الاندماج والشراء :

عند وجود رغبة باندماج مؤسستين أو أكثر او شراء مؤسسة جديدة فان أدوات التحليل المالي تخدم هذا الغرض، حيث يتيح التحليل المالي للإدارات المعنية تحديد وتقييم القيمة الحالية الحقيقية للمؤسسة المنوي شرائها وتقييم العوائد المستقبلية المتوقعة لهذه المؤسسة.

[1] حسن سليمان محمد أبو عودة، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين**، بحث قدم استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2016–2017، ص، ص27، 28.

- **غرض تقييم الأداء :**

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغرض لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال وفي مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين ...الخ.

- **غرض التخطيط :**

تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

المطلب السادس : وظائف التحليل المالي

ان اهم وظائف التحليل المالي هي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات :[1]

الشكل (5) : مخطط عام لوظائف التحليل المالي

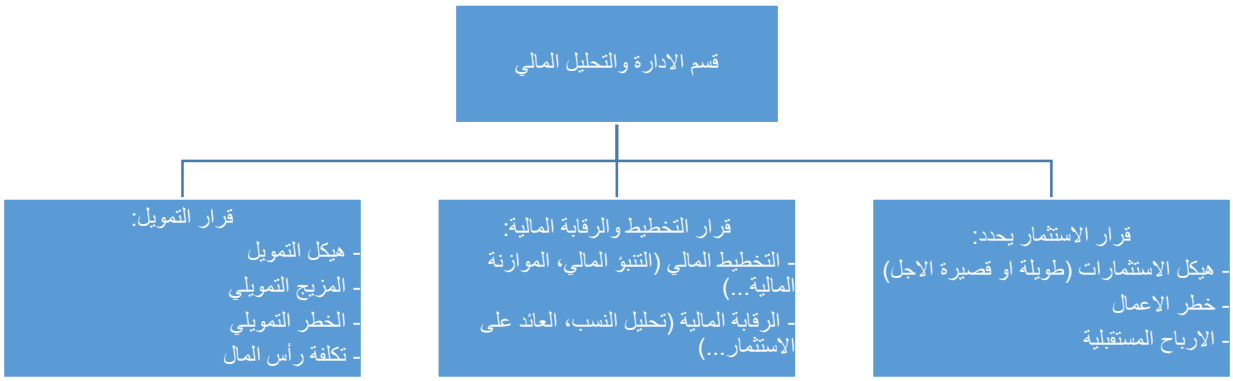

(المصدر : نفس المرجع)

[1] مصطفى كاضمي نجف ابادي، وحمزة حسنين عبد المنعم حكيم، مرجع سبق ذكره، ص7.

ومن المخطط اعلاه يمكن القول بأنه لكي تمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف الآتية :

- **التحليل والتخطيط المالي :** عن طريق تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصـــاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

- **تحديد هيكل أصول المشروع :** عن طريق تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

- **تحديد الهيكل المالي للمشروع :** يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، وتحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي

سوف نتطرق الى مختلف ادوات التحليل المالي.

المطلب الأول : الأدوات النوعية للتحليل المالي

وفقا للمنهج النوعي الحديث لم يعد اهتمام المحلل المالي محصورا في المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهر بياناتها في القوائم المنشورة، وخاصة أن مختلف الأرقام الظاهرة تفقد مصداقيتها لو تحلل وتفسر بدون استعمال هذا النوع من التحليل تتشكل أدوات التحليل المالي النوعي الحديث من عدة معايير تتمحور حول :[1]

– كفاءة الإدارة :

هي تلك الإدارة التي تهدف إلى حسن استخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق الهدف المنشود، حيث أصبح موضوع كفاءة الإدارة يحضى باهتمام كافة المسيرين على المستويات المختلفة، خاصة أن الإدارة الحديثة أصبحت تعتمد على المعلومة السريع المتغيرة في جميع مراحلها، بدءا من المعلومات المتعلقة بأذواق المستهلكين وقدرتهم الشرائية وأنشطة ومنتجات المنافسين، وإنتهاءا بالمعلومات الخاصة بالسلسلة الطويلة لعملية الإنتاج وكل حلقة، من هذه السلسلة تتنوع احتياجاتها من المعلومة بأفرعها المختلفة؛

– نوعية التكنولوجيا المستخدمة :

التكنولوجيا هي فرع من فروع المعرفة يتعامل مع العلم والهندسة وتطبيقاتها في المجال الصناعي فهي تطبيق للعلم، كما هو معلوم تتفاوت نسبة التكنولوجيا المتطورة المستخدمة من شركة إلى أخرى والتي تعمل داخل نفس القطاع هذا ما يؤثر على قدرتها في المنافسة سواء بالإيجاب أو بالسلب ؛

– نوعية المباني والآلات وعلاقتها بالتكنولوجيا :

تعد المباني والآلات واحدة من المعايير النوعية خاصة وأن هذه الأخيرة ترتبط بما هو معروض في السوق، كون مستوى التكنولوجيا وتطورها تتطلب عملية التغيير في الآلات من أجل تحقيق أكبر إنتاج ؛

– نوعية الاتصال داخل وخارج الشركة :

تعمل نوعية الاتصال داخل الشركة على تحديد طبيعة ونوعية التنظيم الإداري، بحيث يقصد به مختلف الوسائل التي تستخدمها إدارة الشركة من المدرين والأفراد العاملين بها لتوفير معلومات لباقي الأطراف الأخرى ؛

---

[1] طرية سميرة، ومعروفي نورة، وزبيدي زهور، **ادوات التحليل المالي الحديثة ودورها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2021/2020، ص، ص22، 23.

– استخدام الشركة للموازنات السنوية :

إن استخدام الشركة لنظام الموازنات المختلفة، محاسبية ومالية ونقدية ...إلخ ضروري ذلك أن البيانات المحاسبية والمالية والنقدية ومختلف المعطيات تجمع لقياس مدى صحة الأداء في الشركة، حيث تتمكن الإدارة من معرفة سير الأداء فيها، كما يستفيد منها الأطراف ذات العلاقة المباشرة والغير مباشرة مع الشركة من أجل خدمة مصالحهم ؛

– القدرة على التسديد :

يعد مستوى السيولة في الشركة وقدرتها على تسديد التزاماتها ذا أهمية قصوى وارتباط كبير بالخطر المالي في الشركة، ويتحدد حجم السيولة بمقدار ما تملكه الإدارة من موجودات متداولة والتي تشمل مكونات النقد والاستثمارات المؤقتة والحسابات المدينة والمخزون السلعي بمكوناته، وهي كلها ترتبط بالدورة التشغيلية وبالرفع التشغيلي ودرجة الرفع التشغيلي ؛

– نوعية أرباح الشركة :

يهدف هذا النوع من التحليل إلى التحقق من أن الرقم الدفتري لصافي الربح الظاهر في قائمة الدخل يعطي صورة صادقة وعادلة عن النتيجة السنوية لأعمال الشركة وأن هذه النتيجة ليست مؤقتة أو طارئة، بل يتوقع لها أن تستمر لتمكن الشركة من تحقيق معدلات نمو معقولة وارتفاع في القيمة السوقية لأسهمها على مدار الدورات القادمة.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي، ومن هذه المعايير :[1]

– **المعيار المطلق** : ويقيس كفاءة الشركة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة ثابتة في ضوئها نقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة ؛

– **معيار الصناعة** : ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة، كما يمكن أن يكون معيار على مستوى نوعي للصناعة ؛

– **معيار المستهدف** : إذ تعد الإدارة مسبقاً، وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن خطة، وعليها يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي ؛

[1] محمود عزت اللحام، وايمن هشام عزريل، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، نابلس، 2016، ص305.

– **المعيار التاريخي :** إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة، أو لسنة الأساس، وهذا المعيار يعكس مدى تطور في أنشطة، وفاعليات الشركة.

المطلب الثالث : مراحل التحليل المالي

يمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي :[1]

– **تحديد غرض أو هدف التحليل المالي ؛**

– **تجميع البيانات اللازمة وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء الدراسات والتحاليل عليها :** وتشمل عملية التجهيز إعادة التصنيف للبنود التي تحتويها القوائم المالية، بمعنى تجزئة الحقائق الخاصة لمجموعة من الأرقام إلى جزيئاتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات محددة ومتجانسة وبمقارنة الأرقام الجزيئية ببعضها البعض، ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية فإن ذلك يساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي توجد بين الأرقام المختلفة، فالتصنيف والمقارنة لا يقتصر ان على القوائم المالية الخاصة بالشركة لفترة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة أو شركة تعمل في نفس القوائم ؛

– **ترجمة الغرض أو الهدف إلى مجموعة من الأسئلة والمعايير ؛**

– **تحديد نوع الأداة أو الأدوات التي سيتم استخدامها في التحليل ؛**

– **اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة :** الحصول على المعدلات النمطية من المصادر التالية :

* المعدلات العامة التي تنشرها الصحف والمجلات العلمية على مستوى دولي ؛

* معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي والتي تنشرها الصناعة؛

* المعدلات التي تضعها الشركة بنفسها من خلال تجاربها وخبراتها السابقة وتطويرها على ضوء التغيرات المتوقعة؛

[1] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009، ص–ص27–29.

– تطبيق الأدوات المختارة، وتقييم البيانات المستخرجة وتفسيرها بالمقارنة مع المعدلات النمطية واشتقاق بعض المؤشرات منها ؛

– استخدام المؤشرات التي تم اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل، ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة ؛

– **كتابة التقرير** : حيث إن وظيفة المحلل هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية فإنه يكون ضرورياً على المحلل المالي وبعد انتهائه من كل عمليات التحليل، أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل، موجها للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل للقيام بعملية التحليل، ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعماً بالجداول والرسومات البيانية كلما أمكن ذلك.

المطلب الرابع : مؤشرات التوازن المالي

لدينا مجموعة من مؤشرات التوازن المالي، وسنتطرق في هذه المذكرة اليها، وهي على النحو التالي :[1]

أولا : رأس المال العامل :

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال أو طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة، ويقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات كما يمثل رأس المال العامل الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وهو يستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وله تسميه ثانيه هي صافي رأس المال العامل، أو هو جزء من رؤوس الأموال التي تمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة.

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية :[2]

---

[1] شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص118.

[2] شنوف شعيب، مرجع سابق، ص120.

– **من خلال المدى الطويل :** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

– **من خلال المدى القصير :** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي :

رأس المال العامل = أصول متداولة – الخصوم المتداولة

صافي رأس المال العامل بمثل صافي رأس المال العامل الفرق بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة أو يمثل الفرق بين الخصوم ذات طبيعة طويلة المدى بما فيها حقوق المساهمين والأصول ذات الطبيعة طويلة المدى، كما انه الجزء من الموجودات المتداولة الممولة بالتمويل طويل الأجل، ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

أموال دائمة – أصول ثابتة أصول متداولة – الخصوم المتداولة

ان تحليل رأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاثة فرضيات :

– أصول متداولة تساوي الخصوم المتداولة والمتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى وهو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في موعد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة ؛

– أصول متداولة أكبر من الخصوم المتداولة، وهذا يعنى أن رأس المال العامل الدائم موجب هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال ؛

– أصول متداولة أقل من الخصوم المتداولة وهدا يعني أن رأس المال العامل الدائم سالب مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، لكن بالمقابل هدا يدل أيضا على هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون القصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

رأس المال العامل الإجمالي :

يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة يمثل إجمالي الأصول المتداولة، الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة ؛

رأس المال العامل الخاص :

يمثل العلاقة التالية :

رأس المال العامل الدائم – الديون طويلة الأجل

او

الأموال الخاصة – القيم الثابتة

حيث إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر ؛

رأس المال العامل الأجنبي :

وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل = (رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص) = (مجموع الخصوم – الأموال الخاصة)

احتياجات رأس المال العامل :

تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء (–) السلفات المصرفية من جهة ثانية، تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصير الأجل باستثناء

التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية، ويحسب كالتالي :

(قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) – (ديون قصيرة الاجل – السلفات المصرفية)

ثانيا: الخزينة:

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها ؛

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاثة حالات :

– إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل فان الخزينة موجبة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن ؛

– وإذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل فان الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية ؛

وإذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، فان الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

يمكن التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية في حالة رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل : [1]

– تخفيض الموارد الدائمة بحيث يجب تسديد جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ؛

– العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية ؛

يمكن أن يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

– الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات ؛

– تخفيض موارد الدورة بتسديد الموردين ؛

في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة سالبة فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.[2]

المطلب الخامس : النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

هناك العشرات ان لم تقل المئات من المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي، لكن سنتطرق نحن في هذه المذكرة الى البعض منها والمقسمو على النحو التالي :[3]

أولا : نسب السيولة

إن إدارة السيولة هي قدرة المؤسسة على توفير الأموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها، حيث تمكن المؤسسة من إدارة السيولة بشكل سليم يسمح لها بالمحافظة على استمرار نشاطها، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها، كما تستعمل هذه المجموعة بقياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها

---

[1] شنوف شعيب، مرجع سابق، ص122.

[2] شنوف شعيب، نفس المرجع، ص123.

[3] عد الى:

-بنية محمد، **تسويق فندقي وسياحي**، السنة الاولى ماستر تخصص تسويق وخدمات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018-2019، ص-ص19-22.

-سايح فريد، **التحليل المالي**، السنة الثالثة ليسانس محاسبة ومالية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص-ص36-41.

-شنوف شعيب، **التحليل المالي**، السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة امحمد بوقرة، 2022-2023، ص1.

قصيرة الأجل، وبالتالي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالية قصير الأجل (تقييم رأس المال العامل من أسفلى الميزانية المالية).

هناك عدة مقاييس لسيولة المؤسسة تعرف باسم نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل، وأيضا بنسب رأس المال العامل، ومن أهم نسب السيولة ما يلي :

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) :

تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)، بمعنى آخر تبين عدد مرات قابلية أصول المؤسسة الجارية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد فإن هذا يعني أن الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) ؛

- نسبة السيولة المختصرة (المنخفضة، السريعة) :

يمكن حساب نسبة السيولة المختصرة كما يلي :

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول الجارية – المخزونات) / الخصوم الجارية

نلاحظ من النسبة أعلاه، أنه تم استبعاد المخزون نظرا لكونه يمثل جزء كبير من الأصول الجارية، بالإضافة إلى صعوبة تحويله إلى سيولة في وقت قصير بالقياس مع عناصر الأخرى، أي توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية بعد طرح المخزون (مقدرة المؤسسة على توفير السيولة اللازمة دون اللجوء إلى بيع المخزون لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل)، ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 30 % و50% حسب المحللين الماليين ؛

- نسبة السيولة الفورية (الجاهزة) :

يمكن حساب السيولة الجاهزة ما يلي :

نسبة السيولة الجاهزة = النقديات / الخصوم الجارية

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة قصيرة الأجل باستخدام النقديات دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى (عدد مرات قابلية النقديات على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل)، ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 20% و30% ؛

ثانيا : نسب المردودية :

- نسبة هامش الربح الإجمالي :

تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة هامش الربح الإجمالي = النتيجة الاجمالية / رقم الأعمال الصافي

توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج أو اليد العاملة المباشرة أو إلى غير ذلك ؛

- نسبة هامش الربح الصافي :

تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي

تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها، فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية ؛

- نسبة حقوق الملكية على حقوق المساهمين :

تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة حقوق الملكية على حقوق المساهمين = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية أو المردودية المستخدمة حيث أنه بناءا على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً ؛

وهي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين، التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة + متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة/2) ؛

- نسبة العائد على اجمالي الأصول :

تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة العائد على اجمالي الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول أخر المدة /2)، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع ؛

ثالثا: نسب المديونية :

تسمح هذه نسب المديونية بمعرفة مدى قدرة المؤسسة في تمويل مختلف استثماراتها على مواردها المالية الخاصة وعلى الأموال الأجنبية، حيث تسمح في تقييم الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين، فإنه كلما قل اعتماد المؤسسة على القروض (الديون) لتمويل أصولها، كانت المؤسسة أقل تعرضا للمخاطر، وتكون قادرة على تسديد مستحقات الدائنين، كما تساعد المسير المالي على تحديد قدرة المؤسسة على توفير مختلف الأموال اللازمة لمواجهة مختلف الالتزامات، ومن بين النسب التي توضح المديونية في المؤسسة ؛

- نسبة إجمالي الالتزامات (مجموع الديون) إلى إجمالي الأصول :

تحسب هذه النسبة كما يلي :

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون / مجموع الاصول

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل المالي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكون دينار من مجموع الأصول، حيث يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة، كما يفضل المساهمون أن تكون هذه النسبة مرتفعة لزيادة أرباحهم أو الحفاظ على رقابة المؤسسة التي من الممكن فقدانها في حالة زيادة رأس المال، بينما يفضلون الدائنون نسبة منخفضة من الديون لضمان تحصيل أموالهم عند تعرض المؤسسة للتصفية ؛

- نسبة تغطية المصاريف المالية :

يمكن حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة تغطية المصاريف المالية = المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي العالي

توضح هذه النسبة مدى تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية المؤسسة خلال الفترة المالية، حيث كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان ذلك في صالح المؤسسة، أما إذا زادت المصاريف المالية انعكس ذلك على تكاليف المؤسسة بزيادة، وبالتالي عدم تحكم المؤسسة في مصاريفها ؛

رابعا : نسب الهيكلة المالية :

تستخدم نسب الهيكلة المالية في قياس تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة واستنتاج توجهاتها التمويلية ما بين الأموال الخاصة والديون المالية، من أبرز هذه النسب ما يلي :

- نسبة الاستقلالية المالية :

تحسب نسبة الاستقلالية من خلال الصيغة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

او

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

تقيس العلاقة الأولى درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها على الاستدانة أم اعتمادها على التمويل الذاتي، حيث يستحسن ان تكون محصورة بين 1 و2، بينما تقيس لنا العلاقة الثانية حجم الأموال الخاصة مقارنة بمجموع موارد المؤسسة، ويستحسن أن تكون بين 20% و 60% ؛

- نسبة الاستدانة :

تسمح هذه النسبة بقياس التبعية المالية للمؤسسة اتجاه المؤسسات المقرضة، تحسب من خلال العلاقة التالية :

الاستدانة = الديون المالية / الأموال الخاصة

تضم الديون المالية: الديون المالية طويلة ومتوسطة الأجل وخزينة الخصوم ؛

خامسا : نسب التوازن المالي

- نسبة التغطية الخاصة للأصول الثابتة :

تستخدم هذه النسبة في قياس مدى قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تغطية مجموع تثبيتاتها، وهي أيضا مقياس لنسبة رأس المال العامل للمؤسسة، تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية :

التغطية الخاصة للأصول الثابتة = الأموال الخاصة / الأصول الغير جارية

إذا كانت هذه النسبة أكبر من (100%) فإن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية في تغطية تثبيتاتها دون حاجتها للاستدانة ؛

- نسبة توازن الخزينة :

تسمح هذه النسبة بقياس مدى توازن خزينة المؤسسة، وتحسب من خلال العلاقة التالية :

توازن الخزينة = خزينة الأصول / خزينة الخصوم

إذا كانت هذه النسبة أكبر من (100%) فإنه مؤشر إيجابي يدل على أن خزينة المؤسسة موجبة ؛

سادسا : نسب النشاط

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد على القيم الإجمالية التي تظهر في الميزانية الوظيفية، ويتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام أو عدد المرات، وتعرف أيضا هذه النسب بنسب الإنتاجية، إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استعمال ما لديها من استثمارات من أجل خلق وتوليد المبيعات؛ من بين أبرز هذه النسب والمدد ما يلي :

- مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال :

بما أن احتياج رأس المال العمل للاستغلال (BFRex) متعلق ومرتبط بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وهذا يعني أنه مرتبط برقم الأعمال، فالنسبة التي تبين لنا هذه العلاقة، تمكن المحلل المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الاحتياج الهيكلي، وتحسب هذه المدة كما يلي :

مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال = (احتياج رأس المال العامل للاستغلال / رقم الأعمال) x 360 يوم

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية قد يدل على زيادة في مدة التخزين أو في مهلة تحصيل الزبائن أو قد يدل على التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين ؛

- معدل دوران المخزونات :

يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية رفع المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية رفع المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد السيولة وتحقيق أرباح، حيث يمكن حساب معدل دوران المخزونات من خلال العلاقتين التاليتين :

* بالنسبة للبضاعة أو المواد الأولية كالتالي :

معدل دوران البضاعة (او المواد الأولية) = تكلفة شراء البضاعة او المواد الأولية / متوسط مخزون البضاعة او المواد الأولية

* بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي :

معدل دوران المنتجات التامة = تكلفة انتاج المنتجات التامة / متوسط مخزون المنتجات

(علما بأن: متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) / 2) ؛

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم استغلالها، فيتم حسابها بالعلاقة التالية :

مدة دوران المخزون = 360 يوم / معدل دورات المخزون

- مدة تحصيل الزبائن :

تعبر هذه المدة عن الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة (الزبائن وأوراق القبض) إلى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة السياسة التجارية للمؤسسة في التعامل مع زبائنها، وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة، وهي تحسب كما يلي :

متوسط مدة تحصيل الزبائن = (متوسط حساب الزبائن واوراق القبض / رقم الاعمال السنوي الآجل) x 360 يوم

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة)، من خلال مقلوب فترة التحصيل، كما توضحه العلاقة التالية :

معدل دوران الحسابات المدينة = رقم الاعمال السنوي الآجل / متوسط حساب الزبائن واوراق القبض

كلما كان هذا المعدل أكبر، كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها على الزبائن ؛

- مدة التسديد للموردين :

تعبر هذا المؤشر عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها اتجاه مورديها، فهي تجسد الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة (موردون وحسابات دائنة) إلى تاريخ تسديده، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، وتتبع هذه المدة بدورها السياسة التجارية للمؤسسة في التعامل مع مورديها، وعموما كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل؛ وهي تحسب كما يلي :

متوسط مدة التسديد للموردين = (الموردون + أوراق الدفع) / المشتريات السنوية الآجلة)x 360 يوم

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب مدة التسديد، مثلما توضحه العلاقة التالية :

معدل دوران الحسابات الدائنة = المشتريات السنوية الآجلة / (الموردين + أوراق الدفع)

كلما كان هذا المعدل أقل، كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة، يستحسن على المؤسسة أن تعمل على جعل فترة التسديد أطول من فترة التحصيل، أي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل حقوقها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

المطلب السادس : التحليل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي

هناك العديد من النماذج للتنبؤ بالفشل المالي وقمنا باختيار أربعة منهم وهم :[1]

- نموذج التمان :

يعتمد هذا النموذج على خمس متغيرات مستقلة، يمثل كل منها مؤشر مالي من المؤشرات ومؤشر تابع (Z) والذي عرف ب (z–score) وتتمثل صيغة النموذج الرياضية كالتالي :

$Z = 0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.010X5$

[1] عوني محمد الصغير، وزهواني رضا، **التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2022، ص–ص480–483.

حيث أن :

Z : مؤشر الفشل الذي يتم من خلاله التنبؤ بفشل أو عدم فشل المؤسسة ؛

X1 : صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات وهو مؤشر نشاط ؛

X2 : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات وهو بمؤشر يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح ؛

X3 : صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات وهو مؤشر ربحية ؛

X4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات وهو مؤشر رفع مالي ؛

X5 : المبيعات إلى مجموع الموجودات وهو مؤشر نشاط ؛

أما المعاملات فهي تمثل أوزان متغيرات الدالة حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتمادا على ما تستخدمه المؤسسات موضوع البحث، وتمثل (Z) قيمة المعادلة وتقارن مع المعايير التي وضعها التمان وهي :

– المؤسسات التي يقل لديها (z) عن (1.81) تعد مؤسسة فاشلة لكون أدائها كان منخفضا ؛

– المؤسسات التي تزيد لديها (z) عن (2.99) تعد مؤسسات غير فاشلة على المدى القريب لأن أدائها كان عاليا ؛

– المؤسسات التي يكون لديها (z) بين معامل (1.81) و(2.99) يكون أدائها متوسطا، ويصعب التنبؤ الحاسم بشأن فشلها، ومن ثم يتوجب إجراء دراسة تقييمية دقيقة لوضع المؤسسة للتمكن من التعرف على وضعها في المستقبل ؛

من بين أهم وأكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على المؤسسات غير المسعرة في السوق المالي، لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين وهذا يتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم، لذلك قام التمان في دراسة له بتطوير النموذج ؛ حيث استبدال المتغير الرابع (X4) بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم، ونتج عن ذلك احتساب أوزان جديدة للنسب المالية المستخدمة، يمكن حساب النموذج الجديد كالتالي :

$$Z = 0.717X1 + 0.847X2 + 3.107X3 + 0.42X4 + 0.998X5$$

حيث أن :

X1 : صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول ؛

X2 : الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول ؛

X3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول ؛

X4 : الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم ؛

X5 : المبيعات إلى إجمالي الأصول ؛

– إذا كانت درجة (Z) أقل من (1.21) فإن احتمال إفلاس المؤسسة كبير؛

– إذا كانت درجة (Z) أكبر من (2.90) فهذا يعني عدم احتمال إفلاس المؤسسة بدرجة كبيرة ؛

– إذا كانت (Z) بين معامل (1.21) و (2.90) فإن حالة المؤسسة غير واضحة ويصعب الحكم عليها بالإفلاس من عدمه ؛

نموذج كيدا :

يمثل نموذج كيدا أحد أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، والذي يأخذ الشكل الرياضي معتمدا في تكوينه على خمسة نسب تحليل مالي، حيث كان أول تطبيق له على عينة من الشركات مكونة من 40 شركة نصفها ناجحة، والنصف الآخر فاشل ماليا، حيث تم بناء النموذج وفق خمس متغيرات مستقلة لتحديد قيمة (Z) وقد تم إستخدام النسب المالية التالية في صياغة النموذج بموجب معادلة مكونة من خمسة نسب مالية رئيسية مكونة من مؤشر ربحية، ورفع، ونشاط، ومؤشر سيولة، ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها، ويأخذ نموذج كيدا شكل المعادلة التالية :

$$Z= 1.042\ X1+ 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أن :

X1 : صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الأصول ؛

X2 : مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم ؛

X3 : الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ؛

X4 : صافي المبيعات إلى مجموع الأصول ؛

X5 : النقدية إلى مجموع الأصول ؛

فإذا كانت قيمة Z وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنه يكون مهددا بالفشل،كما وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس بنسبة وصلت إلى 90% قبل سنة من وقوعه ؛

نموذج شيرود :

يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة لتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية :

$$Z= 17X1+ 9\ X2 + 3.5\ X3 + 20\ X4 + 1.2\ X5 + 0.1\ X6$$

حيث أن :

Z : مؤشر الإفلاس، مؤشر درجة مخاطر القروض ؛

X1 : نسبة رأس المال العمال إلى إجمالي الأصول ؛

X2 : نسبة النقديات إلى إجمالي الأصول ؛

X3 : نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول ؛

X4 : نسبة الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول ؛

X5 : نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الإلتزامات ؛

X6 : نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى القيم الثابتة المادية ؛

– إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر (z) أكبر أو تساوي 25 فإن القروض ممتازة ولا توجد مخاطر، وبالتالي فإن الشركة غير معرضة للإفلاس ؛

– إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر (z) بين 20 و25 فإن القروض قليلة المخاطر، وعليه يوجد إحتمال ضئيل للتعرض لمخاطر الإفلاس ؛

– إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر (Z) بين 5 و20 فإن القروض متوسطة المخاطر، ويصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس، وإذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر (z) بين 5 و5– فالشركة معرضة لخطر الإفلاس ؛

– إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر (z) أقل من 5– فإن القروض عالية المخاطر، والشركة معرضة بشكل كبير للإفلاس.

نموذج غوردان سبينقايت

قام الباحث الكندي غوزدان سبينقايت بتطوير نموذج للتنبؤ بمخاطر إفلاس الشركات العملة في السوق الكندي حيث اتبع نفس الإجراءات التي اعتمدها ألتمان في تقدير نموذجه للمفاضلة ما بين المؤشرات مستخدما التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات المالية المكونة للنموذج، فقد اعتمد على عينة من الشركات حجمها 40 شركة نصفها مفلسة وأخرى ناجحة حيث تم تحليل 19 نسبة مالية ليتوصل إلى صيغة نموذج يتكون من أربعة نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بخطر الإفلاس، فحصل على النتائج التالية :

$$Z = 1.03x1 + 3.07x2 + 0.66x3 + 0.4x4$$

حيث أن :

X1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول ؛
X2 : الربح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول ؛
X3 : صافي الربح قبل الضرائب إلى الخصوم المتداولة ؛
X4 : المبيعات إلى مجموع الأصول

كلما ارتفعت قيمة Z فإن شير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت Z أقل من 0.862 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

المطلب السابع : مقومات التحليل المالي ومصادره

اولا : مقومات التحليل المالي :

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون الى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي

يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها، بناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي :[1]

– أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى ؛

– أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب أهداف عملية التحليل. كما أن يستخدم اساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى اليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي :[2]

– أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي اليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛

– أن يبرز الفروض التي يبني عليه عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة ؛

– أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم الى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية ؛

– أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بـــالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

ثانيا: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي :

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي : مصادر معلومات داخلية ومصادر معلومات خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2003، ص5.

[2] محمد مطر، نفس المرجع، ص6.

وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي[1] :

– البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والايضاحات المرفقة بتلك البيانات ؛

– تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة ؛

– التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض ادارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية ؛

– المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة ؛

– الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث ؛

– المكاتب الاستشارية.

[1] محمد مطر، نفس المرجع، ص7.

المبحث الثالث : التحليل المالي والقوائم المالية

سنتطرق الى العلاقة بين التحليل المالي والقوائم المالية واثره على الافصاح المحاسبي.

المطلب الأول : القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تعتبر المعلومات المأخوذة من السجلات المحاسبية للمنشاة وخاصة القوائم المالية التي المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي تعكس نتائج ما حدث خلال فترة زمنية محددة هي ويستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته وهذه القوائم هي :[1]

- قائمة المركز المالي :

تعتبر هذه القائمة بيان للمركز المالي للمنشاة في تاريخ معين، وهي في المعتاد نهاية الفترة (شهر واحد أو سنة مالية) ولذلك يطلق عليها قائمة المركز المالي حيث يتم فيها توضيح ممتلكات المنشاة أو أصولها والتي تساوي الالتزامات على المنشاة وحقوق الملكية ؛

- قائمة نتائج الأعمال :

هي قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر ويمثل رصيدها ما حققته المنشاة من ربح أو ما تحملته من خسارة خلال فترة زمنية محددة تسمى الفترة المحاسبية ويتم التوصل إلى صافي الربح بطرح مجموع المصاريف من إجمالي الإيرادات وهي أمور تتأثر بوجهة نظر المحاسب وفقا للسياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في المنشاة، ولأغراض التحليل يتم عادة الاعتماد على عدة فترات محاسبية بحيث يتمكن المحلل المالي من استقرائها بشكل تفصيلي ؛

- قائمة التدفقات النقدية :

تعتبر قائمة التدفقات النقدية بيان تحليلي يبين التغيرات النقدية التي حدثت في المنشاة سواء بالزيادة أو بالنقص والتعرف على أسباب هذه التغيرات، أي أنها تصوير لكل التدفقات النقدية الداخلة وكذلك التدفقات النقدية الخارجة ؛

---

[1] حليمة خليل الحرجاوي، **دور التحليل المالي المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الاسهم**، رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2007-2008، ص29.

- تحليل المنشأة :

تعتبر الفرضية الرئيسية للتحليل المالي هو أن سعر السهم للمنشاة يتأثر بأدائها، فبعد تحديد الصناعات الأكثر جاذبية للاستثمار، يقوم المحلل المالي بتقييم الأوضاع المالية للمنشآت داخل هذه الصناعات، فيرى التوقعات المحتملة للتغير في الأجل الطويل في أرباح المنشآت ذات التأثير على التوزيعات، وبالتالي على سعر السهم لهذه المنشاة ؛

فإذا كان من المتوقع أن تكون ربحية المنشاة أعلى مما هو مطلوب أو متوقع بواسطة مؤشر الأسهم، فان ذلك يدفع الكثير من المستثمرين في هذه الحالة لشراء أسهم المنشاة مما يدفع بأسعار أسهمها للارتفاع.

المطلب الثاني : البيانات الواجب توفرها للحصول على تحليل مالي جيد

لكي يتم الحصول على تحليل مالي جيد يفي بالأهداف المنشودة منه، وكذلك يفي بمتطلبات الأطراف المستفيدة فلا بد من توفير بيانات عدة حسب التالي :[1]

- دراسة ميزانية الشركة لعدد من السنوات (ثلاث سنوات على الأقل) وكذلك قائمة الأرباح والخسائر ؛
- معرفة السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة (الإهتلاك، المخصصات، المخزون.....)؛
- الاطلاع على التحليل الخاص بكل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل ؛
- الاطلاع على تقرير الإدارة وتقرير المحاسب القانوني ؛
- دراسة والتعرف على القيادات الإدارية للشركة لفهم نشاط الشركة وحالتها المالية ؛
- بيانات عن حالة الشركة المالية وعلاقتها بالمؤسسات المالية والبنوك ؛
- بيانات عن العوامل الخارجية المؤثرة على نشاط الشركة مثل التضخم والكساد ؛
- دراسة الوقائع التي حدثت بعد إعداد الحسابات الختامية.

المطلب الثالث : تقنيات تحليل القوائم المالية

يتم تفسير تحليل القوائم المالية بشكل رئيسي لتحديد الاداء المالي والتشغيلي في الشركة، حيث يتم استخدام عدد من الطرق أو التقنيات لتحليل البيانات المالية للقلق التجاري،

[1] حليمة خليل الحرجاوي، مرجع سابق، ص30.

وفيما يلي الاساليب أو التقنيات التي تستخدم على نطاق واسع من قبل منشأة الأعمال وكما يلي :[1]

الشكل (6) : تقنيات تحليل القوائم المالية

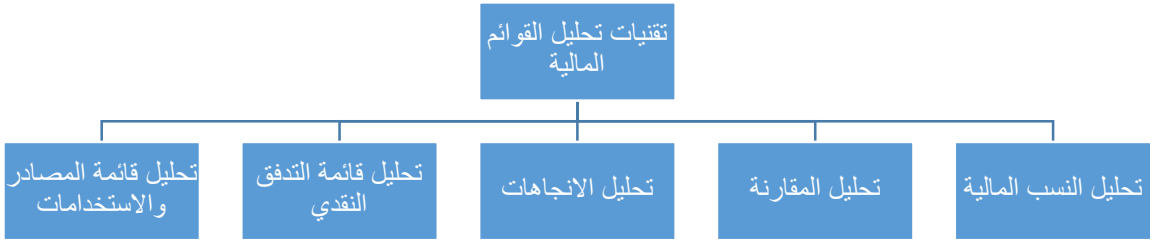

(المصدر : نفس المرجع)

أولا: تحليل النسب المالية:

تعرف على انها علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الاستغلالي للمؤسسة وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على الشركة وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية او خارجية، ولكي تكون النسب مفيدة وذات معنى يجب أن تكون :

- تحسب باستخدام معلومات مالية موثوقة ودقيقة ؛
- ان تكون محسوبة باستمرار من فترة إلى أخرى ؛
- تستخدم بالمقارنة مع المعايير والأهداف الداخلية للشركة ؛
- تستخدم في تفسر القوائم المالية بعناية في السياق السليم، مع الأخذ في الاعتبار هناك العديد من العوامل والمؤشرات الهامة الأخرى المشاركة في تقييم الأداء ؛

بموجب هذه العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق العديد من النسب

---

[1] عد الى:

- حسين سالم رشيد، **دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 104، معهد الإدارة التقني، جامعة الإدارة الوسطى، بغداد، 2017، ص-ص527-529.
- بنية محمد، مرجع سابق، نفس الصفحة.
- سايح فريد، مرجع سابق، نفس الصفحة.

المالية التي تكون للمحللين الماليين كمؤشرات تستخدم في تقييم أداء الشركات، ويمكن تقسيم هذه النسب الى خمسة مجموعات كنا قد رأيناها سابقا وهي :

- نسب السيولة ؛
- نسب المديونية ؛
- نسب النشاط ؛
- نسب الهيكلة المالية ؛
- نسب التوازن المالي ؛

ثانيا: تحليل المقارنة للقوائم المالية :

يعرف بأنه مقارنة البيانات الفعلية والبيانات للسنوات السابقة او بمعنى آخر مقارنة السنة المالية الحالية مع مؤشرات معيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بالشركة مع بيانات شركة أخرى منافسة لها ومتماثلة معها في أداء نفس النشاط حيث يعود سبب اعتماد الشركات على التحليل بواسطة هذه النسب الى الأسباب الاتية :

- إن اعداد النسب المالية لا يتطلب قدرا هاما من المهارة والقدرة، لكن تحليل وتفسير النتائج فيحتاج الة مهارة وقدرة، وهذه هي التي تميز المحلل الكفء من المحلل اقل كفاءة ؛
- لا تعطي النسبة الواحدة معلومات كافية للتعرف على أسباب مشكلة ما، إلا انه يمكن الحصول على حكم مناسب عند تحليل مجموعة النسب، وكما يمكن ان تقسيم تحليل مقارنة القوائم المالية إلى قسمين وكما يلي :
- تحليل مقارنة قائمة كشف الدخل ؛
- تحليل مقارنة قائمة الميزانية العمومية ؛

ثالثا: تحليل الاتجاهات :

يعد تحليل الاتجاهات مهما في النسب المالية وكذلك مستوياتها المطلقة، لان الاتجاهات تعطي ادلة حول ما اذا كان الوضع المالي للشركة في حالة تحسن او تدهور، ويمكن تحليل البيانات المالية عن طريق حساب اتجاهات سلسلة من المعلومات. قد تكون هذه الاتجاهات صعودا أو هبوطا التي تنطوي على

نسبة العلاقة من كل بند من القائمة المالية مع القيمة المشتركة 100%، وان تحليل الاتجاهات يساعد على فهم العلاقة الاتجاه مع مختلف البنود، والتي تظهر في القوائم المالية ؛

رابعا: تحليل قائمة المصادر والاستخدامات :

تعرف بأنها صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى مختلف الأصول المالية. وعادة ما يقاس تدفق الأموال على أساس شهري أو ربع سنوي. ولا يؤخذ في الاعتبار أداء الأصول أو الصناديق، ويؤدي صافي التدفقات الداخلة إلى توليد مبالغ نقدية زائدة للمديرين للاستثمار، الأمر الذي يخلق نظريا طلبا على الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات. ويراقب المستثمرون ومحللو السوق تدفقات الأموال لقياس معنويات المستثمرين ضمن فئات الأصول أو القطاعات أو السوق ككل، كما تعرف وفقا معهد حسابات التكاليف والأشغال في الهند، يعرف بيان تدفق الأموال على أنه "بيان مستقبلي أو بأثر رجعي، يحدد مصادر وتطبيق أموال الشركة، والغرض من هذا القائمة هو الإشارة بوضوح إلى متطلبات الأموال والكيفية التي يقترح بها رفعها واستخدامها وتطبيقها على نحو فعال ؛

خامسا: تحليل قائمة التدفق النقدي :

تظهر قائمة التدفقات النقدية تأثير العمليات المالية المختلفة على الوضع النقدي للشركة. وهي تعد بمساعدة القوائم المالية الأخرى (هي قائمة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر) وبعض المعلومات الإضافية حيث تقوم الشركات بتصنيف المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة لثلاثة أنشطة مختلفة في قائمة التدفقات النقدية وهي أنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المحددة كما يلي :

– تتضمن الانشطة التشغيلية تأثير النقدية على العمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل ؛

– تشمل الانشطة الاستثمارية القيام بجمع وتحصيل القروض والحصول على الاستثمارات والتصرف فيها (كالدين وحقوق الملكية والممتلكات وآلات والمعدات) ؛

– تقوم الانشطة التمويلية بالتعهد بالمسؤولية وعناصر حقوق الملكية وهي تشمل :

* الحصول على الموارد من المالكين وتزويدهم بعائد على استثمارهم ؛

* اقتراض الأموال من الدائنين وتسديد المبالغ المقترضة.

المطلب الرابع: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وأثرها على التحليل المالي .

شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من التطورات التي ادت الى ظهور الوحدات الاقتصادية الضخمة التي تتميز بالنمو في حجم اعمالها واهدافها ومن ثم التأثير على شكل ومضمون القوائم المالية من ناحية وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية اخرى فضلا عن ان قوة اداء أي وحدة اقتصادية يرتبط بقرارات الإدارة وهذه القرارات تتطلب اساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند على التحليل المالي ولاشك انه يمكن القول ان الاتجاه الحديث للإفصاح يهدف الى الإفصاح المفصل ذلك ان الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية بصورة مفصلة سيؤدي الى مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهمها وتحليلها بصورة افضل من الإفصاح عن المعلومات المجملة وكذلك زيادة دقة التنبؤ بالأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية واتجاهات التشغيل والنسب المالية ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات التي تساعد على تحليل وتقييم المستقبلية المتوقعة؛

فضلا عن ان الإفصاح عن المعلومات المجملة لا يفي باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وكذلك افتقاد المعلومات المحاسبية المجملة لأهم الخصائص النوعية الواجب توفرها، وهي خاصية الملائمة وكذلك فقدان المعلومات لمقدرتها التنبؤية وفقدان خاصية التجانس الأمر الذي يجعلها غير قابلة للمقارنة مما التدفقات ترتب على اثارت العديد من المشكلات وبروز التعارض بين مصالح معدي ومستخدمي القوائم المالية.[1]

المطلب الخامس : اثر التحليل المالي على الفصاح المحاسبي للقوائم المالية

ينبع أثر التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، وهو بالتالي يعتبر أحد الأدوات العلمية من قبل إدارة الشركة لمراقبة أنشطة الشركة، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على أداء المشروع والهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة المستثمرون الدائنون الجهات الحكومية

[1] تانيا قادر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص6.

ذات علاقة بالمشروع، مع العلم انه يحسن الشفافية للمعلومات المالية وتوفير تفاصيل أكثر ويحسن إدارة المخاطر، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي التي تأثر في الإفصاح المحاسبي تتمثل فيما يلي :[1]

– يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة ؛

– يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة ؛

– يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل** المالي، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص، ص15، 16.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل موضوع التحليل المالي وأهميته في تقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات. وقد تكلمنا أولا على نشأته وتطوره ومفهومه قبل ان نتطرق بتحليل أنواع التحليل المالي الأساسية، بما في ذلك التحليل من حيث الشكل، ومن حيث النسب الزمن، من حيث الزمن، من حيث الجهة المنفدة، وأخيرا من حيث المدى الذي يغطيه التحليل، بالإضافة الى بغض المفاهيم التي تسمح لنا بفهم التحليل المالي نضريا في المبحث الأول.

وفي المبحث الثاني تكلمنا وبالتفصيل على أدوات التحليل المالي بما فيها مؤشرات التوازن المالي واهم النسب المئوية التي تستخدم في التحليل المالي، طبعا لم نتكلم عليها كلها اذ ان هناك المئات منها التي قمنا بتقسيمها على خمس مجموعات وهي : نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط، نسب الهيكلة المالية، ونسب التوازن المالي.

اما في المبحث الثالث فكان خاص بتحليل القوائم المالية اين قد قدمنا عليه بعض المعلومات كتقنيات تحليل القوائم المالية مثلا، او العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية.

كخلاصة عامة للفصل نقول أن التحليل المالي يعد أداة قيمة لتحديد صحة وجدوى الاستثمارات، وتقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات، وأنه يجب استخدامه بشكل دوري لتحسين الأداء المالي والتطوير المستمر للشركات والمؤسسات.

الفصل الرابع :

دراسة تطبيقية لتحليل القوائم المالية وأثرها في الافصاح المحاسبي في الشركة ذات المسؤولية المحدودة دوداح - بومرداس

مقدمة

بعد كل ما مررنا به في الجزء النظري، سنقوم الآن بتطبيقه في هذا الجزء، وذلك بالمرور بكل التسويات والتسجيلات التي تقوم بها المؤسسة، حيث سنقوم في هذا الفصل بالقيام بالتحليل المالي لشركة آل دوداح باستعمال نسب ومؤشرات التحليل والتوازن المالي إضافة الى قياس درجة احتمال وجود فشل مالي باستعمال نموذج كيدا، مع العلم اننا سنعلق على كل النتائج المتحصل عليها من المعلومات المتاحة لنقوم أخيرا ببيان اثر التحليل المالي على الإفصاح المحاسبي لقوائمها المالية.

وتم تقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الأول : عموميات حول ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارية آل دوداح.

المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية لشركة آل دوداح باستعمال النسب والمؤشرات المالية.

المبحث الأول : عموميات حول ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارية آل دوداح

سنتطرق في هذا المبحث الى التعرف على المؤسسة المستقبلة **ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارية آل دوداح** من خلال اعطاء صورة عليها منذ تأسيسها، وكذلك بيان مختلف أهدافها ونشاطاتها، مع هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف بشركة آل دوداح :

تأسست الشركة في سنة 1989 بولاية بومرداس من طرف السيد دوداح محمد وأبنائه برأس مال مئة بالمائة وطني تحت اسم شركة تضامن للخدمات العامة والتجارية آل دوداح.

في سنة 2008 غيرت الشركة طابعها القانوني وأصبحت تسمى شركة ذات مسؤولية محدودة للخدمات العامة والتجارية آل دوداح (SARL BPV ENH Doudah) مع الاحتفاظ بنفس فروعها ونشاطاتها.

تعتبر الشركة من أهم الشركات المسوقة لمنتجات الصحة العامة ونظافة المحيط في الجزائر كما أنها تقوم بنشاطات أخرى هي :

- الاستيراد والتسويق بالجملة للمبيدات والمعدات الزراعية.
- البيع بالجملة للمواد الغذائية للإقامات الجامعية وتجمعات أخرى.
- الاستيراد وتسويق منتجات الإعلام الآلي والتجهيزات المكتبية.
- استيراد وتسويق عتاد الأشغال العمومية والميكانيك.
- إنجاز البنايات والأشغال العمومية.

حيث تعمد الشركة إلى تسويق منتجاتها وسلعها عبر فروعها التسويقية المتواجدة في كل من: بومرداس، وهران قسنطينة، بشار، ورقلة، الجلفة، بسكرة، تلمسان تيارت.

ويشرف عليها فنيون مختصون ومؤهلون كل في اختصاصه قدر عددهم في نهاية سنة 2010 ب: 364 إطار وعامل، كما قدر رأس مال الشركة الاجتماعي في نهاية نفس السنة ب:3670520000دج، ووصل رقم أعمالها إلى 1307127073,42 دج.

في سنة 2004 أصدرت الشركة موقعها الالكتروني www.doudah.com الذي أصبح واجهة لنشاطاتها، كما أصدرت الشركة عنوانها الالكتروني: doudah@doudah.com للاتصال والتواصل مع زبائنها وموردیها ولاستقبال مختلف الاقتراحات والانتقادات وكذا القيام بمبادلات تجارية.

تتمتع الشركة بسمعة وشهرة كبيرة في السوق المحلية والدولية مكنتها من الحصول على عدة جوائز تقديرية على مدار سنوات متتالية.

وتتعامل الشركة مع مجموعة من الشركاء الاقتصاديين المتواجدين عبر كل أنحاء العالم وهم :

- (VAPCO) شركة أردنية تقوم بإنتاج المبيدات الزراعية منتجات الصحة العامة ونظافة المحيط.
- (PULSFOG) شركة ألمانية تقوم بإنتاج ماكينات الضباب لتطهير المزارع.
- (KAWAZAR) شركة بولونية تقوم بإنتاج آلات السحق الزراعية.
- (ADFERT) شركة إماراتية تقوم بإنتاج الأسمدة الزراعية.
- (USAGRISEEDS) مؤسسة أمريكية تقوم بإنتاج وبيع البذور.
- (BERGER) شركة فرنسية تقوم بتمويل الشركة بقطع غيار شاحنات النفث.
- (RIVARD) شركة فرنسية تنتج شاحنات النفث، عتاد الضغط العالي، القاطعات وعتاد التفتيش.
- (LOVIBOND) شركة ألمانية تنتج أقراص الكلور لتنظيم المياه.
- (ANSAN) شركة تركية تنتج مقارب فلكية.
- (ABILLAMA) شركة لبنانية تنتج أحواض التاريخ.
- (BALANZA) شركة إسبانية تنتج ألياف النخيل البلاستيكية.
- (MACRESUR) شركة إسبانية تنتج خيوط بلاستيكية.
- (ARRIGONI) شركة إيطالية تنتج معدات زراعية.

أما البنوك التي تتعامل معها الشركة فهي :

- (ARAB BANK) البنك العربي.
- (BDL BOUMERDES) بنك التطوير المحلي – بومرداس

وللشركة نوعين من الزبائن

الزبائن الكبار (الأوفياء) : من بينهم :

- الولايات والبلديات.
- إدارة الأشغال العمومية.
- إدارة الخدمات الجامعية.
- الديوان الوطني للتطهير.
- ديوان التسيير العقاري.
- وزارة الدفاع الوطني.
- وزارة العدل.

إضافة الى زبائن آخرين حيث تتعامل الشركة مع :

- تجار الجملة عبر مختلف الولايات.
- تجار التجزئة عبر مختلف الولايات.
- الشركات الخاصة.
- الأفراد وكل شخص يرغب في اقتناء منتجات الشركة.

المخطط التنظيمي للشركة

تحتوي الشركة على أربعة فروع أساسية موزعة عبر كامل التراب الوطني حيث تقوم بتسويق منتجاتها وتتمثل هذه الفروع في :

- فرع بومرداس (الإدارة العامة).
- فرع قسنطينة.
- فرع وهران.
- فرع ورقلة.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة آل دوداح

الشكل رقم (7) : الهيكل التنظيمي لشركة آل دوداح

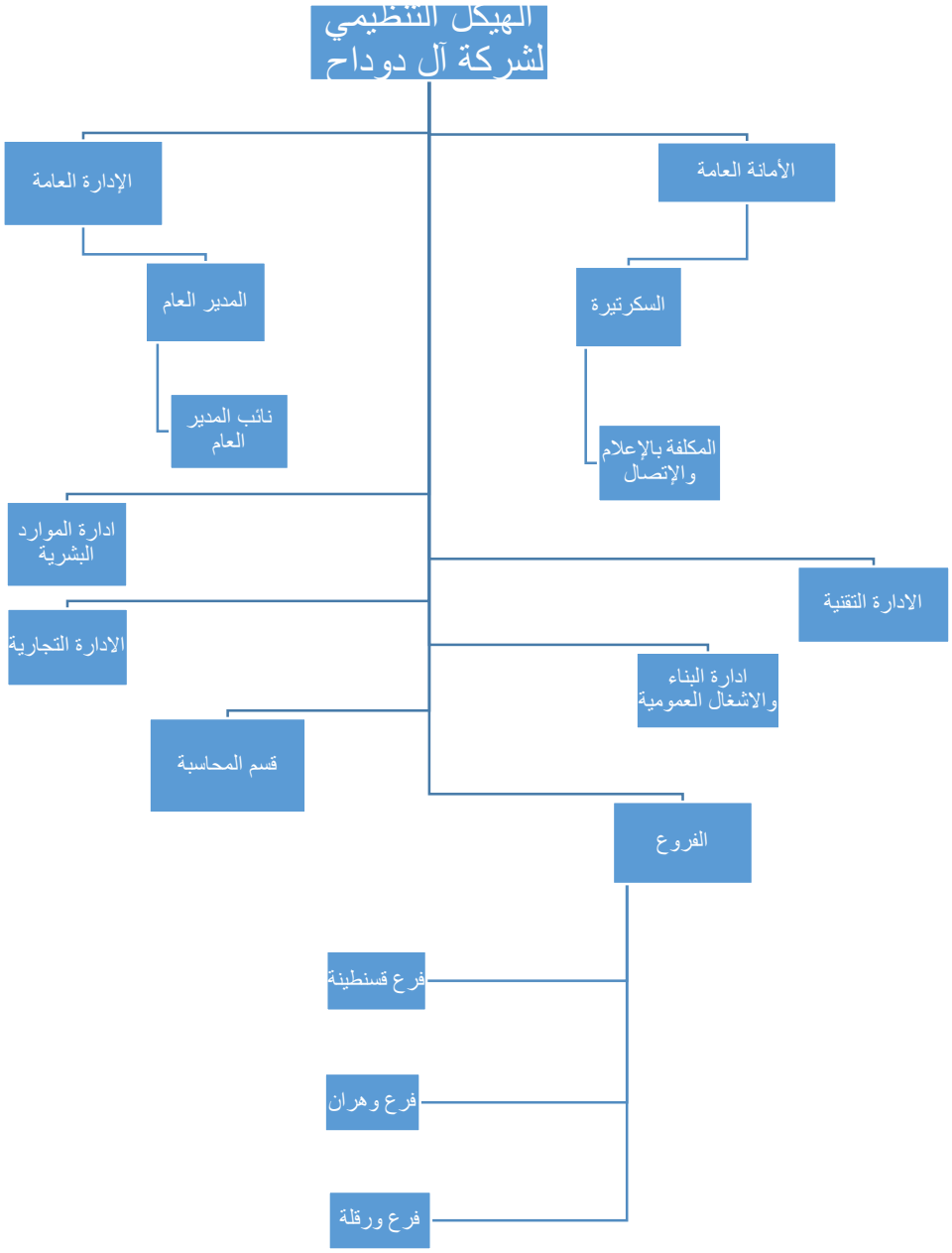

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الشركة

أولا : الإدارة العامة : وتضم إطارات ومسيري الشركة وهم :

المدير العام :

يتمثل دوره الرئيسي في رسم السياسة العامة للشركة، الإشراف على نشاطاتها، السهر على السير الحسن للشركة، خلق جو من التعاون والتفاهم بين إطارات الشركة وكذا السهر على التنسيق بين مختلف فروع الشركة المتواجدة عبر التراب الوطني، يساعده في ذلك مستشاره الذي يعتبر يده اليمنى حيث يستشيره في كل كبيرة وصغيرة.

نائب المدير العام :

ويتمثل دوره في السهر على تنفيذ السياسة العامة للشركة، إصدار الأوامر لمختلف أقسام الشركة والحرص على التسيير الأمثل للموارد المادية والبشرية للشركة بالإضافة إلى تنظيم الملتقيات والدورات التدريبية التي تقوم بها الشركة والاتصال مع مختلف موردي الشركة من مؤسسات وبنوك وكذلك مع مختلف متعامليها مثل مراكز البحث والتطوير وزبائن الشركة الأوفياء كالجماعات المحلية والإدارات الحكومية.

كما يحرص أيضا على تقديم الهدايا والتهاني في كل المناسبات الدينية، الوطنية والخاصة لكل الشركة وحتى لعمالها بما فيهم موارد الشركة البشرية حيث تحمل هذه الهدايا رمز الشركة مع المتعاملين لجعل متعامليها أكثر اتصالا بالشركة.

ثانيا : الأمانة العامة : وتتكون من :

سكرتيرة (كاتبة) :

تقوم بتحضير الملفات والوثائق التي يطلبها المدير بالإضافة إلى الرد على المكالمات الهاتفية وتحضير أجندة المواعيد واللقاءات.

مكلف بالاتصال والإعلام :

تقوم بعملية ربط الاتصالات بين مختلف الفروع عن طريق الفاكس والهاتف والانترنيت وكذا البريد إرسال واستقبال الرسائل البريدية بين مختلف فروع الشركة ومن وإلى الزبائن وكل المؤسسات والشركات التي تتعامل معها الشركة.

ثالثا : ادارة الموارد البشرية :

تشرف على قسم الموارد البشرية بمساعدة مسؤول الموارد العامة ومسؤول الموظفين، حيث تتكفل بكل ما يخص الموارد البشرية داخل الشركة قبل بداية علاقة العمل أي في مرحلة الاستقطاب إلى غاية نهاية علاقة العمل والتي تكون لأسباب مختلفة، وقد قمت بإجراء التربص في ادارة الموارد البشرية ابن يتم أعداد كشوف الأجرة قبل خضوعها للمعالجة المحاسبية.

رابعا : الإدارة التقنية :

تهتم الإدارة التقنية بمراقبة وتركيب مختلف التجهيزات المستوردة، صيانة التجهيزات التي فيها خلل ومراقبة التجهيزات التي تعمل بها الشركة بصفة دورية (كل ستة أشهر)، كما تقوم بإعداد البطاقات التقنية لمختلف الآلات والمعدات.

خامسا : الإدارة التجارية :

تشرف على جميع العمليات التجارية التي تقوم بها الشركة من استيراد وتسويق بالاعتماد على موظفين مختصين في التسويق (مسوقين داخليين) يقوم باستقبال الزبائن وموظفين (مسوقين خارجيين) خارج الشركة يتبعون مسار التسويق في الميدان حيث يقوم باستقبال طلبات الزبائن وموظفين (مسوقين خارجيين) خارج الشركة يتبعون مسار التسويق في الميدان حيث يقوم بإعداد مختلف الوثائق الخاصة بها وتسليمها في آخر المطاف إلى الأمانة العامة.

كما تحتوي هذه الإدارة على قسم التحصيل الذي يقوم بتتبع الوضعية المالية للشركة مع المؤسسات والبنوك التي تتعامل معها الشركة، حيث يسعى إلى تحصيل مستحقاتها لدى متعامليها في الآجال المحددة للتسديد، كما تتفق وضعية المخازن وعملية دخول وخروج السلع منها.

سادسا : إدارة البناء والاشغال العمومية :

تشرف هذه الإدارة على إنجاز المشاريع التي تستطيع الشركة القيام بها من حيث الإمكانيات المادية والبشرية، وتدرس إمكانية انجاز من عدمه.

سابعا : قسم المحاسبة :

تحتوي كل إدارة من إدارات الشركة على قسم للمحاسبة خاص بها حيث يقوم بالسهر على السير الحسن لكل العمليات المالية والمحاسبية لكل إدارة على حدا، في حين يهتم محاسب الشركة بالجانب المالي والمحاسبي لكل الشركة.

ثامنا : الفروع :

تقوم بتسويق كل منتجات الشركة إلى المناطق الخاصة بها مع مراعاة خصوصيات كل منطقة من هذه المناطق كطبيعة المنطقة الجغرافية طبيعة المناخ، الكثافة السكانية العادات الاستهلاكية للمنطقة، ففى المناطق الجنوبية مثلا يمكن تسويق مبيدات العقارب وهو منتوج عليه طلب كبير، في حين أنه غير مطلوب في المناطق الشمالية، كما أن المبيدات والمعدات الزراعية تكون مطلوبة أكثر في المناطق الزراعية عنه في المناطق الحضرية.

ويعمل كل فرع من هذه الفروع على الاتصال بالمديرية العامة (بومرداس) بصفة دائمة ومستمرة، فعندما يحتاج فرع من فروع الشركة إلى تموين بمنتوج معين لعقد صفقة طارئة يمكنه الاعتماد على الفرع الذي له وفرة من هذا المنتوج، حيث تعمد الشركة إلى توزيع منتجاتها المستوردة على فروعها حسب خصوصيات الطلب لكل فرع، كما أن لكل فرع من فروع الشركة موظفين مختصين في التسويق يتكفلون بمهمة التسويق والترويج لمنتجات الشركة.

المطلب الثالث : اهداف الشركة :

كما سطرت الشركة مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بشكل مستمر وهي :

- توسيع حصتها السوقية.
- زيادة رقم أعمالها.
- اقتحام نشاطات اقتصادية جديدة
- كسب أكبر عدد من الصفقات.
- الحفاظ على الزبائن الحاليين وكسب زبائن جدد.

- تعزيز سمعتها وصورتها في السوق المحلية والأجنبية.
- تطوير الاقتصاد الوطني ودعم الإنتاج الوطني.
- توفير مناصب الشغل.
- المحافظة على شهادتي الايزو التي تحصلت عليها سنة 2012.

تسعى الشركة حاليا إلى تطوير أبحاث عملية مع شركاء محليين وأجانب في مجال الصحة العامة والزراعة، كما تطمح إلى إنجاز مخبر للاختبارات والبحوث حول الأمراض المتنقلة (المعدية) الخاصة بالإنسان ودراسة أسباب وأعراض أمراض النباتات حيث دخلت حاليا كشريك مع وزارة الصحة والسكان، وإصلاح المستشفيات لتسيير الأوبئة، يساهم خبراؤها في مشروع البحث مع شركة فرنسية ومخبر باستور، كانت الشركة دائما سباقة للمشاركة في التظاهرات وفي مشاريع التطوير خاصة في مجال الصحة والإسعاف الاجتماعي، كما نظمت عدة تظاهرات ثقافية واجتماعية بالتعاون مع الجماعات المحلية ومختلف الجمعيات، حيث دعمت الشركة ماليا وتقنيا عدة ملتقيات لمكافحة المشاكل التي تهدد الصحة العمومية.

المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية لشركة آل دوداح باستعمال النسب والمؤشرات المالية

بعدما تحدثنا في الجانب النظري حول النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي سوف نتطرق اليها الان في الجانب التطبيقي لمؤسسة حالة الدراسة مع بيان اثرها في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية.

المطلب الأول : التحليل المالي لشركة آل دوداح باستعمال مؤشرات التوازن المالي

أولا : راس المال العامل :

يعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال أو طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة، ويقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات كما يمثل رأس المال العامل الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وهو يستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وله تسميه ثانيه هي صافي رأس المال العامل، أو هو جزء من رؤوس الأموال التي تمول الاحتياجات الناقصة من عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة، وينقسم الى :

– راس المال العامل الدائم او الصافي :

كما قلنا سابقا في الجانب النظري، يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة.

ويحسب بالعلاقة التالية :

الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

او

الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

2018 = 1569342589

2019 = 1681570305

1696137636 = 2020

1910892790 = 2021

التعليق :

ان قيمته موجبة في سنة 2018 ب 1569342589 دج و يعني ذلك ان الاصول المتداولة اكبر من الخصوم المتداولة ويدل ذلك على فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرت المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، و تستطيع المؤسسة في هذه الحالة مواجهة المشاكل الغير متوقعة في حالة حدوثها ولديها توازن مالي ؛

ان اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة متخذي القرار من المسيريين الماليين او الاداريين للتعامل مع مختلف المشاكل في المدى القصير واتخاذ قرارات سليمة ومناسبة وايضا محافظ الحسابات لمساعدته في معرفة المركز المالي للشركة لكتابة تقاريره المالية ؛

استمرت هذه النسبة في الارتفاع في سنة 2019 والتي كانت بقيمة 1681570305 دج، وفي سنة 2020 بقيمة 1696137636 دج وسنة 2021 بقيمة 1910892790 دج.

– راس المال العامل الخاص :

يمثل قيمة الأموال الخاصة بالنسبة للأموال الثابتة.

ويحسب بالعلاقة التالية :

الأموال الخاصة – الأموال الثابتة

1432842785 = 2018

1681570305 = 2019

1696137637 = 2020

1910892790 = 2021

التعليق :

في سنة 2018 كان راس المال العامل الخاص يساوي 1432842785دج وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن هناك هامش أمان للشركة وأن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الاموال الخاصة وهذا مؤشر جيد للشركة ؛

ان اثر تحليل هذه النسبة ساهم في معرفة مدى تمويل الاموال الخاصة وتاثيرها على مختلف الموجودات المتداولة و الجاهزة ومساعدة متخذي القرار من المسير المالي وحتى مجلس الادارة لاتخاذ قرارات مناسبة.

في سنة 2019 زادت قيمة راس المال العامل الخاص بنسبة 17.36% أي انها أصبحت تساوي 1681570305دج وهي قيمة موجبة واستمرت بالازدياد سنة 2020 بنسبة 0.87% وأصبحت تساوي 1696137637دج، اما في 2021 زادت قيمة راس المال العامل الخاص بنسبة 12.66% أي انها أصبحت تساوي 1910892790دج وهي قيمة موجبة وهذا المؤشر في صالح المؤسسة.

– راس المال العامل الأجنبي او الخارجي :

يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية :

الديون الطويلة والمتوسطة الاجل + الخصوم الجارية

او

مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

2018 = 2058513083

2019 = 2151054302

2020 = 2062523299

2021 = 1871637386

التعليق :

ما يمكن قوله أولا هو أن كل الديون تغطى بأصول المؤسسة وهي نسب موجبة ويعني ان للشركة قروض طويلة الاجل تمول فيها استثماراتها ؛

كما رأينا سابقا ففي سنة 2018 كانت مجموع ديون المؤسسة تساوي 2058513083 دج وزادت في سنة 2019 لتصبح 2151054302 دج، هذه القيمة انخفضت في 2020 واصبحت 2062523299دج، وواصلت الانخفاض في 2021 وأصبحت 1871637386 دج ؛

ان اثر تحليل هذه النسبة ساهم بمعرفة حجم الديون لدى المؤسسة وهل هي أكبر من الأموال الخاصة، فمجموع الديون يجب أن لا تكون أكبر من مجموع الأموال الخاصة لأن هذا يعبر على أن المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة، وهذا التحليل سوف يساعد مسيري الشركة لمعرفة حالتهم تجاه الديون و اتخاذ التدابير والقرارات الازمة والمناسبة لحل اي مشكل في السياسة المالية وايضا مختلف الموردين الذين يتعاملون مع الشركة لاتخاذ قرارات ملائمة.

– راس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي يمثل اجمالي الممتلكات المتداولة وتحليله مرتبط بنوع نشاط المؤسسة اذا كان تجاري ام صناعي ويحسب بالعلاقة التالية :

مجموع الأصول المتداولة

او

قيم الاستغلال + القسم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

2018 = 3491355867

2019 = 3832624607

2020 = 3758660935

2021 = 3782530176

التعليق :

ففي سنة 2018 كانت الأصول المتداولة للمؤسسة موجبة وتساوي 3491355867دج وهي كافية لتغطية خصومها المتداولة التي قيمتها 1922013278دج ؛

في 2019 زادت الاصول المتداولة ب341268740دج لتصبح 3832624607دج ولازالت تغطي الخصوم المتداولة التي زادت ب229041024دج واصبحت 2151054302دج ؛

وفي 2020 انخفضت الأصول المتداولة ب73963672دج وأصبحت 3758660935دج وهذا راجع بشكل ملحوض الى التسع اشهر من دون تداول بسبب جائحة كورونا، رغم ذلك فالاصول المتداولة تغطي كل الخصوم المتداولة التي انخفضت ب88531003دج وأصبحت 2062523299دج ؛

وفي 2021 ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية زادت الاصول المتداولة ب23869241دج واصبحت 3782530176دج ولازالت تغطي كل الخصوم المتداولة التي انخفضت هي ب190885913دج لتصبح 1871637386دج ؛

ان اثر تحليل هذه النسبة ساهم في معرفة مجلس الادارة و مسيرين الشركة حول اجمالي ممتلكات المتداولة و قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة لمراقبة الشركة لاستثماراتها واتخاذ قرارات مناسبة.

ثانيا : احتياجات راس المال العامل

هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية، تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ويحسب بالعلاقة التالية :

(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الخصوم المتداولة – التسبيقات البنكية)

او

قيم الاستغلال + قسم قابلة للتحقيق – ديون قصيرة الاجل

2018 = 1065829454

2019 = 1137474092

2020 = 1073108233

2021 = 1466647884

التعليق :

في 2018 كانت احتياجات رأس المال العامل كان موجب بقيمة 1065829454دج هذا يعني أن احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال، بالتالي يجب على المسيرين البحث على موارد جديدة لتوسيع دورة الاستغلال لأن ضمان التسديد موجود والمتمثل في الفائض من قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق، في 2019 زادت احتياجات رأس المال العامل ب71644638دج وأصبحت 1137474092دج هذا يعني أن يجب على المسيرين منح آجال قصيرة للعملاء، او إضافة لمخزون ذو دوران سريع، وتحسين أداء التفاوض التجاري مثل عدم قبول آجال قصيرة لتسديد الموردين، يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله ايضا ؛

في 2020 انخفضت احتياجات رأس المال العامل ب64365859 دج وأصبحت 1073108233دج هذا يعني ان المسيرين نجحوا في الحصول على موارد جديدة لتوسيع دورة الاستغلال، وفي2021 اين زادت احتياجات رأس المال العامل ب393539651دج واصبح 1466647884دج وذلك لتقلبات السوق في جائحة كورونا ؛

واثر تحليل هذه نسبة ساهم في مساعدة المسيرين على التحكم الجيد بدورة الاستغلال لتنفيذ حلول مناسبة، والزبائن لمعرفة الحالة المالية للشركة التي يتعاملون معها.

ثالثا : الخزينة

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها وتحسب بالعلاقة التالية :

قيم جاهزة – تسبيقات بنكية

او

راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

2018 = 503513145

2019 = 544096213

923029403 = 2020

444244906 = 2021

التعليق :

في 2018 كانت الخزينة موجبة 503513145دج هذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل ولديها هامش امان يمكنها من مواجهة الاخطار المحتملة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن، نفس الكلام يمكن قوله بالنسبة لسنة 2019 اين ارتفعت قيمة الخزينة ب20583068دج وأصبحت 544096213دج ؛

استمرت في الارتفاع في سنة 2020 وأصبحت 923029403دج، ويمكن تقليص الخزينة بتخفيض الموارد الدائمة بحيث يمكن تسديد جزء من الديون الطويلة الأجل والمتوسطة، أو العمل على رفع القيم الثابتة عن طريق شراء استثمارات إضافية ؛

وانخفضت في 2021 ب478784497دج وأصبحت 444244906دج هذا يعني ان المؤسسة بدأت تعالج الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن مثلا ؛

من اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة مسيرين الشركة لتنفيذ حلول ملائمة وحتى مختلف الموردين والزبائن الذين يتعاملون معها للوصول لقرارات مناسبة.

المطلب الثاني : التحليل المالي لشركة آل دوداح باستعمال النسب المالية

أولا : نسب السيولة

نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)

وتحسب بالعلاقة التالية

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

1.8165 = 2018

1.7817 = 2019

1.82236 = 2020

2.02097 = 2021

التعليق

نعلم بان هذه النسبة تعبر عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة ؛

ففي سنة 2018 كانت هذه النسبة حوالي 1.8165 ويمكن القول بأن في هذه الحالة تستطيع الاصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة باكثر من1.81 مرة ؛

في سنة 2019 انخفضت هذه النسبة واصبحت تساوي 1.7817 وفي هذه الحالة لا تزال الاصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة باكثر من 1.78 مرة وهذا في صالح الشركة ؛

في سنة 2020 اصبحت تساوي 1.82236، ويمكن قول نفس الكلام الذي قلناه في السنتين السابقتين الّا ان هنا الاصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة باكثر من 1.82 مرة ؛

في السنة 2021 زادت هذه النسبة واصبحت تساوي 2.02 وهي اعلى نسبة سيولة عامة تم قياسها في الاربع سنوات وهذا راجع بشكل واضح الى تحسن الوضعية المالية للشركة لانها خرجت من ازمة الكورونا في السنة السابقة ؛

اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة مسيرين والمساهمين في معرفة حالة الشركة و اتخاذ قرارات مناسبة لسياساتها المالية ومحافظ الحسابات لزيادة موثوقية المعلومة المحاسبية من القوائم المالية للشركة.

نسبة السيولة المختصرة (المنخفضة، السريعة) :

يمكن حساب نسبة السيولة المختصرة كما يلي :

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول الجارية – المخزونات) / الخصوم الجارية

1.7414 = 2018

1.7415 = 2019

1.7082 = 2020

1.8243 = 2021

التعليق :

كنا قد رأينا سابقا أن هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية بعد طرح المخزون (مقدرة المؤسسة على توفير السيولة اللازمة دون اللجوء إلى بيع المخزون لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل)، ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 30 % و50% حسب المحللين الماليين ؛

ففي سنتي 2018 و2019 كانت هذه النسبة تساوي 1.7414 ، وانخفضت 0.02 بالمئة لتصبح 1.7082 في 2020 ، وارتفعت ب0.07 لتصبح 1.8243 في 2021 ؛

اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة مسيري الشركة وايضا الموردين الذين يتعاملون معها لقبول حالات تمديد تسديد القروض القصيرة الاجل و اتخاذ قرارات مناسبة.

نسبة السيولة الفورية (الجاهزة) :

يمكن حساب السيولة الجاهزة ما يلي :

نسبة السيولة الجاهزة = النقديات / الخصوم الجارية

0.5973 = 2018

0.5761 = 2019

0.6222 = 2020

0.5898 = 2021

التعليق :

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة قصيرة الأجل باستخدام النقديات دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى (عدد مرات قابلية النقديات على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل)، ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 20% و30% ؛

ففي سنة 2018 كانت هذه النسبة تقارب 59.7 بالمئة ؛ وانخفضت ب0.04 بالمئة لتصبح 57.6 بالمئة

في 2019، وارتفعت بنسبة 0.07 بالمئة لتصبح 62.2 بالمئة في 2020، وانخفضت ب0.05 بالمئة لتصبح 58.98 بالمئة في 2021 ؛

ان تحليل النسبة ساهم في مساعدة المسير المالي في اتخاذ تدابير الازمة لحل مشكلة عدم قابلية النقديات على تغطية الاتزامات قصيرة الاجل.

ثانيا : نسب المردودية

نسبة هامش الربح الاجمالي

تحسب بالعلاقة التالية :

النتيجة الاجمالية / رقم الاعمال الصافي

0.063 = 2018

0.051 = 2019

0.0007 = 2020

0.058 = 2021

التعليق

كما رأينا في الجانب النظري توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج أو اليد العاملة المباشرة أو إلى غير ذلك ؛

ففي سنة 2018 كانت نسبة هامش الربح الإجمالي 6.3 بالمئة وانخفضت هذه النسبة 2019 وأصبحت 5.1 بالمئة ؛

استمرت بالانخفاض في 2020 بقيمة 0,07 بالمئة وهذا راجع الى تسعة اشهر من دون اعمال اقتصادية بسبب وباء كورونا ؛

في2021 ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية للمؤسسة ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوض وأصبحت 5.8 بالمئة ؛

اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة مسيري الشركة ومختلف الموردين والزبائن لمعرفة هامش الربح الاجمالي في السوق لاتخاذ قرارات مناسبة.

– نسبة هامش الربح الصافي

تحسب بالعلاقة التالية :

النتيجة الصافية / رقم الاعمال الصافي

0.042 = 2018

0.036 = 2019

0.005 = 2020

0.058 = 2021

التعليق :

تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها، فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية ؛

في سنة 2018 كانت نسبة الربح الصافي بالنسبة الى الربح الصافي 4.2 بالمئة، وانخفضت في 2019 لتصبح 3.6 بالمئة ؛

واصلت نسبة هامش الربح الصافي بالانخفاض في 2020 واصبحت 0.5 بالمئة اين كانت اسوأ سنة مالية في سنوات الدراسة، وهذا راجع الى تسعة اشهر من دون عمل بسبب وباء كورونا، وهذه نسبة ارباح غير جيدة متحصل عليها من المبيعات ويجب انعاش دورة المبيعات ؛

في2021 تحسنت الأوضاع المالية والاقتصادية للشركة فارتفعت النسبة بشكل ملحوض وأصبحت 5.8 بالمئة اين كانت احسن سنة مالية في ال4 سنوات المدروسة ؛

اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة مسيري الشركة والمساهمين اصحاب حقوق الملكية لمعرفة قدرة الارباح من المبيعات على التاثير في مردودية الشركة واتخاد تدابير واجراءات ملائمة.

نسبة حقوق الملكية على حقوق المساهمين :

تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة حقوق الملكية على حقوق المساهمين = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

0.089 = 2018

0.075 = 2019

0.007 = 2020

0.097 = 2021

التعليق :

تسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية أو المردودية المستخدمة حيث أنه بناءا على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

فهذه النسبة كانت 8.9 بالمئة في سنة 2018، لتنخفض لتصبح 7.5 بالمئة في سنة 2019، واستمرت في الانخفاض في سنة 2020 لتصبح 0.7 بالمئة وهذا راجع بشكل ملحوض الى السنة البيضاء التي مرت بها الشركة بسبب عدوى الكوفيد19، ومااثر سلبا على العوائد التي يحققها الملاك، وارتفعت لأول مرة منذ ثلاث سنوات في 2021 وأصبحت 9.7 بالمئة ؛

ان اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة ملاك الشركة والمساهمين في معرفة مختلف العوائد المتحصل عليها من استثماراتهم والمسيرين بالحصول على معلومات موثوقة ودقيقة لاتخاذ قرارات مناسبة.

– نسبة العائد على اجمالي الأصول :

تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة العائد على اجمالي الأصول = النتيجة الصافية / متوسط مجموع الأصول

0.0388 = 2019

0.0037 = 2020

0.0555 = 2021

التعليق :

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة ؛

ففي سنة 2019 كانت النسبة 3.88 بالمئة، وفي سنة 2020 انخفضت هذه النسبة وأصبحت 0.37 بالمئة نظرا للازمة الاقتصادية الحاصلة بسبب جائحة كورونا وعدم القدرة على الاستغلال الامثل لاصول الشركة، وفي 2021 تحسنت الأوضاع المالية والاقتصادية للشركة فارتفعت النسبة بشكل ملحوض وأصبحت 5.55 بالمئة وكانت احسن سنة مالية في سنوات الدراسة ؛

ان اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة مجلس الادارة والمسيرين لاتخاذ قرارات مناسبة في القدرة على الاستخدام الامثل لاصول الشركة لتوليد الربح وايضا المساهمين بالحصول على معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ قرارات رشيدة في اعادة استثمار اموالهم من حقوق الملكية في اصول الشركة.

ثالثا : نسب المديونية

نسبة إجمالي الالتزامات (مجموع الديون) إلى إجمالي الأصول :

تحسب هذه النسبة كما يلي :

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون / مجموع الأصول

0.5029 = 2018

0.4946 = 2019

0.4823 = 2020

0.4329 = 2021

التعليق

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل المالي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون من مجموع الأصول، حيث يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة، كما يفضل المساهمون أن تكون هذه النسبة مرتفعة لزيادة أرباحهم أو الحفاظ على رقابة المؤسسة التي من الممكن فقدانها في حالة زيادة رأس المال، بينما يفضلون الدائنون نسبة منخفضة من الديون لضمان تحصيل أموالهم عند تعرض المؤسسة للتصفية ؛
ففي سنة 2018 كانت هذه النسبة 50.29 بالمئة وهذا يعني بأن اصول المؤسسة تغطي كل ديونها الفصيرة والطويلة الاجل وهذا يشكل خطر نسبيا على المؤسسة ؛
مع تحسن الاوضاع المحاسبية للشركة، انخفضت بنسبة 0.02 بالمئة لتصبح 49.46 بالمئة في سنة2019 وفي هذه الحالة يمكن القول بأن اصول المؤسسة تغطي كل ديونها وهذا في صالحها لكن هذه النسبة لا تبعد كثيرا على50 بالمئة فهناك إحتمال الوقوع في الحالة التي كانت عليها المؤسسة ؛
إستمرت هذه النسبة بالانخفاض في سنة 2020 بنسبة 0.02 لتصبح 48.23 بالمئة بتخفيض استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل المالي للشركة، وفي 2021 اصبحت هذه النسبة 43.29 بالمئة وهذه النسبة في صالح المؤسسة، ويمكن ملاحظة بأن الاوضاع المالية المؤسسة في تطور مستمر؛
ان اثر تحليل هذه النسبة ساهم في توليد صورة واضحة حول مقدار استخدام مصادر التمويل الخارجية في هيكلها المالي بالنسبة للمساهمين وايضا للمدينين ومسيري الشركة لاتخاذ التدابير الازمة من المسيرين واخذ فكرة واضحة حول المخاطر المحتملة التي سوف تواجهها المؤسسة.

نسبة تغطية المصاريف المالية :

يمكن حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة تغطية المصاريف المالية = المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي العالي

2018 = 0.877

2019 = 0.887

2020 = 0.864

2021 = 0.861

التعليق :

توضح هذه النسبة مدى تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية المؤسسة خلال الفترة المالية، حيث كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان ذلك في صالح المؤسسة، أما إذا زادت المصاريف المالية انعكس ذلك على تكاليف المؤسسة بزيادة، وبالتالي عدم تحكم المؤسسة في مصاريفها وعدم تحقيق التوازن المالي ؛

في سنة 2018 كانت هذه النسبة تساوي 87.7 بالمئة وهذا يعني بأن رقم الأعمال السنوي يغطي كل المصاريف المالية للسنة المالية وهذا في صالح الشركة ؛

ان هذه النسبة ارتفعت من2018الى 2019ب 0.01 لتصبح 88.7 بالمئة، وانخفضت ب0.02 بالمئة في سنة 2020 لتصبح 86.4 بالمئة، وانخفضت بمعدل ضئيل في 2021 ليصبح 86.1 بالمئة، هذا يعني وجود تحكم جيد في مصاريف المؤسسة وتحقق توازن مالي جيد ؛

ان اثر التحليل المالي للنسبة ساهم في تقديم معلومة محاسبية تتمتع بالموثوقية لمساعدة مسيرين الشركة للاتخاذ التدابير الملائمة، ومحافظ الحسابات في مراجعة القوائم المالية للشركة لاعداد تقريره.

رابعا : نسب الهيكلة المالية

– نسبة الاستقلالية المالية :

تحسب نسبة الاستقلالية من خلال الصيغة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

او

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

2018 = 0.497

2019 = 0.505

2020 = 0.518

2021 = 0.567

التعليق :

تستخدم هذه النسبة في قياس مدى تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية في هيكلها التمويلي، ونرى بأن هذه النسبة في تزايد مستمر في الأربع سنوات التي درسناها، ففي سنة 2018 كانت هذه النسبة موجبة تساوي 49.7 بالمئة وهذا يعني بأن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية بهذه النسبة ؛

في سنة 2019 زادت هذه النسبة بنسبة ب1.6 بالمئة ويمكن ملاحظة بأن هذه النسبة تجاوزت ال50 بالمئة لأول مرة (50.5 بالمئة) وهذا دليل على تحسن الأوضاع المالية للمؤسسة بعد تسديد جزء من ديون السنة السابقة، ففي هذه الحالة يمكن القول بأن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية ؛

نفس الكلام يمكن قوله لسنتي 2020 و 2021، ما يمكن قوله فقط هو ان النسبة ارتفعت ب2.75 بالمئة من 2019 الى 2020 (51.8 بالمئة) وب2.46 بالمئة من 2020 الى 2021 (56.7 بالمئة) ؛

ان اثر التحليل المالي لهذه النسبة ساهم في مساعدة المسيرين وايضا المستثمرين وحتى الموردين في وضوح مدى تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية في هيكلها المالي لاتخاذ قرارات مناسبة لإستثمار او تعديل السياسات المالية المتبعة.

– نسبة الاستدانة :

تحسب من خلال العلاقة التالية :

الاستدانة = الديون المالية / الأموال الخاصة

2018 = 1.01

2019 = 0.979

2020 = 0.932

2021 = 0.763

التعليق :

تسمح هذه النسبة بقياس التبعية المالية للمؤسسة اتجاه المؤسسات المقرضة، ففي سنة 2018 كانت هذه النسبة اكبر من 101 بالمئة وهذا يعني بأن ديون المؤسسة اتجاه الغير اكبر من أموالها الخاصة وهذا يشكل خطر على المؤسسة فلابد من إيجاد حلول لتسديد الديون حتى تنخفض هذه النسبة ؛
في 2019 انخفضت هذه النسبة ب3.07 بالمئة أين أصبحت 97.9 بالمئة هذا يعني ان ديون المؤسسة انخفضت وذلك نتيجة الاجراءات المتخذة، وواصلت هذه النسبة بالانخفاض في 2020 ب4.8 بالمئة لتصبح 93.2 بالمئة اين ان الديون واصلت بالانخفاض ؛
اما بالنسبة لسنة 2021 اين انخفضت كثيرا هذه النسبة ب18.13 بالمئة وأصبحت 76.3 بالمئة وذلك راجع للسيايت المالية المتبعة و الانتعاش الاقتصادي من ازمة كورونا ؛

ان تحليل هذه النسبة ساهم في توضيح المركز المالي للشركة وقياس تبعيتها المالية للمؤسسات المقرضة ومساعدة مسيرين الشركة لاتخاذ قرارات ملائمة، ومحافظ الحسابات للتدقيق على تدفق الاموال في الشركة.

خامسا : نسب التوازن المالي

– نسبة التغطية الخاصة للأصول الثابتة :

تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية :

التغطية الخاصة للأصول الثابتة = الأموال الخاصة / الأصول الغير جارية

2018 = 3.38

2019 = 4.26

2020 = 4.28

2021 = 4.53

التعليق :

تستخدم هذه النسبة في قياس مدى قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تغطية مجموع تثبيتاتها، وهي أيضا مقياس لنسبة رأس المال العامل للمؤسسة، إذا كانت هذه النسبة أكبر من (100%) فإن المؤسسة تتمتع

باستقلالية مالية في تغطية تثبيتاتها دون حاجتها للاستدانة، وما يمكن ملاحظته هو أن هذه النسبة في تزايد مستمر اذ انها زادت بنسبة 26.04 بالمئة من 2018 الى 2019، وب7.69 بالمئة 2019 الى 2020، وب5.84 بالمئة من 2020 الى 2021 ؛

في كل السنوات كانت النسبة تفوق ال100 بالمئة، اذ انها كانت بالتقريب 338 بالمئة في سنة 2018، 426 بالمئة في سنة 2019، 428 بالمئة في 2020، و453 بالمئة في 2021، وهذا ما يبين قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تغطية مجموع تثبيتاتها وتمتعها بالاستقلالية المالية دون توجهها للاستدانة، ان اثر التحليل المالي لهذه النسبة ساهم في مساعدة المسيرين ومجلس الادارة في معرفة الاستقلالية المالية للمؤسسة و اتخاذ التدابير الملائمة.

– نسبة توازن الخزينة :

وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة توازن الخزينة = خزينة الأصول / خزينة الخصوم

2018 = 1.78

2019 = 1.78

2020 = 1.94

2021 = 1.67

التعليق :

نعلم أنه إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 فإنه مؤشر إيجابي يدل على أن خزينة المؤسسة موجبة، ما يمكن ملاحظته أولا هو أن النسبة موجبة لأنها أكبر من 1، فخزينة الأصول تغطي كل حزينة الخصوم في المدروسة، في سنة 2018 و2019 كانت هذه النسبة أكبر من 1 وهذا يعني ان الخزينة موجبة، فارتفعت وأصبحت 1.94 في 2020 وانخفضت وأصبحت 1.67 في 2021 ؛

ان اثر تحليل المالي لهذه النسبة ساهم في مساعدة كل من الإدارة الداخلية للمؤسسة لاتخاذ القرارات اللازمة، والمستثمرين لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

سادسا : نسب النشاط

مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال :

تحسب هذه المدة كما يلي :

مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال=(احتياج رأس المال العامل للاستغلال/ رقم الأعمال)x360 يوم

89.52 = 2018

83.89 = 2019

130.21 = 2020

329.17 = 2021

التعليق :

سنة 2018 احتاجت المؤسسة الى 89 يوم لتغطية احتياج رأس المال العامل للاستغلال أي في 30 مارس 2018 ؛

في سنة 2019 احتاجت المؤسسة الى مدة اقل لتغطية احتياج رأس المال العامل للاستغلال فاحتاجت الى 83 يوم أي في 24 مارس 2019، وفي 2020 احتاجت المؤسسة الى مدة اكبر لتغطية احتياج رأس المال العامل للاستغلال، وهذا راجع الى ال9 اشهر من دون عمل بسبب وباء كورونا والازمة الاقتصادية، فاحتاجت الى 130 يوم أي في 9 ماي 2020، ويجب على المؤسسة اتخاذ تدابير ملائمة و تغيير السياسة المالية لحل هذه المشكل باجراء التغيرات في استخدامات وموارد الاستغلال ؛

في 2021 احتاجت المؤسسة الى مدة اكبر من في 2020 لتغطية احتياج رأس المال العامل للاستغلال، فاحتاجت الى 329 يوم أي في 25 أكتوبر 2021 وهذا مايعبر عن فشل الاصلاحات والتدابير المتخذة ؛

ان اثر تحليل هذه النسبة ساهم في مساعدة المسيرين ومجلس الادارة في معرفة مدة تغطية راس المال العامل للاستغلال وتبني سياسات مناسبة لحل مشكلة طول هذه المدة.

– معدل دوران المخزون :

يمكن حساب معدل دوران المخزونات من خلال العلاقة التالية :

معدل دوران البضاعة (او المواد الأولية) = تكلفة شراء البضاعة او المواد الأولية / متوسط مخزون البضاعة او المواد الأولية ؛

33.19 = 2019

15.33 = 2020

11.45 = 2021

التعليق :

في سنة 2019 كانت البضائع والمواد الاولية تحتاج الى حوالي 33 يوم ليتم استخدامها اي ليتم اخراجها من المخزن، وهذه المدة انخفضت ب18 يوم في سنة 2020 حيث اصبحت تحتاج الى معدل 15 يوم ليتم استخدامها، وواصلت هذه المدة بالإنخفاض في سنة 2021 لتحتاج الى 11 يوم للدوران او الاستخدام وذلك راجع للاجراءات المتبعة في مراقبة المخزون ورفع نسبة المبيعات مما يسرع من مدة تحصيل السيولة المالية من الزبائن ؛

ان اثر التحليل المالي في هذه النسبة ساهم في مساعدة المسيرين في تحصيل معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة حول المخزون، والزبائن على معلومات ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الشراء.

– مدة تحصيل الزبائن :

وهي تحسب كما يلي :

متوسط مدة تحصيل الزبائن = (متوسط حساب الزبائن واوراق القبض / رقم الاعمال السنوي الآجل) x 360 يوم

146.57 = 2018

179.99 = 2019

244.12 = 2020

180.38 = 2021

التعليق :

كما رأينا في الجانب النظري تعبر هذه المدة عن الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة (الزبائن وأوراق القبض) إلى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة السياسة التجارية للمؤسسة في التعامل مع زبائنها، وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة ؛

في سنة 2018 كان متوسط مدة التحصيل من الزبائن 146 يوم، أي في 26 ماي 2018، وزادت المدة ب33 يوم لتصبح179يوم في سنة 2019، اي في 28 جوان 2019، وهذا يدل على فشل السياسات المالية المتبعة في التحصيل من الزبائن مما يؤثر سلبا على السيولة المالية للمؤسسة ؛

هذه المدة زادت ب64 يوم لتصبح 244 يوم في 2020، اي في 31 اوت 2020، يجب تخفيض مدة التحصيل من الزبائن باكبر قدر ممكن ؛

انخفضت المدة لتصبح 180 يوم في 2021، اي في 29 جوان 2021، ويدل ذلك على الشروع في اتخاذ التدابير الازمة لتحسين الوضع ؛

ان اثر التحليل لهذه النسبة ساهم في مساعدة المسيرين في اتخاذ التدابير الملائمة من خلال المعلومات المحاسبية حول التحصيل من الزبائن، والمساهمة في فهم اجراءات التحصيل بالنسبة للزبائن.

– مدة التسديد للموردون :

وهي تحسب كما يلي :

متوسط مدة التسديد للموردين = (الموردون + أوراق الدفع) / المشتريات السنوية الآجلة)360 x يوم

92.53 = 2018

92.33 = 2019

155.92 = 2020

90.46 = 2021

التعليق :

كما رأينا سابقا، يعبر هذا المؤشر عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها اتجاه مورديها، فهي تجسد الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة (موردون وحسابات دائنة) إلى تاريخ تسديده، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، وتتبع هذه المدة بدورها السياسة التجارية للمؤسسة في التعامل مع مورديها، وعموما كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل ؛

في سنة 2018 و2019 كان متوسط المدة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها اتجاه مورديها 92 يوم، اي بتواريخ 2 افريل 2018 و2 افريل 2019 ؛

هذه المدة زادت ب63 يوم لأن المؤسسة لم تعمل 9 اشهر نظرا لتفشي وباء كورونا والازمة الاقتصادية، لتصبح 155 يوم في سنة 2020، اي في 3 جوان 2020، هذا يستلزم اتخاذ اجراءات لتقليص مدة التسديد مما يتناسب مع تحصيلات الزبائن وتحقيق التوازن المناسب ؛

مع تحسن الاوضاع اخفضت ب95 يوم في سنة 2021 لتصبح المدة 90 يوم اي بتاريخ 31 مارس 2021 وهذه مدة يجب ان تعدل لتتناسب مع سياسة تحصل الاموال من الزبائن وعدم خلق فجوة كبيرة بينهما ؛

ان اثر التحليل المالي لهذه النسبة ساهم في مساعدة المسيرين في تعديل السياسات المالية لمدة التسديد للموردين، وتقديم معلومات محاسبية موثوقة للموردين بالنسبة لمدة التسديد واتخاذ قرارات ملائمة.

المطلب الثالث : التحليل المالي لشركة آل دوداح باستعمال نماذج التنبؤ بالفشل المالي

أولا : نموذج كيدا :

يأخذ نموذج كيدا شكل المعادلة التالية :

$$Z= 1.042\ X1+ 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أن :

X1 يمثل صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الأصول ؛

X2 يمثل مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم ؛

X3 يمثل الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ؛

4X يمثل صافي المبيعات إلى مجموع الأصول ؛

X5 يمثل النقدية إلى مجموع الأصول.

1.075 = 2018

0.929 = 2019

0.932 = 2020

1.918 = 2021

التعليق

كما قلنا في الجانب النظري فإن إذا كانت قيم (Z) وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنه يكون مهددا بالفشل، مع العلم بأن هذا النموذج صادق بنسبة 90 بالمئة ؛

في سنة 2018 كانت النتيجة موجبة (1.075) وهذا يعني بأن المؤسسة ليست مهددة بخطر الإفلاس فالمشروع هنا يكون في حالة امان ؛
انخفضت هذه النسبة تحت 1 سنتي 2019 و2020 وخاصة المسبب في ذلك جائحة كورونا لكن لا يوجد خطر الإفلاس لان النتيجة موجبة، ما يمكن قوله فقط هو ان هذا يعكس القيم الجيدة للقيمة المضافة الاقتصادية بالاضافة الى الهامش الامان الجيد المحقق من عائد راس المال المستثمر ومعدل تكلفة الاموال والقدرة على توليد الارباح من هذه الاموال المستثمرة، ولازالت الشركة في حالة امان ؛

اما في 2021 فالقيمة ارتفعت ب0.986 فالمؤسسة ليست مهددة بالإفلاس إضافة الى ان القيمة اكبر من 1 (1.918)، وهي قيمة جيدة بعد نجاح اجراءات زيادة هامش الامان وتحسن الاوضاع الاقتصادية، والشركة لازالت في حالة امان، من هنا يمكن القول بأن حسب نموذج كيدا فإن شركة دوداح ليست مهددة بخطر الإفلاس ؛

ان اثر التحليل المالي لهذا النموذج ساهم في مساعدة المسيرين الشركة ومجلس الادارة وايضا المستثمرون بمعرفة حالة المركز المالي للشركة وهل هي مهددة بالافلاس وكم يبلغ هامش امانها لاتخاذ تدابير وقرارات ملائمة ومناسبة لاستمرار الشركة.

ثانيا : نموذج غوردان سبينقايت :

يأخذ نموذج غوردن سبينقايت شكل المعادلة التالية:

$$Z = 1.03X1 + 3.07X2 + 0.66X3 + 0.4X4$$

حيث أن :

X1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول ؛
X2 : الربح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول ؛
X3 : صافي الربح قبل الضرائب إلى الخصوم المتداولة ؛
X4 : المبيعات إلى مجموع الأصول ؛

2018 = 8.67

2019 = 8.96

2020 = 6.42

2021 = 11.13

التعليق

كما رأينا سابقا فإن كلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت Z أقل من 0.862 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

ففي سنة 2018 كان Z يساوي 8.67 وهي قيمة بعيدة جدا على 0.862 وهذا يعني ان المؤسسة ليست مهددة بخطر الإفلاس ؛

يمكن قول نفس الكلام في سنة 2019 حيث ان القيمة زادت ب0.29، هذا يدل على ان للشركة هامش امان جيد،

في سنة 2020 ان قيمتها تراجعت ب2.54 مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع بشكل كبير الى جائحة الكورونا اين الشركة لم تقم بأي نشاط إلا الثلاث الأشهر الأولى من نفس السنة ولكن هذا لا يعني ان المؤسسة مهددة بالفشل المالي ؛

اما في سنة 2021 اين عادت الشركة الى نشاطها العادي فالقيمة أصبحت 11.13 أي انها زادت ب4.71 مقارنة ب 2020 ويدل على ان السياسة المالية المتبعة جيدة وتتكتع بهامش امان ممتاز، ومن هنا يمكن القول بأن حسب نموذج سبينقايت فإن شركة دوداح ليست مهددة بخطر الإفلاس ؛

ان اثر التحليل المالي لهذا النموذج ساهم في مساعدة المسيرين ومجلس الادارة والبنوك في حالة طلب قروض وتقييم حالة الشركة و مركزها المالي وهل لديها هامش امان يساعدها في الافاء بالتزاماتها واتخاذ قرارات مناسبة بفضل المعلومات الدقيقة والملائمة.

خلاصة الفصل :

وفي ختامنا لهذا الفصل يمكن القول بأن الشركة ذات المسؤولية المحدودة دوداح كانت شركة تضامن قبل أن تكون شركة ذات المسؤولية المحدودة، تقوم بالعديد من النشاطات متعلقة بمجال الزراعة كاستراد والتسويق للمبيدات الزراعية مثلا، وبقيامنا بعملية التحليل المالي لقوائمها المالية اتضح لنا أن هذه الشركة تتمتع بموارد مالية هامة وهي في تطور مستمر باستثناء سنة 2020 أن علقت الشركة نشاطاتها لمدة أكبر من تسعة أشهر بسبب وباء كورونا أين كانت بعض النسب تقترب إلى الصفر خاصة المتعلقة بالنتيجة الصافية للسنة المالية، ورغم ذلك لم تحقق الشركة نتيجة سالبة وهذا ما يدل على أنها لديها احتياطات مالية لتغطية خساراتها، وهذا التحليل المالي كان له دور بارز في الإفصاح المحاسبي لنتائجها المالية التي ساعدت أصحاب المصلحة على رأسهم المسيرين الداخليين والهيئات الرقابة الخارجية كمحافظ الحسابات في اتخاذ قرارات صائبة في مصلحة كلا الطرفين، أين يظهر هنا دور وأثر التحليل المالي في الإفصاح المحاسبي للشركة ذات المسؤولية المحدودة للخدمات العامة والتجارية آل دوداح.

خاتمة :

أصبحت مهنة المحاسبة تلعب دورا فعالا في حماية المؤسسة، خاصة في ضل العلاقة الوطيدة بينها وبين مختلف مستخدمين لمخرجاتها التي تتمثل في القوائم المالية، حيث مع تطور المحاسبة وتطور معها الحاجة الى المعلومة المحاسبية لتقييم نشاطها ومقارنتها مع مؤسسات اخرى وذلك لفائدة الاطراف الداخلية المؤسسة والمتمثلون اساسا في الإدارة والمسيرين والاطراف الخارجية كمحافظ الحسابات والمستثمرين لاتخاذهم لقرارات تؤثر على مستقبل المؤسسة، ومن ثم تظهر ضرورة الجهر بالقوائم المالية المتمثلة في الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات في الأموال الخاصة، من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب لإظهار المعلومات المالية التي تظهر فيها.
للتحليل المالي أثر هام في عملية الافصاح المحاسبي لكونه يظهر معلومات محاسبية ملائمة واكثر موثوقية، من خلال النسب والمؤشرات التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.
من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها في الشركة ذات المسؤولة المحدودة دوداح، تبين لنا هذا الأثر تطبيقيا، فكما قلنا سابقا، للشركة اطراف خارجية مثل الزبائن ومحافظ الحسابات والمستثمرين التي تتعامل معهم ولابد من هذه الاطراف معرفة الوضع المالي المؤسسة، فلا بد من المستثمر مثلا معرفة نسب الاستقلالية المالية، فحسب التحاليل المالية التي قمنا بها للشركة عن طريق استخدام نسب التحليل المالي، مؤشرات التوازن المالي، وكذا مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي ؛
نستنتج ان اثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي ساهمت في مساعدة مختلف الاطراف الداخلية كمجلس الادارة والمسيرين والاطراف الخارجية كالزبائن ومحافظ الحسابات والمستثمرين لاتخاذ قرارات مناسبة.

اختبار صحة الفرضيات

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الفرعية الاولى : من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة دراسة الحالة تبين مايلي :

– راس المال العامل الدائم موجب اي ان المؤسسة تحقق توازن مالي جيد وان الاموال الدائمة مولت كليا الاصول الثابتة، ويدل ذلك على فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرت المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، وتستطيع المؤسسة في هذه الحالة مواجهة المشاكل الغير متوقعة في حالة حدوثها.

– احتياج راس المال العامل موجب هذا يعني أن احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال وان الاصول المتداولة غطت الخصوم المتداولة والمؤسسة لديها هامش امان.

– الخزينة موجبة وهذا يفسر وجود هامش امان للمؤسسة لمواجهة الاخطار المحتملة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

بإستخدام هذه المعلومات الدقيقة والموثوقة التي سوف يكون لها اثر كبير في مساعدة مختلف الاطراف الداخلية من مجلس الادارة والمسيرين، والاطراف الخارجية كمحافظ الحسابات والزبائن لإتخاذ قرارات ملائمة ومناسبة ؛

ومنه فانه حسب ماتقدم يتم قبول الفرضية الفرعية الاولى : يؤثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي لمساعدة الاطراف الداخلية والخارجية.

الفرضية الفرعية الثانية : من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة دراسة الحالة تبين مايلي :

– نسب السيولة العامة موجبة يعني تستطيع الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة، ولكن نسبة السيولة المختصرة التي توضح قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية بعد طرح المخزون منخفضة ويوجد فائض في السيولة ؛

– نسب المردودية موجبة ونلاحظ ان مبيعات المؤسسة انخفظت بشكل مستمر خلال السنوات الثلاث ثم ارتفعت لتبتعد المؤسسة من حالة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وذلك لوجود هامش امان ؛

– نلاحظ ان نسب الاستقلالية موجبة ومرتفعة وان المؤسسة تتمتع باستقلالية في هيكلها المالي ؛

– نسب المديونية مرتفعة وهذا يدل على ان المؤسسة تعاني من التبعية وان ديون المؤسسة اتجاه الغير اكبر من أموالها الخاصة وهذا يشكل خطر على المؤسسة ؛

– نلاحظ ان نسب التوازن المالي موجبة ومرتفعة اذا المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية في تغطية تثبيتاتها دون حاجتها للاستدانة، وحتى نسبة توازن الخزينة موجبة ومرتفعة فخزينة الأصول تغطي كل خزينة الخصوم في المؤسسة وان لديها هامش امان وتحقق التوازن المالي ؛

بإستخدام هذه المعلومات الدقيقة والموثوقة التي سوف يكون لها اثر كبير في مساعدة مختلف الاطراف الداخلية من مجلس الادارة والمسيرين، والاطراف الخارجية كمحافظ الحسابات والزبائن لإتخاذ قرارات ملائمة ومناسبة ؛

ومنه فانه حسب ماتقدم يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية : يؤثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال نسب التحليل المالي لمساعدة الاطراف الداخلية والخارجية.

الفرضية الفرعية الثالثة : من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة دراسة الحالة تبين مايلي :

– نموذج كيدا نلاحظ ان النسبة موجبة وهذا يعني بأن المؤسسة ليست مهددة بخطر الإفلاس فالمشروع هنا يكون في حالة امان، هذا يعكس القيم الجيدة للقيمة المضافة الاقتصادية بالاضافة الى الهامش الامان الجيد المحقق من عائد راس المال المستثمر ومعدل تكلفة الاموال والقدرة على توليد الارباح من هذه الاموال المستثمرة وتمتع المؤسسة بهامش امان ؛

– نموذج غوردن سبينقايت نلاحظ ان النسبة موجبة ومرتفعة ويدل ذلك على ان المؤسسة تتمتع بهامش امان جيد وانها غير معرضة لخطر الافلاس او الفشل المالي بسبب مركزها المالي الجيد.

بإستخدام هذه المعلومات الدقيقة والموثوقة التي سوف يكون لها اثر كبير في مساعدة مختلف الاطراف الداخلية من مجلس الادارة والمسيرين، والاطراف الخارجية كمحافظ الحسابات والزبائن والمستثمرين لإتخاذ قرارات ملائمة ومناسبة ؛

ومنه فانه حسب ماتقدم يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية : يؤثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي لمساعدة الاطراف الداخلية والخارجية.

الفرضية الرئيسية :

من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة دراسة الحالة، تبين ان لتحليل المالي اثر في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسة دراسة الحالة، ومنه بعد قبول جميع الفرضيات الفرعية الثلاثة، فانه يتم قبول الفرضية الرئيسية : يؤثر التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال مؤشرات التوازن الماليونسب التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي لمساعدة الاطراف الداخلية والاطراف الخارجية.

نتائج البحث :

– ان حالة المؤسسة جيدة وتحقق توازن مالي في السنتين الاولى 2018 و2019 في حالة دراسة، بما ان راس المال العامل والخزينة كذلك موجبة واحتياجات راس المال العامل موجبة الذي يعني أن احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال، وتمتعها بهامش امان جيد لمواجهة المخاطر المستقبلية ؛

– في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا توقف النشاط بعد عمل ثلاث اشهر فقط مما ادى ذلك للانخفاض الكبير في هامش أمان المؤسسة بسبب نقص السيولة وذلك حسب انخفاض نسب السيولة المختصرة والسيولة العامة، وانخفاض الشديد لنسبة هامش الربح الاجمالي الذي وصل الى 0,07 بالمئة، وذلك يدل على العجز في الارباح المحققة من المبيعات ادى ذلك لصعوبات بالوفاء بالتزامات المؤسسةفي تلك الفترة، ورغم ذلك بقيت تتمتع بهامش امان ؛

– في سنة 2021 تحسن الوضع الاقتصادي وعودت النشاط الاقتصادي الى حالته الطبيعية وحسب تحليل نسب التوازن المالي التي كانت موجبة ومرتفعة بنسبة 453 بالمئة في 2021، وهذا ما يبين قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تغطية مجموع تثبيتاتها وتمتعها بالاستقلالية المالية دون توجهها للاستدانة وتمتعها بهامش امان جيد ؛

– ان التحليل بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي مثل نموذج كيدا ونموذج غوردن سبينقايت برهن ان المؤسسة حالة الدراسة غير معرضة لخطر الافلاس وذلك للنسب الموجبة التي تتمتع بها وتحقيقها للتوازن المالي ووجود هامش امان جسد لمواجهة الاخطار المستقبلية.

اقتراحات :

– على المؤسسة التركيز على اهمية التحليل المالي في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية والاستخدام الافضل له ؛

– على المؤسسة محاولة تحسين نسبة الهامش على الربح الاجمالي ورفع نسبة المبيعات ؛

– على المؤسسة تركيز على مختلف نماذج التنبؤ بالفشل لتعديل على سياستها المالية المستقبلية ؛

– محاولة المؤسسة الرفع من رأس المال العامل من خلال توجيه الأموال الخاصة إلى استثمارات أكثر ربحية، للرفع من المردودية المالية للأموال الخاصة ؛

– ينبغي على الإدارة المالية للمؤسسة بحكم أهميتها و حجمها و نوعية نشاطها، خصوصا بعد الانفتاح الاقتصادي، أن تولي اهتماما و عناية لتحليل القوائم المالية لأنها تسمح بمعرفة حالة و مركز المؤسسة و توجيه السياسات، وبالتالي اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة ؛

– اعتماد الطرق التسييرية الحديثة، واتخاذ القرارات باستعمال أفضل تقنيات التحليل المالي في تطوير السياسات المالية، لتفادي الأخطاء ومعالجتها في الوقت المناسب.

آفاق البحث :

وبإنجازنا لهذا البحث، استطعنا استنتاج آفاق البحث والمتعلقة بمواضيع أخرى لها علاقة بموضوعنا والتي نتمنى أن يتم البحث عليها مستقبلا، ومن بين هذه المواضيع :

– أثر الشفافية في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية.

– أثر الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في التحليل المالي.

– تأثير الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات

– دور الإفصاح المحاسبي على تحقيق ثقة المساهمين.

قائمة المراجع :

أولا : الكتب

– لطفي امين اسيد احمد، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

– صادق الحسيني، **التحليل المالي والمحاسبي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998.

– بعداش عبد الكريم، **المحاسبة العامة 1**، دار الصفحات الزرقاء الدولي، الجزائر، الطبعة الاولى، 2019.

– طلال محمد علي الججاوي، وهدى امين علوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، العراق، 2016.

– محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، المكتب الجامعي الحديث، 2009، الاسكندرسة.

– محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009.

– شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

– محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2003.

– وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

ثانيا : المجلات

- عمامرة ياسمينة، وبلحياني خديجة، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 1.

- سلطاني وفاء، وبن عيشي عمار، **مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الافصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 8.

- عبد الرحيم مروة، **واقع الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر**، مجلة المدبر، المجلد 62، العدد 2.

- معمري خيرة، وقورين حاج قويدر، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 2، العدد 21.

- فضل الله احمد عابد، وشهلاء نعمة عنون، **دور الإفصاح المحاسبي الالزامي في كفاءة القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة بابل للبحوث العلمية والتطبيقية، المجلد 29، العدد 1، جامعة بابل، بابل.

- صديق مسعود، وصديقي فؤاد، **محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 1، العدد 2.

- صدام كاطع هاشم، وإيهاب هاشم عبد الله، **انعكاس الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد 1.

- وسام بخيت كاظم عبود، ومصطفى وليد كاظم شرقي، **الإفصاح ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد 34.

- صديق مسعود، وصديقي فؤاد، **محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 1، العدد 2.

- قاسم محمد دهش، **أثر الإفصاح المحاسبي في مخاطر انهيار أسعار الأسهم وانعكاساته على القيمة السوقية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 4.

- مؤيد الحسين الفضل، **القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية وأثره في اعداد القوائم المالية**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 66، الجزء 1.

- خالد علي الدباس سميرة، التحليل المالي وأنواعه وأهميته في المؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الخامس، العدد خمسون.

– حنان محمد جاسم، ولقمان محمد أيوب الدباغ، **تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية في مخاطرة الائتمان**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 57، الجزء الثاني.

– صدام كاطع هاشم، وايهاب هاشم عبدل، **انعكاس الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد 1.

– حسناء مشري، وآخرون، **دور نظام تخطيط الموارد ERP في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 7، المجلد 1.

– سلامي منير، وآخرون، **السير المالي وعلاقته بجودة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 9.

– بوخروبة الغالي، ودواح بلقاسم، **مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 6، المجلد 2.

– احمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة المدبر، المجلد 7، العدد 2.

– الحيزاين أسامة، ومحمود سعيد جلول، **دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية**، مجلة الإدارة العامة، العدد 3، المجلد 47.

– طحاح فضيلة، وقمان عمر، **دور النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، المجلد 13.

– ثائر صبري محمود كاظم الغبان، **تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، الطبعة الأولى، العدد 27.

– زغدار احمد، وسفير محمد، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS)**، مجلة الباحث، عدد 7، المجلد 1.

– تقرارت يزيد، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ضل الإصلاح المحاسبي**، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني، جامعة الجزائر، 2014، ص123-125.

– تانيا قادر عبد الرحمن، **أثر الإفصاح المحاسبي على التحليل المالي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد 2، كلية القانون، كركوك، 2007.

– محمد فضل المولى، **أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في مراجعة القوائم المالية المعدة وفق المعايير الإسلامية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 1، العدد 5، جامعة الجزيرة، السودان، 2020.

– احمد مهدي صالحي، ووليد عاشور خالد، **تقييم فعالية حكومة تقنيات المعلومات في لتحقيق سلامة وموثوقية القوائم المالية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، جامعة واسط، العراق، 2018.

– الحاج احمد فوزي، واخرون، **المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 6، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

– عيشور ذهبية، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد السادس، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2017.

– طالب عبد العزيز، وبلمداني محمد، **مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة زيان عشور، الجلفة، 2020.

– احمد مهدي صالحي، ووليد عاشور خالد، **تقييم فعالية حكومة تقنية المعلومات في تحقيق سلامة وموثوقية القوائم المالية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2018.

– علي خلف قاطع الجبوري، **موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 12، العدد 3، جامعة التقنية الجنوبية، المعهد التقني، الناصرية، 2017.

– صحراوي ايمان، يبالة فريد، **جودة القوائم المالية في ضل النظام المحاسبي المالي**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4، العدد 01، الجزائر، 2020.

- جرد نور الدين، وايت محمد مراد، **قراءة في الخصائص النوعية المعلومات المالية المفيدة بين منضور النضام المحاسبي المالي ومنضور المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2018.

- حرفوش انيسة، **البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية**، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، الترقيم الدولي الموحد 7641-2661، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة.

- مهند جعفر حسن حبيب، **أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، جامعة شندي، شندي، 2020.

- عبد الفتاح سعيد السرطاوي، وعادل عيسى حسان، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء املالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019.

- فراونة حازم احمد، **أثر اعتماد المصاريف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 3، جامعة ابي بكر الصديق، تلمسان، 2018.

- عالية غالمي، **التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي**، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018.

- مصطفى كاضمي نجف ابادي، وحمزة حسنين عبد المنعم حكيم، **دور التحليل المالي في الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية**، مجلة كلية الكوت الجامعة، الطبعة 5، العدد 1، العراق، 2020.

- محمود عزت، ايمن هشام، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، بغداد، 2016.

- محمود عزت اللحام، وايمن هشام عزريل، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، نابلس، 2016.

– عوني محمد الصغير، وزهواني رضا، **التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2022.

– حسين سالم رشيد، **دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 104، معهد الإدارة التقني، جامعة الإدارة الوسطى، بغداد، 2017.

ثالثا : المذكرات والرسائل

– بن حمادي سمية، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016–2017.

– ناجي بن يحي، **جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

– شادلي اكرام، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2012/2013.

– حورية بوقندورة، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2016–2017.

– أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2015–2016

– بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014–2013.

– إليهم فؤاد، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر نظام LMD، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014–2015.

– طرية سميرة، آخرون، **ادوات التحليل المالي الحديثة ودورها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2021/2020.

– حسن سليمان محمد أبو عودة، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين**، بحث قدم استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2016–2017.

– عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة**، رسالة قدمت استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة–.

– حليمة خليل الحرجاوي، **دور التحليل المالي المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم**، رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2007–2008.

رابعا : المحاضرات

– بنية محمد، **تسويق فندقي وسياحي**، السنة الاولى ماستر تخصص تسويق وخدمات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018–2019.

– سايح فريد، **التحليل المالي**، السنة الثالثة ليسانس محاسبة ومالية، جامعة الجزائر 3، 2021–2022.

– شنوف شعيب، **التحليل المالي**، السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة امحمد بوقرة، 2022–2023.

خامسا : المداخلات

– نمر محمد الخطيب، وصديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي الماليSCF)**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية، 2 ديسمبر 2019، جامعة قاصدي مرباح.

الملاحق :

الملحق 1 : الميزانية الختامية لشركة ذات المسؤولية المحدودة آل دوداح

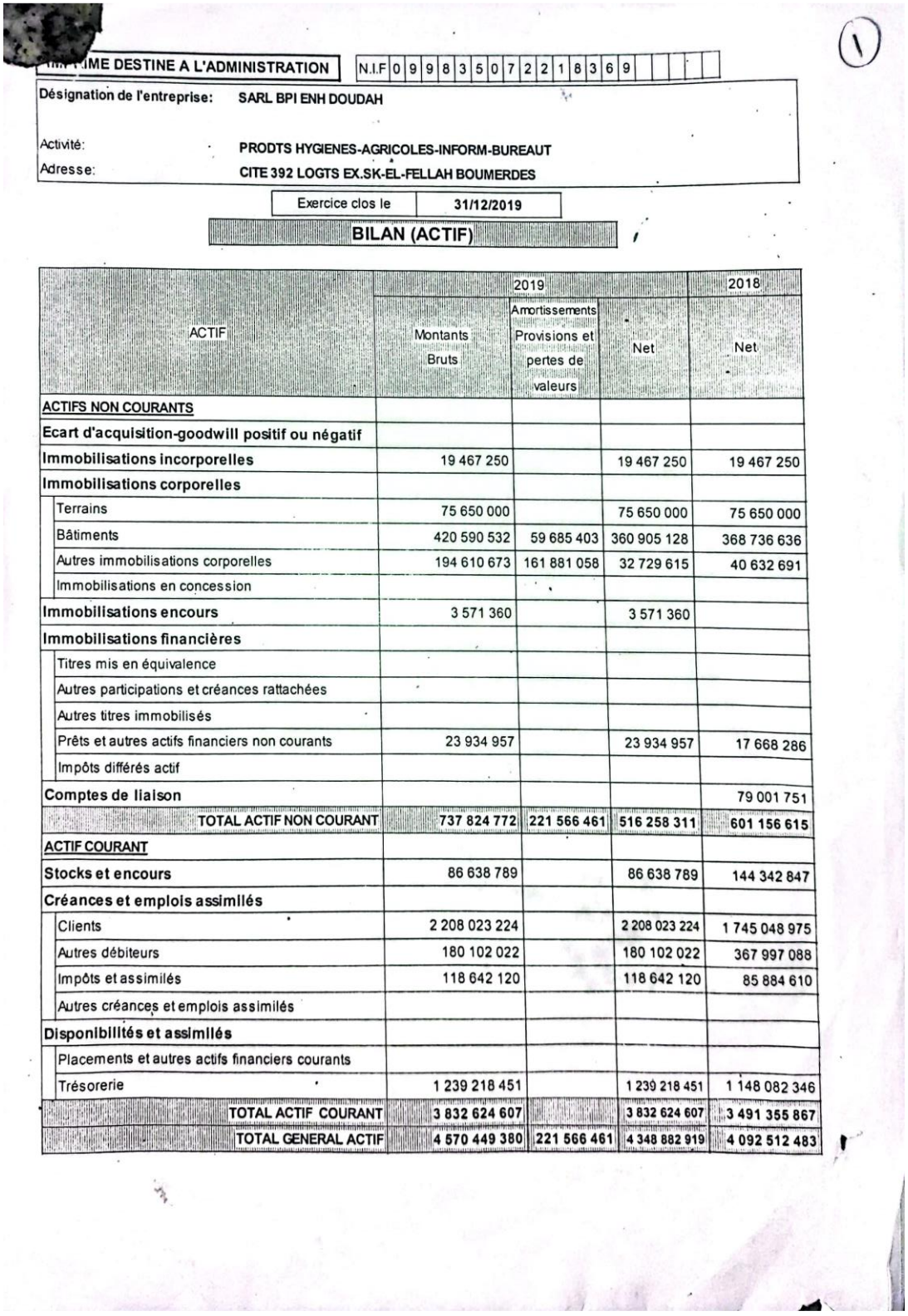

(١)

IME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH

Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT

Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	19 467 250		19 467 250	19 467 250
Immobilisations corporelles				
Terrains	75 650 000		75 650 000	75 650 000
Bâtiments	420 590 532	59 685 403	360 905 128	368 736 636
Autres immobilisations corporelles	194 610 673	161 881 058	32 729 615	40 632 691
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	3 571 360		3 571 360	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	23 934 957		23 934 957	17 668 286
Impôts différés actif				
Comptes de liaison				79 001 751
TOTAL ACTIF NON COURANT	737 824 772	221 566 461	516 258 311	601 156 615
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	86 638 789		86 638 789	144 342 847
Créances et emplois assimilés				
Clients	2 208 023 224		2 208 023 224	1 745 048 975
Autres débiteurs	180 102 022		180 102 022	367 997 088
Impôts et assimilés	118 642 120		118 642 120	85 884 610
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 239 218 451		1 239 218 451	1 148 082 346
TOTAL ACTIF COURANT	3 832 624 607		3 832 624 607	3 491 355 867
TOTAL GENERAL ACTIF	4 570 449 380	221 566 461	4 348 882 919	4 092 512 483

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH

Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT

Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 000 000 000	1 000 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	50 000 000	50 000 000
Ecart de réévaluation	104 894	104 894
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	163 829 189	180 102 670
Autres capitaux propores - Report à nouveau	983 894 532	803 791 835
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**2 197 828 616**	**2 033 999 400**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		136 499 805
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		**136 499 805**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 041 397 084	970 155 957
Impôts	287 746 652	182 805 059
Autres dettes	126 788 327	124 483 049
Trésorerie passif	695 122 238	644 569 211
TOTAL III	**2 151 054 302**	**1 922 013 278**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**4 348 882 919**	**4 092 512 483**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق 2 : جدول حسابات النتائج لشركة آل دوداح لسنة 2019 :

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION — N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH

Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT

Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			4 568 607 873		4 286 141 744
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		8 812 106		16 991 557
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			4 577 419 980		4 303 133 302
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			4 577 419 980		4 303 133 302
Achats de marchandises vendues		3 792 344 601		3 585 944-418	
Matières premières		40 713 548		28 402 850	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		1 203 677		1 161 293	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	65 474 040		12 423 364	
	Entretien, réparations et maintenance	4 372 948		4 113 035	
	Primes d'assurances	1 176 836		5 215 057	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	17 630 192		12 104 504	
	Publicité	7 623 104		2 759 510	
	Déplacements, missions et réceptions	25 109 487		24 784 104	
Autres services		104 895 027		97 620 848	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		4 060 543 463		3 774 528 987	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			516 876 516		528 604 314
Charges de personnel		155 525 341		129 969 683	

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH

Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT

Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	74 695 175		77 457 866	
IV-Excédent brut d'exploitation		286 655 999		321 176 764
Autres produits opérationnels		12 777 812		6 440 475
Autres charges opérationnelles	27 308 555		9 811 609	
Dotations aux amortissements	20 113 755		23 652 070	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		252 011 501		294 153 560
Produits financiers		3 305 532		4 194 885
Charges financières	23 055 948		27 335 151	
VI-Résultat financier	19 750 416		23 140 265	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		232 261 085		271 013 294
Eléments extraordinaires (produits) (*)			8 775	
Eléments extraordinaires (charges) (*)	1 334 591		19 961 348	
VIII-Résultat extraordinaire	1 334 591		19 970 123	
Impôts exigibles sur résultats	67 097 305		70 940 501	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		163 829 189		180 102 670

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق 3 : الميزانية الختامية لشركة آل دوداح لسنة 2020 :

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH

Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT

Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	19 467 250		19 467 250	19 467 250
Immobilisations corporelles				
Terrains	75 650 000		75 650 000	75 650 000
Bâtiments	420 590 532	67 516 911	353 073 620	360 905 128
Autres immobilisations corporelles	198 884 713	169 233 722	29 650 990	32 729 615
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	9 181 064		9 181 064	3 571 360
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	30 471 017		30 471 017	23 934 957
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**754 244 577**	**236 750 634**	**517 493 942**	**516 258 311**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	235 427 154		235 427 154	86 638 789
Créances et emplois assimilés				
Clients	2 011 831 333		2 011 831 333	2 208 023 224
Autres débiteurs	147 787 751		147 787 751	180 102 022
Impôts et assimilés	80 356 987		80 356 987	118 642 120
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 283 257 709		1 283 257 709	1 239 218 451
TOTAL ACTIF COURANT	**3 758 660 935**		**3 758 660 935**	**3 832 624 607**
TOTAL GENERAL ACTIF	**4 512 905 513**	**236 750 634**	**4 276 154 878**	**4 348 882 919**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH

Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT

Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 000 000 000	1 000 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	50 000 000	50 000 000
Ecart de réévaluation	104 894	104 894
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	15 802 963	163 829 189
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1 147 723 721	983 894 532
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**2 213 631 579**	**2 197 828 616**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 114 015 879	1 041 397 084
Impôts	162 114 739	287 746 652
Autres dettes	126 164 373	126 788 327
Trésorerie passif	660 228 306	695 122 238
TOTAL III	**2 062 523 299**	**2 151 054 302**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**4 276 154 878**	**4 348 882 919**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق 4 : جدول حسابات النتائج لشركة آل دوداح لسنة 2020 :

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH

Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT

Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			2 966 855 968		4 568 607 873
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		8 344 853		8 812 106
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			2 975 200 821		4 577 419 980
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			2 975 200 821		4 577 419 980
Achats de marchandises vendues		2 458 843 653		3 792 344 601	
Matières premières		10 498 845		40 713 548	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		1 211 846		1 203 677	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	25 230 093		65 474 040	
	Entretien, réparations et maintenance	4 267 933		4 372 948	
	Primes d'assurances	3 260 312		1 176 836	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	8 690 076		17 630 192	
	Publicité	707 900		7 623 104	
	Déplacements, missions et réceptions	7 797 016		25 109 487	
Autres services		51 540 205		104 895 027	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		2 572 047 883		4 060 543 463	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			403 152 938		516 876 516
Charges de personnel		175 295 123		155 525 341	

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH

Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT

Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	58 994 412		74 695 175	
IV-Excédent brut d'exploitation		168 863 402		286 655 999
Autres produits opérationnels		9 001 532		12 777 812
Autres charges opérationnelles	30 126 840		27 308 555	
Dotations aux amortissements	18 933 901		20 113 755	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		128 804 193		252 011 501
Produits financiers		2 283 285		3 305 532
Charges financières	101 651 513		23 055 948	
VI-Résultat financier	99 368 227		19 750 416	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		29 435 965		232 261 085
Eléments extraordinaires (produits) (*)		2 985 421		
Eléments extraordinaires (charges) (*)	1 001 451		1 334 591	
VIII-Résultat extraordinaire		1 983 970	1 334 591	
Impôts exigibles sur résultats	15 616 972		67 097 305	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		15 802 963		163 829 189

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق 5 : الميزانية الختامية لشركة آل دوداح لسنة 2021 :

(3)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH
SARL BPI ENH DOUDAH
Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT
Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/2021

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	19 467 250		19 467 250	19 467 250
Immobilisations corporelles				
Terrains	75 650 000		75 650 000	75 650 000
Bâtiments	420 590 532	75 348 419	345 242 112	353 073 620
Autres immobilisations corporelles	215 879 177	179 304 920	36 574 256	29 650 990
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	15 838 660		15 838 660	9 181 064
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilises				
Prêts et autres actifs financiers non courants	48 495 956		48 495 956	30 471 017
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**795 921 575**	**254 653 340**	**541 268 235**	**517 493 942**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	368 032 168		368 032 168	235 427 154
Créances et emplois assimilés				
Clients	2 072 734 833		2 072 734 833	2 011 831 333
Autres débiteurs	166 185 501		166 185 501	147 787 751
Impôts et assimilés	71 670 210		71 670 210	80 356 987
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 103 907 463		1 103 907 463	1 283 257 709
TOTAL ACTIF COURANT	**3 782 530 176**		**3 782 530 176**	**3 758 660 935**
TOTAL GENERAL ACTIF	**4 578 451 751**	**254 653 340**	**4 323 798 411**	**4 276 154 878**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise:	SARL BPI ENH DOUDAH
	SARL BPI ENH DOUDAH
Activité:	PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT
Adresse:	CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/2021

BILAN (PASSIF)

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 000 000 000	1 000 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	50 000 000	50 000 000
Ecart de réévaluation	104 894	104 894
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	238 529 445	15 802 963
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1 163 526 684	1 147 723 721
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**2 452 161 025**	**2 213 631 579**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	897 591 644	1 114 015 879
Impôts	190 639 112	162 114 739
Autres dettes	123 744 071	126 164 373
Trésorerie passif	659 662 557	660 228 306
TOTAL III	**1 871 637 386**	**2 062 523 299**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**4 323 798 411**	**4 276 154 878**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 6 : جدول حسابات النتائج لشركة آل دوداح لسنة 2022 :

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 8 3 5 0 7 2 2 1 8 3 6 9

Désignation de l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH
SARL BPI ENH DOUDAH
Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT
Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2021 DEBIT (en Dinars)	2021 CREDIT (en Dinars)	2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			4 136 782 519		2 966 855 968
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		13 871 388		8 344 853
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			4 150 653 907		2 975 200 821
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			4 150 653 907		2 975 200 821
Achats de marchandises vendues		3 418 641 490		2 458 843 653	
Matières premières		35 895 036		10 498 845	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		3 281 094		1 211 846	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	25 597 180		25 230 093	
	Entretien, réparations et maintenance	7 836 375		4 267 933	
	Primes d'assurances	3 741 389		3 260 312	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	12 461 889		8 690 076	
	Publicité	3 104 763		707 900	
	Déplacements, missions et réceptions	7 876 864		7 797 016	
Autres services		53 798 683		51 540 205	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		3 572 234 768		2 572 047 883	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			578 419 139		403 152 938
Charges de personnel		141 434 457		175 295 123	

../.. la suite sur la page suivante

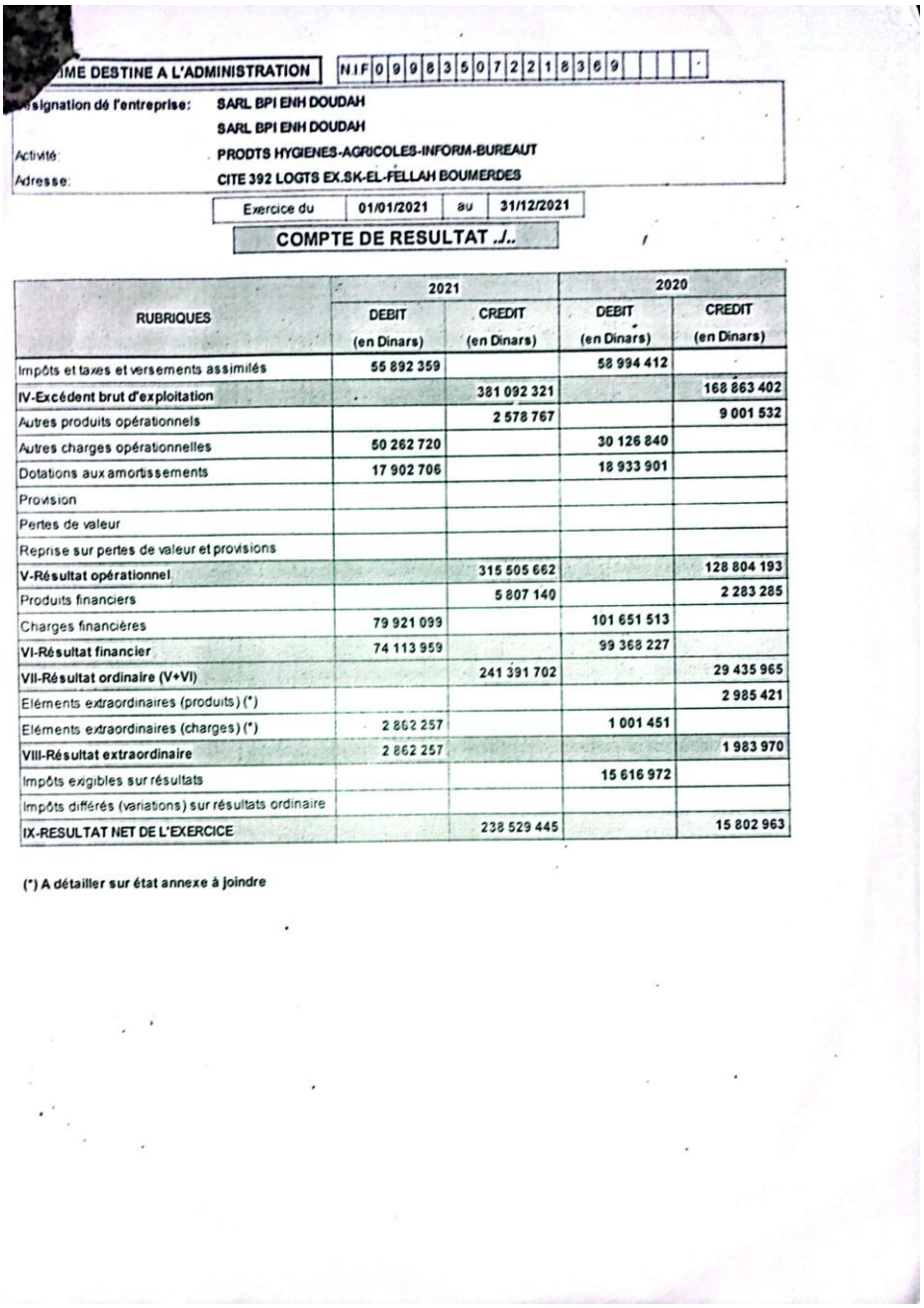

IME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 099835072218369

Désignation dé l'entreprise: SARL BPI ENH DOUDAH
SARL BPI ENH DOUDAH
Activité: PRODTS HYGIENES-AGRICOLES-INFORM-BUREAUT
Adresse: CITE 392 LOGTS EX.SK-EL-FELLAH BOUMERDES

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	55 892 359		58 994 412	
IV-Excédent brut d'exploitation		381 092 321		168 863 402
Autres produits opérationnels		2 578 767		9 001 532
Autres charges opérationnelles	50 262 720		30 126 840	
Dotations aux amortissements	17 902 706		18 933 901	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		315 505 662		128 804 193
Produits financiers		5 807 140		2 283 285
Charges financières	79 921 099		101 651 513	
VI-Résultat financier	74 113 959		99 368 227	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		241 391 702		29 435 965
Eléments extraordinaires (produits) (*)				2 985 421
Eléments extraordinaires (charges) (*)	2 862 257		1 001 451	
VIII-Résultat extraordinaire	2 862 257			1 983 970
Impôts exigibles sur résultats			15 616 972	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		238 529 445		15 802 963

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق 7 : فاتورة رقم 23/0056

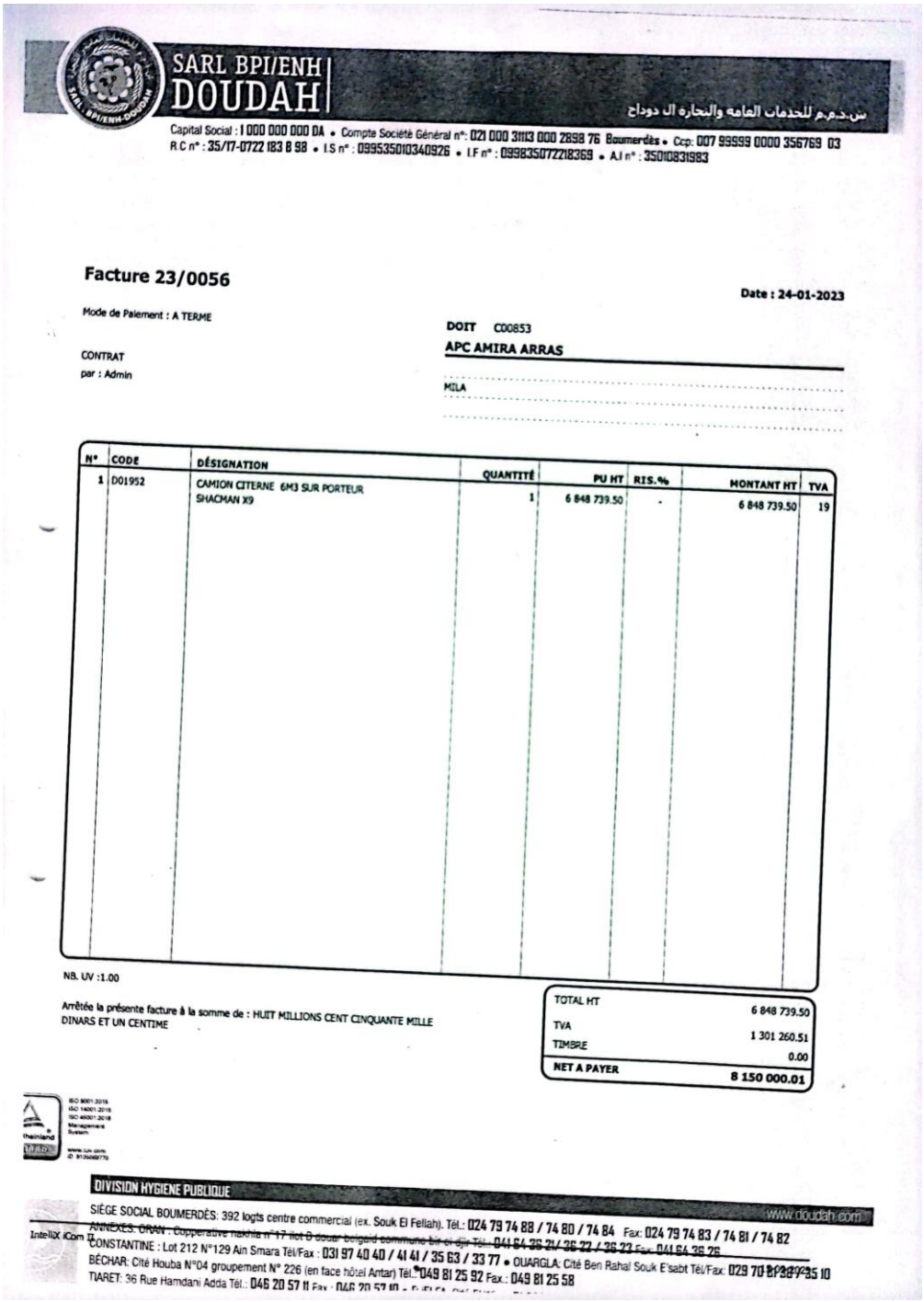

SARL BPI/ENH DOUDAH

س.ذ.م.م للخدمات العامه والنجاره ال دوداح

Capital Social : 1 000 000 000 DA • Compte Société Général n°: 021 000 31113 000 2898 76 Boumerdès • Ccp: 007 99999 0000 356769 03
R.C n° : 35/17-0722 183 B 98 • I.S n° : 099535010340926 • I.F n° : 099835072218369 • A.I n° : 25010831983

Facture 23/0056

Date : 24-01-2023

Mode de Paiement : A TERME

DOIT C00853
APC AMIRA ARRAS
MILA

CONTRAT
par : Admin

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	RIS.%	MONTANT HT	TVA
1	D01952	CAMION CITERNE 6M3 SUR PORTEUR SHACMAN X9	1	6 848 739.50	-	6 848 739.50	19

NB. UV :1.00

Arrêtée la présente facture à la somme de : HUIT MILLIONS CENT CINQUANTE MILLE DINARS ET UN CENTIME

TOTAL HT	6 848 739.50
TVA	1 301 260.51
TIMBRE	0.00
NET A PAYER	8 150 000.01

DIVISION HYGIENE PUBLIQUE

www.doudah.com

SIÈGE SOCIAL BOUMERDÈS: 392 logts centre commercial (ex. Souk El Fellah). Tél.: 024 79 74 88 / 74 80 / 74 84 Fax: 024 79 74 83 / 74 81 / 74 82
ANNEXES: ORAN : Coopérative Hakika n° 17 îlot D souk Belgaid commune bir el djir Tél: 041 54 36 21 / 36 22 / 36 23 Fax: 041 54 36 26
CONSTANTINE : Lot 212 N°129 Ain Smara Tél/Fax : 031 97 40 40 / 41 41 / 35 63 / 33 77 • OUARGLA: Cité Ben Rahal Souk E'sabt Tél/Fax: 029 70 [illegible] 35 10
BÉCHAR: Cité Houba N°04 groupement N° 226 (en face hôtel Antar) Tél.: 049 81 25 92 Fax.: 049 81 25 58
TIARET: 36 Rue Hamdani Adda Tél.: 046 20 57 11 Fax : 046 20 57 10 • [illegible]

الملحق 8 : فاتورة رقم 00073/23

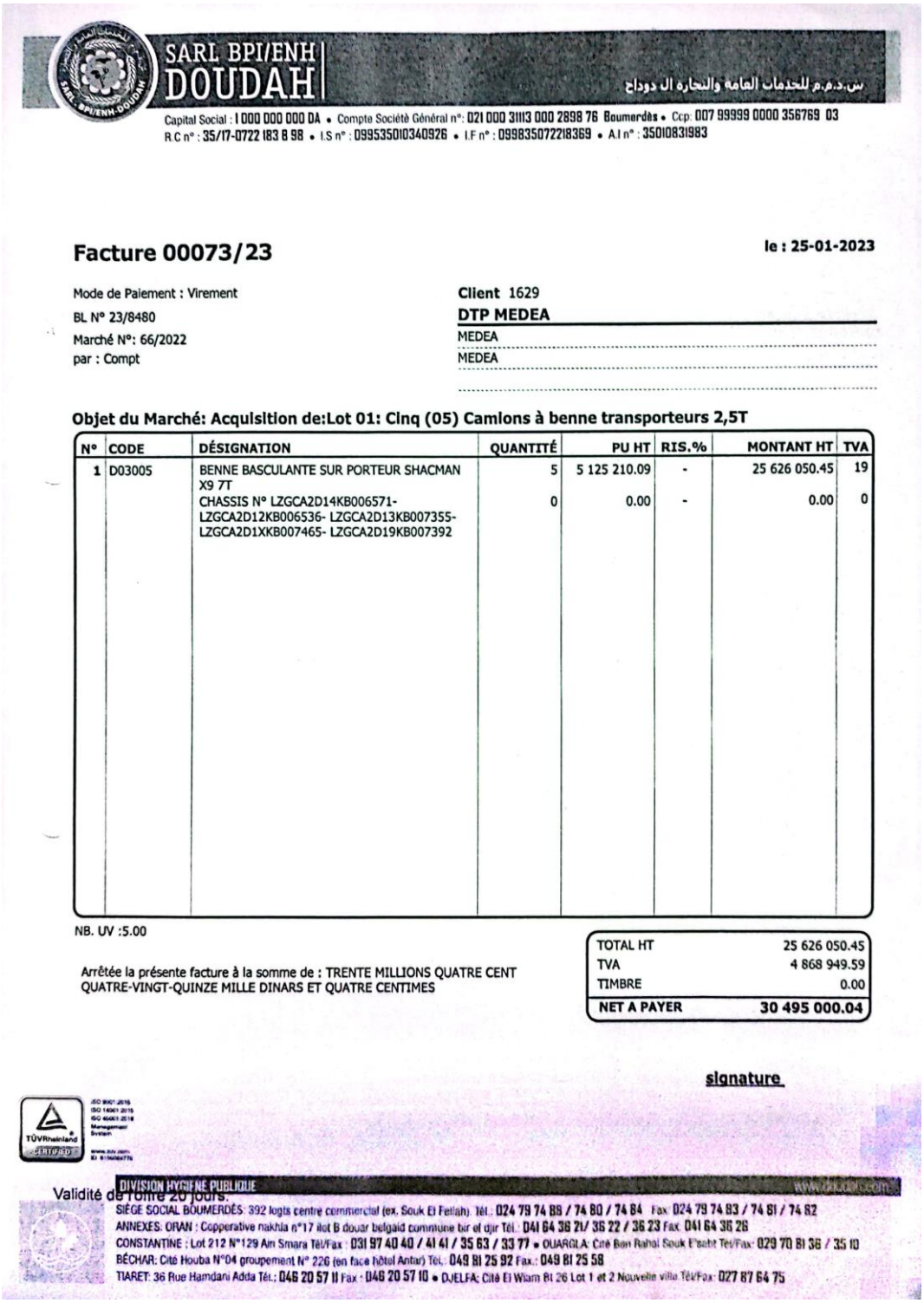

SARL BPI/ENH DOUDAH

س.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة ال دوداح

Capital Social : 1 000 000 000 DA • Compte Société Général n°: 021 000 31113 000 2898 76 Boumerdès • Ccp: 007 99999 0000 356769 03
R.C n° : 35/17-0722 183 B 98 • I.S n° : 099535010340926 • I.F n° : 099835072218369 • A.I n° : 35010831983

Facture 00073/23

le : 25-01-2023

Mode de Paiement : Virement
BL N° 23/8480
Marché N°: 66/2022
par : Compt

Client 1629
DTP MEDEA
MEDEA
MEDEA

Objet du Marché: Acquisition de:Lot 01: Cinq (05) Camions à benne transporteurs 2,5T

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	RIS.%	MONTANT HT	TVA
1	D03005	BENNE BASCULANTE SUR PORTEUR SHACMAN X9 7T	5	5 125 210.09	-	25 626 050.45	19
		CHASSIS N° LZGCA2D14KB006571- LZGCA2D12KB006536- LZGCA2D13KB007355- LZGCA2D1XKB007465- LZGCA2D19KB007392	0	0.00	-	0.00	0

NB. UV :5.00

Arrêtée la présente facture à la somme de : TRENTE MILLIONS QUATRE CENT QUATRE-VINGT-QUINZE MILLE DINARS ET QUATRE CENTIMES

TOTAL HT	25 626 050.45
TVA	4 868 949.59
TIMBRE	0.00
NET A PAYER	**30 495 000.04**

signature

Validité de l'offre 20 jours.

DIVISION HYGIENE PUBLIQUE

SIÈGE SOCIAL BOUMERDÈS: 392 logts centre commercial (ex. Souk El Fellah). Tél.: 024 79 74 89 / 74 80 / 74 84 Fax: 024 79 74 83 / 74 81 / 74 82
ANNEXES: ORAN : Copperative nakhla n°17 ilot B douar belgaid commune bir el djir Tél : 041 64 36 21/ 36 22 / 36 23 Fax: 041 64 36 26
CONSTANTINE : Lot 212 N°129 Ain Smara Tél/Fax : 031 97 40 40 / 41 41 / 35 63 / 33 77 • OUARGLA: Cité Ben Rahal Souk Essebt Tél/Fax: 029 70 81 36 / 35 10
BÉCHAR: Cité Houba N°04 groupement N° 226 (en face hôtel Antar) Tél.: 049 81 25 92 Fax.: 049 81 25 58
TIARET: 36 Rue Hamdani Adda Tél.: 046 20 57 11 Fax : 046 20 57 10 • DJELFA: Cité El Wiam Bt 26 Lot 1 et 2 Nouvelle ville Tél/Fax: 027 87 64 75

الملحق 9 : فاتورة رقم F23/00147

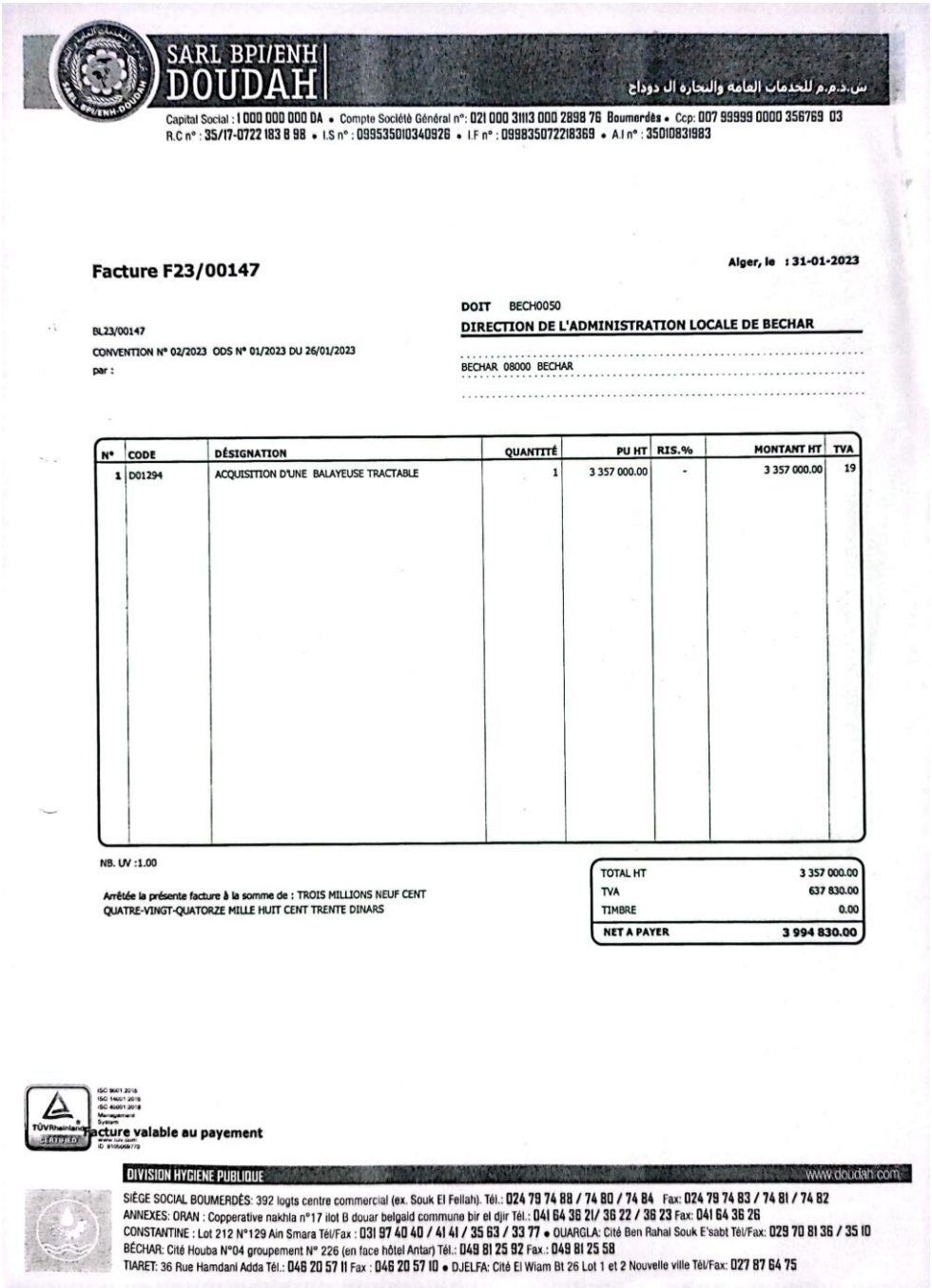

SARL BPI/ENH DOUDAH

س.ذ.م.م للخدمات العامه والتجاره ال دوداح

Capital Social : 1 000 000 000 DA • Compte Société Général n°: 021 000 31113 000 2898 76 Boumerdès • Ccp: 007 99999 0000 356769 03
R.C n° : 35/17-0722 183 B 98 • I.S n° : 099535010340926 • I.F n° : 099835072218369 • A.I n° : 35010831983

Facture F23/00147

Alger, le : 31-01-2023

DOIT BECH0050
DIRECTION DE L'ADMINISTRATION LOCALE DE BECHAR

BECHAR 08000 BECHAR

BL23/00147
CONVENTION N° 02/2023 ODS N° 01/2023 DU 26/01/2023
par :

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	RIS.%	MONTANT HT	TVA
1	D01294	ACQUISITION D'UNE BALAYEUSE TRACTABLE	1	3 357 000.00	-	3 357 000.00	19

NB. UV :1.00

Arrêtée la présente facture à la somme de : TROIS MILLIONS NEUF CENT QUATRE-VINGT-QUATORZE MILLE HUIT CENT TRENTE DINARS

TOTAL HT	3 357 000.00
TVA	637 830.00
TIMBRE	0.00
NET A PAYER	**3 994 830.00**

Facture valable au payement

DIVISION HYGIENE PUBLIQUE www.doudah.com

SIÈGE SOCIAL BOUMERDÈS: 392 logts centre commercial (ex. Souk El Fellah). Tél.: 024 79 74 88 / 74 80 / 74 84 Fax: 024 79 74 83 / 74 81 / 74 82
ANNEXES: ORAN : Copperative nakhla n°17 ilot B douar belgaid commune bir el djir Tél.: 041 64 36 21/ 36 22 / 36 23 Fax: 041 64 36 26
CONSTANTINE : Lot 212 N°129 Ain Smara Tél/Fax : 031 97 40 40 / 41 41 / 35 63 / 33 77 • OUARGLA: Cité Ben Rahal Souk E'sabt Tél/Fax: 029 70 81 36 / 35 10
BÉCHAR: Cité Houba N°04 groupement N° 226 (en face hôtel Antar) Tél.: 049 81 25 92 Fax.: 049 81 25 58
TIARET: 36 Rue Hamdani Adda Tél.: 046 20 57 11 Fax : 046 20 57 10 • DJELFA: Cité El Wiam Bt 26 Lot 1 et 2 Nouvelle ville Tél/Fax: 027 87 64 75

الملحق 10 : تقرير محافظة الحسابات لشركة آل دوداح 2020-12-31

FETTIS SAID COMMISSAIRE AUX COMPTES COMPTABLE AGREE
60, Rue Aissat Idir Rouiba Alger
Telephone : 0540 57 89 05 E-mail: comptablesss@gmail.com

RAPPORT DE COMMISSARIAT AUX COMPTES SARL BPI ENH DOUDAH
EXERCICE CLOS LE 31/12/2020
SIEGE

juin 2021

SARL BPI ENH DOUDAH

FETTIS SAID COMMISSAIRE AUX COMPTES COMPTABLE AGREE
60, Rue Aissat Idir Rouiba Alger
Telephone : 0540 57 89 05 E-mail: comptablesss@gmail.com

Monsieur le liquidateur de la SARL
BPI ENH DOUDAH

Monsieur,

En exécution de la mission qui nous a été confiée, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport portant sur :

1°/ Le contrôle des comptes annuels de La SARL BPI ENH DOUDAH, au capital de **un milliard sept cent dix million de dinars** pour l'exercice couvrant la période du 01 janvier 2020 au 31 décembre 2020.

2°/ Les vérifications et informations spécifiques prévues par la loi.

I- OPINION SUR LES COMPTES ANNUELS.

Nous avons vérifié les comptes annuels de la SARL BPI ENH DOUDAH pour l'exercice clos le 31/12/2020 comprenant les tableaux de synthèse et leurs annexes, établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier.

Notre examen a été effectué conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté les sondages sur les comptes et autres procédures de vérification que nous avons considérés nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

CONCLUSION :

Sous les remarques et observations exposées dans la partie technique nous pouvons certifier sous réserve de régularisation des points exposés dans notre rapport technique, que le Bilan et les comptes de Résultats de l'SARL BPI ENH DOUDAH clos le 31 décembre 2020 sont sincères et réguliers.

Alger, le 22/06/2021

FETTIS Said
Commissaire Aux Compt
& Comptable Agréé
Tél: 0540 57 89 05